الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

الجيل الثاني من الربيع العربي بين السودان والجزائر

رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد
فاطمة جمال حمادة

لجنة المناقشة

الدكتور عماد وهبه	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور غياث الشوباصي	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضواً

2022

الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

الجيل الثاني من الربيع العربي بين السودان والجزائر

رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد
فاطمة جمال حمادة

لجنة المناقشة

الدكتور عماد وهبه	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور غياث الشوباصي	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضواً

2022

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط .

الإهداء

إلى من خط طريقي بشيب رأسه وراحة يداه، إلى معلمي الأول أبي الحبيب **"جمال "**...

إلى من علمتني الكفاح وفرشت لي الدرب رضاها، أمي الحنون **" أمل "** ...

إلى من سندتني لأعانق النجاح، أمي الثانية **" منى نعمه حمادة "** ...

إلى رفيقي و شريك دربي، زوجي العزيز **"جعفر"** ...

إلى ابتسامتي وسر سعادتي وأملي، ابنتي **" لارا "** ...

الشكر

أتقدم بجزيل الشــكر والإمتنان العظيم والتقدير إلى أســاتذتي في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارة ، في كل من الفرع الرابع - زحلة والفرع الأول - الحدث .

كما وأخص بالشـــكر الدكتور المشـــرف **عماد وهبه** لما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد وتشجيع.

كذلك أشكر أعضاء لجنة المناقشة الدكتور **غياث الشوباصي** و**الدكتورالعميد كميل حبيب**، على جهودهم واهتمامهم.

وأخيرا"، أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساعدني ودعمني و ساندني ولو بابتسامة في طريقي لتحقيق حلمي.

مقدمة

تعد الثورة انقلاباً على الواقع المعاش وتغييراً للأسس التي اعتاد الناس عليها، أي التغيّرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط الى آخر، بما يتوافق مع مبادئ وقيم وايديولوجية وأهداف الثورة، ويتماشى مع فلسفة وطموحات وتطلعات قادتها ومهندسيها. وللثورة أسبابها المباشرة كالحادثة[1] التي تدفع الثوريين إلى تغيير نظام الحكم وتغيير تراكيب المجتمع، و أسبابها الغير المباشرة كالظروف المتأزمة العامة[2] . فهي حركة شعبية باتجاه تغيير جذري ومفاجئ للقيم السائدة، والبنى السياسية_الاجتماعية، والقيادة، وأساليب العنف الداخلي[3].

لكل نمط من هذه الأنماط الثورية رجاله وفلسفته وسياقاته وسبله وأهدافه القريبة والبعيدة. فالثورة السياسية تستهدف تغيير نظام الحكم، وبعده تلوح في الأفق الأنماط الأخرى من الثورات مستهدفة إعادة بناء المجتمع على أسس واعية ومتطورة.

شهد القرن الماضي استقلال الدول العربية عن دول الإنتداب، وتأمّلت الشعوب حينها بنيل حريتها بعيدًا عن الإستعمار، ورفعت الشعارات التي ستحقق من خلالها آمالها وطموحاتها واستعادت ماضيها في النهضة والتنمية والمعرفة، ولكن الدول العربية _وفي ظلّ نداءات ومبررات عامة كالقومية والوطنية _ دخلت في مرحلة من الاستبداد والحكم الفردي والفساد المنتشر في هيكل الدولة العربية الحديثة . ولم يستثنِ ذلك تقريباً أي من الدول العربية فضاعت الحقوق السياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان ما بين جمهورية ومملكة وسلطنة وإمارة، وتعرضت آمال الشعوب العربية إلى انتكاسة وصلت إلى حد اليأس . كما دفعت بالكثير من الباحثين إلى طرح فرضيات عدة كأن المواطن العربي يختلف عن

---

[1] كتورط النظام الحاكم في فضيحة أخلاقية أو مالية.

[2] الحسن، احسان محمد : موسوعة علم الاجتماع . بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط 1، 1999، ص 217-218

فساد الادارة، تفشي الظلم والاضطهاد في المجتمع، شيوع ظاهرة الفقر والحرمان الاقتصادي، وجود الهوة الكبيرة بين الحكومة والشعب، وجود أسباب التمايز الاجتماعي بين الأفراد والجماعات، تفشي المشكلات الاجتماعية المزمنة وعدم القدرة على حلّها وتطويق آثارها السلبية، الهزيمة العسكرية، الافلاس الاقتصادي والسياسي، الصراعات الطبقية...

[3] محمدي، منوشهر : الثورة الاسلامية في ايران مقارنة بالثورتين الفرنسية و الروسية . تعريب : حيدر نجف، دار المعارف الحكمية، ط1، 1431 هـ _ 2010 م، ص9.

المواطن الغربي، وأن القيم العربية والموروثات تمنع من الثورة عليها؛ بل إنها تؤسس لحكم أبدي للدكتاتوريات العربية، على الرغم من الحركة الدائمة للفعل الإنساني على محور الزمن نحو الحرية والانعتاق والوعي بالحقوق الشخصية والجماعية في الفعل وصنع القرار ومحاسبة المسؤول. وقد عادت الآمال إلى الصدارة بعد انطلاقة الحراك العربي في أواخر عام 2010 من الأرض التونسية ليمثل شرارة وصلت إلى الجميع لا سيما السودان والجزائر.

فاجأ الحراك العربي الشارع والنخب السياسية الحاكمة، تاركًا آثارًا مختلفة سواء من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. إلخ، وأصبحت هناك حالة كي للوعي العربي بمجموعة من القيم والشعارات التي لم تعتد عليها الشعوب العربية، فبدأت مرحلة محاكاة إرادة الشعوب واخراجهم من مفهوم الأنظمة الأبوية التي ساعدت على الاستبداد في التحكم بمصير الشعوب العربية بعيداً عن الحرية والديمقراطية والتنمية، أضف إلى كونها من العوامل التي أخرت تحرك هذه الشعوب إلى الحرية. هذا ويطلق مصطلح الحراك العربي على الانتفاضة الشعبية العربية الرافضة للاستبداد والفساد والداعية لإسقاط الأنظمة القائمة والقيام بتنمية سياسية واقتصادية واجتماعية. فقد انطلقت رياح التغيير التي هبت من تونس إلى معظم الدول العربية فأُسقط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري محمد حسني مبارك وكذلك العقيد الليبي معمر القذافي والرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ووصل الحراك إلى سوريا والبحرين والمغرب والأردن بنسبٍ متفاوتة . مع بداية سقوط الأنظمة العربية أُطلق على هذا الحراك الكبير في الوطن العربي مصطلح "الثورات"، وبدأت التكهنات ببدء مرحلة الديمقراطية والجمهورية الثانية وإحقاق حقوق الإنسان، ولكن سرعان ما تعثر هذا الحراك في كثير من الدول فظهرت عودة للنظام السابق وانتكاسة للحقوق والحياة السياسية في مصر، وفاز ممثلو النظام السابق في تونس، كذلك تحولت مطالب التغيير إلى نزاع مسلح وحرب أهلية تماماً كما حصل في سوريا وقريب منه انهيار الدولة كما حصل في اليمن وليبيا .

لا يخفى أن الثورة الفرنسية أو الروسية أو حديثًا في إيران، أفضت إلى تغيير في البناء الاجتماعي، واستمرت آثارها لفترة طويلة نوعًا ما. وهدفت الى تحقيق مكاسب مادية ومثالية وحضارية الى أبناء المجتمع كافة، ومن يشاركها التطلعات والمنطلقات. واستندت الى فلسفة وايديولوجية واضحة المعالم وتسير في خط مبدئي معيّن.

مثلًا، يرى "هنري كيسنجر" أن "إيران (أكثر المشاعر الدولتية تماسكًا وأعلى درجات فن الحكم القائم على تراث المصلحة القومية_الوطنية إتقانًا)، تلك الدولة المقبولة في المنظومة الوستفالية، عندما انقلبت إلى داعية إسلام راديكالي بعد ثورة آية الله الخميني، انقلب نظام الشرق الأوسط الإقليمي رأسًا على عقب، لم يفعل ذلك روح الله الخميني باسم برامج اجتماعية لنظام حكم ديمقراطي بل باسم نوع من الانقضاض أو الإغارة على مجمل النظام الإقليمي بل وعلى ترتيبات الحداثة المؤسسية بالفعل. رأت عقيدته الدولة أنها سلاح مناسب لنضال ديني أوسع، ونظام إيران الديني تعبير عن حركة استقلال ما بعد استعمارية مظلومة، وطبيعة النزاع مع الغرب صراع على طبيعة النظام العالمي"[1].

ما يتناسب مع الحاجة البحثية، هو التوقف عند أهم تداعيات الثورات (الروسية، الفرنسية، الإيرانية) إنطلاقًا من موقع الثورات التي احتلتها في هذه البلاد، ودورها بموجب التحوّل الحاصل في الخارطة السياسية والفكرية وتأثيراتها الإقليمية، ومقارنتها مع التحولات التي حدثت مع الحراك الشعبي في الدول العربية.

بناء على ما سبق، تظهر إشكالية تستحق الدراسة حول علاقة ما حدث في الدول العربية بمفهوم الثورة؛ بمعنى آخر هل ما حدث هو فعلاً ثورات نستطيع مقارنتها بالثورات الحقيقية كـ (الروسية، الفرنسية، الإيرانية)؟ أم أنه تدافع لما يصل إلى مرحلة الثورة؟ من خلال دراسة هذا الجدل يتم البحث فعلياً في الأحداث العربية توصيفاً وتحليلا واستشرافاً لما قد تصل اليه مآلات الأحداث وأثر هذه الأحداث على التنمية السياسية ؟

1-مشكلة الدراسة

شهد هذا العصر حراكًا عربيًا دخل في خانة الأحداث غير المألوفة على المجتمعات العربية في التاريخ المعاصر، للوهلة الأولى أطلق عليها مصطلح "الثورات العربية" وتحركت الأقلام لتبني عليها الآمال والطموحات معلنةً زمنًا جديدًا في تاريخ الأمة العربية، تتصدر فيه الشعوب لتستلم حكم بلادها، وتبدأ بتحقيق آمالها وطموحاتها بتنمية سياسية واقتصادية واجتماعية تلحق بها ركب الحضارة الإنسانية المعاصرة. إلا أن هذا الحراك لما بلغ أهدافه انحرف عن السكة التي انطلق منها، وسرعان ما تحوّل

[1] كيسنجر، هنري، النظام العالمي-تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، ص 150-157

من خطاب يتحدث عن الديمقراطية والحرية إلى خطاب كراهية، وانتقلت المعركة مع المستبد إلى الداخل وهددت السلم الأهلي، وأجهضت المحاولات التي قام بها الشباب الذين تحدوا الخوف وتمردوا على الظلم، واستغلت الجماعات والقوى المستفيدة من الأنظمة السابقة لإعادة لقطف ثمار الحراك لرسم المشهد من جديد. ويُعد ما سبق هو الدافع للباحث لطرق هذا الموضوع في ظل مستجدات الحراك العربي والانتكاسة التي حصلت له.

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى وصول الحراك العربي (السودان والجزائر) إلى الواقع الحالي من تعثر واقتتال، الأمر الذي يحتاج إلى التعرف على مفهوم الثورة وإسقاط ذلك المفهوم على واقع الأحداث العربية (السودان والجزائر) للوصول والتعرف على ماهية الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة، وماذا يحتاج لتحقيق أهداف وطموحات الشعوب؟

2-أسئلة الدراسة

تقوم هذه الدراسة على سؤال رئيس من محورين اثنين وهو: " هل ما حدث في الوطن العربي هو ثورات؟ وما العلاقة بين مفهوم الثورة والحراك العربي وأثر ذلك على التنمية السياسية في الوطن العربي؟ و الجدير ذكره هنا أنه ينبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية يمكن إدراجها على النحو التالي :

1. ما هو مفهوم الثورة؟ وما هي أبعاد وسمات الثورة؟ ومتى يعد الحراك الشعبي ثورة؟
2. . ما هي أسباب الحراك الشعب في السودان والجزائر؟ وما هي دوافعه؟ وما هي الظروف المساعدة على انطلاقه؟
3. ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين الحراك الشعبي والثورات التي حدثت في روسيا وفرنسا وإيران؟
4. كيف أثّر غياب التخطيط على نتائج الحراك الشعبي في السودان والجزائر ؟
5. ما هي أسباب فشل الحراك في تحقيق طموحات الشباب العربي في هذه البلدان؟
6. كيف انتكس الحراك وأين وصل بعد سنوات من انطلاقه؟ وما هي مآلات الحراك الشعبي في ظل الظروف الراهنة؟
7. ما هي النتائج المتوقعة على التنمية السياسية في الوطن العربي؟

3-فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين:

الفرضية الأولى: إن ما حدث في السودان والجزائر من أحداث ومستجدات متعلقة بالتغيير، عبارة عن حراك وتدافع شعبي لم يصل إلى مرحلة الثورة، وذلك انه للثورة مفاهيماً ومعانٍ وسمات خاصة أشمل وأوضح لم يصل اليها الحراك العربي.

الفرضية الثانية: إن الحراك في السودان والجزائر سيؤثر إيجابًا على التنمية السياسية في الوطن العربي.

4-أهداف الدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدة أهداف، نذكر منها الآتي:

1. دراسة مفهوم الثورة وأبعادها ومعانيها والتعرف على سماتها ومدى اختلافها عن اي حراك أو تدافع سياسي أو اجتماعي.
2. التعرف على كيفية تحول الحراك السياسي والاجتماعي إلى ثورة تطيح بالواقع المعاش وتؤسس لمرحلة جديدة من التحرر والانعتاق من الاستبداد وبث الطاقات الإنسانية من خلال حصولها على حريتها وقرارها.
3. دراسة الحراك في السودان والجزائر من حيث المفهوم وكذلك التعرف على أسباب ذلك التحول المفاجئ في الوطن العربي من حيث الأسباب المباشرة وغير المباشرة، والتعرف كذلك على دول الحراك العربي وإلى أين وصلت الأمور بعد سنوات من الحراك.
4. دراسة أسباب انتكاس الحراك الشعبي وعدم تحقيقه لآمال وطموحات شعوبها وفي مقدمتهم الشباب الذين كانوا في الواجهة لكسر حاجز الخوف من الأنظمة القائمة.
5. . دراسة مآلات التغير في السودان والجزائر في ظل مستجدات الأمور من خلال دراسة ما سبق من مفهوم للثورة والحراك العربي .
6. دراسة أثر هذا الحراك على التنمية السياسية في الجزائر والسودان والوطن العربي.

5-حدود الدراسة الحدود الزمانية :

- الحدود الزمنية: الحراك الشعبي في السودان الجزائر عام
- الحدود المكانية: الجزائر والسودان التي شهدت حراكاً سياسياً واجتماعياً

6-منهج الدراسة

نظراً لطبيعة الدراسة سيقوم الباحث باستخدام المناهج التالية في البحث:

- المنهج الوصفي التحليلي : فمن خلال هذا المنهج يستطيع الباحث استعراض مفهوم الثورة وكذلك التعرف على واقع الحراك الشعبي في السودان والجزائر. كما يمكنه كذلك القيام بتحليل المضمون بهدف الخروج بنتائج حول مشكلة الدراسة وتحديد وتوصيف هذا الحراك في ظل مفهوم الثورة.
- المنهج الفلسفي الجدلي: وذلك لفوائد هذا المنهج في الربط بين العلاقات الجدلية الواردة في الدراسة.

7-أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

- أهمية الموضوع الذي تعالجه ومآلاته ومدى وصوله إلى مرحلة الثورة.
- محاولة الإجابة على تساؤل الدراسة الرئيس وفحص الفرضيات المنبثقة عنه.
- حداثة الموضوع الذي يُدرس من حيث طبيعته وترددات المستقبلية.
- قلة الأدبيات التي عالجت هذه الدراسة من ناحية أكاديمية.
- الغموض الذي يكتنف الحالة العربية بعد انتكاس الحراك العربي وبالتالي الحاجة إلى دراسة استشرافية للموضوع.

الفصل الأوّل: الإطار المفاهيمي للثورة والوعي السياسي

مقدمة

قبل الخوض في ما رتبه الحراك الاجتماعي في الدول العربية وأصداءه وتداعياته ونتائجه، وما أعلنته من طروحات أو استراتيجيات تناسلت منها هواجس وإشكاليات، من المناسب الوقوف عند "مفهوم الثورة" في ملامحه النظرية وبعضًا من تشابكاته وتمايزاته.

1- تعريف الثورة (لغةً واصطلاحًا)

يعد مصطلح الثورة من المصطلحات والمفاهيم التي تم تناولها كثيراً ولذلك اختلفت التعريفات والتفسيرات له تبعاً لاختلاف وتنوّع الآراء ووجهات النظر بين الباحثين والفقهاء حول ماهية المفهوم ومدى اقترابهم منه من جهة والمجال الذي يُدرس فيه هذا المصطلح من جهة أخرى، سواء في علم السياسية أو الإجتماع أو الاقتصاد إلخ؛ فالمفكرون يختلفون عن الاجتماعيين ويختلفون أيضاً عن السياسيين، فهناك من يرى أن الثورة دلالة على التغيير المفاجئ في الأحوال السياسيّة سواء كان ذلك عبر وسائل سلميّة أو عنفيّة، وهناك من يراه مفهوماً أعمّ يتجاوز المجال السياسيّ ليطال التغيير الجذريّ في الفن والعلوم والثقافة[1].

[1] قادري، سمية ي، بحث: سوسيولوجيا الثورة، مكتبة الشعب الكريم، (http://maktabat-ach3b-alkarim.blogspot.com/2011/10/blog-post_20.html)

يشتق لفظ "الثورة" بحسب لسان العرب من ثار الشيء ثورًا: أي هاج. والثورة في لسان العرب هي الهيج. وتتضمّن معنى الغضب من دون شك. وبهذ المعنى للثورة في المفهوم العربي بُعدًا غاضبًا متمردًا هائجًا[1].

أما في اللغة اللاتينية reveluotin فكانت اصطلاحاً فلكيًا وأخذ أهميةً من خلال كتاب كوبرنيكوس، (de revolutionibus orbium coelestium) وقد احتفظ بهذا الاستخدام المعنى اللاتيني الدقيق للكلمة؛ مظهرة الحركة الدائرية الاعتيادية للنجوم التي لا تقاوم من الانسان على اعتبار انها خارج تأثيره، وتشير إلى حركة دائرية متكرّرة. وقد استخدم هذا المصطلح في السياسة على سبيل التشبيه، فالحكومة تتنقل بين البشر الفاني باستمرار وبقوة لا تقاوم[2].

وضع أرسطو مفهومه للثورة في كتابه الأشهر (السياسة)، بأنها الحركة الواسعة التي تهز المجتمع باتجاه خلق مجتمع جديد، وكان أفلاطون قبله قد أعطى للثورة تعريفاً خاصاً عندما رأى أنها تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكل آخر.

ويرى أرسطو أن أنماط الحكم كلها معرّضة للثورة، بما فيها نمطا الحكم الأساسيان وهما: الأوليغارشية والديمقراطية، على الرغم من توافر عناصر من العدالة فيهما ولكن يصبح كل منهما معرضًا لخطر الثورة عندما لا يتلاءم ونصيب الحكام أو الشعب. ويقسم أرسطو الثورات إلى نوعين: نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم فينتقل من نظام حكم إلى نظام آخر، ونوع يغير الحكام في إطار بنية النظام القائم.

ووفق رؤية أرسطو فإن للثورة مرحلتان أساسيتان؛ الأولى: هدم الوضع الظالم والفاسد القائم، والمرحلة الثانية: تأسيس وضع جديد يلبي حاجات وتطلعات الأمة في التخلص من القهر السياسي وعدم تمثيله

---

[1] خليل،صبري محمد، مفهوم الثورة بين الفلسفة والعلم والدين
http://www.sudaneseonline.com/arabic/permalink/3373.html

[2] حنة ارندت.**في الثورة**، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008، ص 57.

للمجتمع وحقيقته وقضاياه، كما التخلص من الوضع الاقتصادي المتعلق بالقهر المادي، أي التحرر من الفقر والحرمان، وبذلك عبر تحقيق العدالة الاجتماعية[1].

كما وعرفها كرين برينتين بانها "هي الاستبدال العنيف والمفاجئ لمجموعة ما، مسؤولة عن إدارة كيان سياسي بمجموعة أخرى لم تكن حتى ذلك الوقت تدير الحكومة[2]".

وتُعرّف الثروة بأنها تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية يتمثل هدفها في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة. وما يلفت الانتباه هنا أن الفرس استخدموا للتعبير عن "الثورة" بدلالاتها الاجتماعية والسياسية التي تعني التغيير الجذري والانتقال من وضع إلى وضع، "انقلاب إسلامي" أي الثورة الإسلامية، وتحمل معنى تغيير النظام السياسي أكثر مما تعنيه حالة من الهيجان والغضب، بينما قصر العرب مفردة انقلاب على العسكري كمفهوم سلبي[3] .

كما تم تعريف الثورة بأنها "علم تغيير المجتمع تغييرًا جذريًا شاملًا، والانتقال به من مرحلة تطوريّة معيّنة إلى أخرى أكثر تقدمًا، مما يتيح للقوى الاجتماعيّة المتقدّمة في هذا المجتمع أن تأخذ بيدها مقاليد الأمور فتصنع الحياة الأكثر ملاءمةً وتمكينًا سعادة ورفاهية الإنسان".[4]

هناك تعريف آخر مغاير يقول :"أن الثورة هي فعل شعبي تلقائي غير منظم يهدف إلى إحداث تغيير جذري شامل في بنية النظام السائد في المجتمع ويتم تحديد أهدافها بشكل تلقائي عن طريق نضج الشعب الثائر، ولا يمنع ذلك من إفراز قيادة من الشعب تأخذ بزمام المبادرة وتعمل على نقل المجتمع نحو تحقيق أهداف ثورته[5].

---

[1] قناوي، حمزة، في سؤال الثورة... تعريفات ومفاهيم، الجمعة 31-07-2020، صحيفة المصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2005115.

[2] برينتين، كرين . **تشريح الثورة** .ترجمة سمير الجلبي. بيروت. كلمة وفارابي2009. .ص 25.

[3] بشارة، عزمي؛ في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آب، 2011، ص7.

[4] عمارة،محمد، **مسلمون ثوار**، دار الشروق، ط3، 1988، بيروت، ص 13.

[5] مختار،عبد الرحمن احمد، ابجديات في فلسفة الثورة مف: هوم الثورة. مأرب برس (http://marebpress.net/articles.php?id=9692)

وهناك من درس تعريف الثورة من حيث علاقتها بالقانون وقال إنها " التغيير خارج إطار نظام قانوني لا تتوافر فيه إمكانية التغيير، فهي تغيير فجائي وكلي يتم خارج إطار نظام قانوني لا تتوافر له الشرعية".[1]

ومن حيث دراسة الثورة اجتماعياً فقد رأى توكفيل أن الثورة هي محاولة تجاوز الفرق الشاسع بين الحاكم والمحكوم، فهي مساواة بين المحكومين وبينهم وبين الحاكمين، عبر إعادة الاعتبار للعقد الاجتماعي، فالعقد الموقع بين طرفين يعني تساوي هذين الطرفين وأنهما جميعًا تحت قانون العدالة العام الذي لا يستثني أحدًا كائنًا من كان، وأحيانًا هي احتجاج على المسافة بين الواقع القائم وبين القانون أو النظام المفترض[2].

وترى موسوعة علم الاجتماع أنها "أحداث نادرة الوقوع نسبياً يتم من خلالها قلب النظام السياسي والاجتماعي كليا، وذلك عبر استخدام وسائل عنفية عادة، ثم إعادة بنائه على أسس جديدة بقيادة جديدة، ويجب أن يقتصر المصطلح على الحالات التي تسعى فيها الصفوة الحاكمة إلى إحداث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي لمجتمع ما بعد الثورة.[3]

وتعريف آخر للثورة يقول: "هي التغيير المفاجئ السريع بعيد الأثر في الكيان الاجتماعي لتحطيم استمرار الأحوال القائمة في المجتمع وذلك بإعادة تنظيم وبناء النظام الاجتماعي بناءً جذرياً"[4].

---

[1] صبري محمد خليل. م.س..

[2] سلمان العودة .**أسئلة الثورة**، دار وجوه للنشر والتوزيع، السعودية، 2012، ص 36.

[3] باردشال، جون . موسوعة علم الاجتماعي. ترجمة محمد الجواهري وآخرون. مصر. المجلس الاعلى للثقافة، ج1، ط2، ص 423.

[4] السكران، جابر .**الثورة.تعريفها.مفهومها.نظرياته، جريدة الجريدة،** http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=13274

وفي المحصلة فان الثورة تمثل الفاصل بين حقبتين تختلفان شكلا ومضمونا، لأنها تتسبب بتغيير مسار التاريخ فما قبلها لن يكون كما بعدها.

ويرى الباحث أن التعريف المشترك للثورات يجمع بين قضية العدالة أو شبه العادلة (بسبب التشابك والتعقيد) من جهة، وبين الأساليب المسلحة السلمية وغير السلمية من جهة اخرى (لا سيما من أعلى السلطة أو من داخل الجيش أو الدولة أو الحزب حيث تحدث ثورة أو تغيير ثوري). فأساليب التغيير بدورها تعطي لتعريف الثورة أو التغيير الثوري سِمّته الخاصة به.

إنّ الثورة تطورت في العصر الحديث، متأثرة بالثورات الفرنسية والأمريكية لتشمل معنى الحرية فأي حراك لا يتضمن التخلص من الطغيان والحصول على الحقوق المدنية للإنسانية لا يمكن أن يطلق عليه ثورة، وبالتالي فإنّ كل التمردات أو الانقلابات العسكرية لا تنتمى إلى مفهوم الثورة، كما أن الحروب الأهلية ليست بالضرورة ثورات. فالانقلاب يعنى مثلاً انتقال السلطة من شخص لآخر داخل الحكومة وبالتالي المحافظة على الموروث وثقافة الحكم، والعنف لا يعنى الثورة بالضرورة انما الذي يعني هو التغيير في الحكم وتغيير الاضطهاد إلى حرية[1].

ويمثل هذا المفهوم ان الموضوع لم يعد محصوراً بتغيير شكل الحكم، حتى لو كان ذلك التغيير جذرياً يلغي كل مايربطه بالنظام السابق، بل انه تم تحديد قيم تميز الثورة عن أي حراك سياسي اخر في الدولة.

2-مفاهيم مرتبطة بالثورة

يتسم مصطلح الثورة عادةً بالاتجاه الإيجابي للأمور، ويستغل الساسة هذا الجانب عند الإدعاء بأن حراكهم السياسي هو ثورة على الأوضاع القائمة، وذلك لكسب التعاطف والمشروعية لحراكهم السياسي. وفي الواقع هناك العديد من المصطلحات المرتبطة بالثورة والتي تتشارك معها من ناحية المقدمة والتقنيات والوسائل، ومنها ما يعاكسها.

[1] حنة ارندت. م.س.. ص 27

نستعرض فيما يلي بعض المفاهيم المرتبطة بالثورة، ونحاول إيضاح العلاقة بينها وبين مفهوم الثورة:

2-1- الثورة والانقلاب

كثيرًا ما يلتقي مصطلح الإنقلاب مع مفهوم الثورة، فالقوى العسكرية لتبرر فعلها عند قيامها بالانقلاب تطلق عليها مصطلح الثورة، وذلك لإضفاء صبغة شرعية عند قيامها بالسيطرة على الدولة وتغيير نظام الحكم فيها بالقوة، ويحفل التاريخ المعاصر بكثير من الانقلابات التي لبست اسم الثورة لتحقيق أهدافها وإزالة العقبات سواء كانت خارجية أو داخلية، ويعرف الانقلاب العسكري بأنه "قيام سلطة قائمة أو جزء منها بتغيير نظام الحكم القائم بطرق غير شرعية كإعلان الرئيس نفسه ملكاً وتعطيل البرلمان أو قيام الجيش أو بعض وحداته بتغيير الحكومة القائمة والاستئثار بالسلطة[1]".

إن الإنقلاب يقوم به مجموعة صغيرة من القيادات وأهدافها منحصرة ضمنها، ويسوقون الجيش الذي يعتبر القوة الأساسية في الدولة إلى أهداف لا يعلمها، بينما الثورة الشعبية تكون واضحة الأهداف ويشارك في تحقيقها الجميع وهم على دراية بما يفعلون[2].

إذًا، يتميّز الإنقلاب بوجود قيادة تقوم بالتخطيط المسبق وتوزع المهام والأدوار فيما بينها، وتحدد المناصب مسبقًا على الأغلب ومنها منصب قائد الإنقلاب، بينما تتسم الثورة على الأغلب بالضبابية من ناحية القيادة الموحدة، ولكن مجريات أحداث الثورة هي التي تولد القيادة فيما بعد.[3]

ولا بد من الإشارة إلى أن هدف الإنقلاب على الأغلب الإستيلاء على السلطة والإستئثار بها ولا يحدث التغيير على الصعيد الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي فقط، بل إن هدف الثورة هو تغيير الوضع القائم والنظام السائد بمختلف جوانبه السياسية والاجتماعية وغيرها[4].

---

[1] السكران.م.س. (لا يشترط في النظام الذي يحدث ضده الانقلاب أن يكون شرعياً ولكن الحديث هنا عن الطريقة وهي العمل العسكري بدل وسائل التداول السلمي المعروفة).

[2] البشري، طارق. ما هو الانقلاب العسكري؟ ال. عربية نتhttps://goo.gl/zcGu1B :

[3] 3المختار، عبد الرحمن. م.س.

[4] السكران. م.س.

يتحدث جين شارب في كتابه " من الديكتاتورية إلى الديمقراطية" أن هناك مخاطر ومشاكل كثيرة في اعتماد الانقلاب كوسيلة من وسائل التغيير نحو الحرية والديمقراطية، لأنها لا تغير في مساوئ توزيع السلطات بين الشعب وبين الفئة التي استلمت السلطة وتتحكم في القوة العسكرية وذلك يعني إزاحة مجموعة حاكمة وإبدالها بمجموعة أخرى فقط، كما أن هذه المجموعة الجديدة عندما تعزز مركزها فإنها قد تتحول إلى نظام أكثر همجية وطموحاً من النظام السابق[1].

وتختلف الثورة عن الانقلاب في أربع نقاط جوهرية، وفق الجدول التالي:

الثورة	الانقلاب
1) تريد تغيير البناء الاجتماعي برمته، وتغيير تراكيب المجتمع التحتية والفوقية.	1) يهدف الى تبديل الأشخاص الذين يحتلون المواقع القيادية في الدولة والمجتمع، والحفاظ على بنى وتراكيب المجتمع وعلاقاته الانسانية.
2) تستمر الثورة وآثارها لفترة طويلة نوعًا ما.	2) يستمر ببقاء الأفراد الذين جاء بهم الى الحكم في مواقعهم السياسية والادارية.
3) تهدف عادة الى تحقيق مكاسب مادية ومثالية و حضارية الى أبناء المجتمع كافة.	3) يهدف الى تحقيق مكاسب فردية ومؤقتة للأفراد الذين احتلوا مواقع الحكم.
4) تستند الى فلسفة وايديولوجية واضحة المعالم وتسير في خط مبدئي معيّن.	4) لا يستند في الأغلب على فلسفة معينة أوايديولوجية ولا يتبنى قيماً وسياقات مبدئية.

[1] جين شارب .**من الديكتاتورية إلى الديمقراطية.اطار تصوري للتحرر** .ترجمة:خالد دار عمر. ط 2.دت.دن. ص 13.

2-2- الثورة والإصلاح

يرتبط الإصلاح عادة بأهداف الثورة وقيامها، فهو يستهدف التغيير على صعيد الحكم والعلاقات الاجتماعية دون المساس بجوهرها وجذورها[1].

جاءت فكرة الإصلاح من حركة الإصلاح الديني البروتستانتي؛ حيث أدت تلك الحركة التي انتشرت في أوروبا إلى تقويض الدولة الرومانية المقدسة عبر حروب عدة خاضتها لأكثر من مئة عام، انتهت في آخر المطاف باعتراف الكنيسة بالكنائس المنشقة، وظهور فكرة المساواة أمام الله وعدم وجود واسطة أو منزله بينهم؛ بما يعني اختفاء طبقة الاكليروس. ثم انتقل المفهوم إلى المجال السياسي والاقتصادي عبر الحركة الاشتراكية الديمقراطية والحركة العمالية في أوروبا، وانحسار خياراتهم ما بين الإصلاح والثورة، ورأى الاشتراكيون إمكانية لإصلاح النظام الرأسمالي عبر التدرج وتحصيل طبقة وسطى بين طبقتي الرأسماليين والعمال، وجاء هذا التوجه مخالف لأصوات أخرى بارزة في المجتمع العمالي. وأدى هذا الاستقطاب إلى انشقاق الحركات العمالية ما بين الإصلاحيين (الاشتراكيين) وبين الثوريين (الشيوعيين) وعد ذلك أول مقابلة بين المشروعين[2].

ولا يمكن التعامل مع المفهومين على اعتبار التضاد والمقابلة إلا في إطار التفسير الماركسي، أمّا في الواقع فهناك علاقة تربط بين الأمرين، فالإصلاحي يتحول إلى ثوري في حال انسداد الأفق وانعدام الأمل بالتغيير من داخل المنظومة، أمّا الثوري فيجب عليه أن ينتهي به المطاف أن يكون إصلاحيا، ولا يمكنه أن يتعامل بحرفية تفسير المفهوم نحو إلغاء كل ما هو قائم وبناء منظومة جديدة، حتى لا يؤدي به الأمر إلى إنشاء فاشية أو نظام استبدادي جديد على أنقاض النظام القديم، ويمكن

---

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون .**موسوعة السياسة** ج.،1بيروت: المؤسسة العربية للنشر. دت، ص 2.

[2] عزمي بشارة. في **الثورة والقابلية للثورة** .م.س..ص،24ص25.

القول أن أي إصلاح لن يخلو من بعض النقاط الثورية، كما أن أي ثورة لن تخلو من إصلاحات لبعض نقاط النظام القديم ثم تبني عليها[1].

وقد ذهب توكوفيل بعد دراسته لنماذج من الثورات، إلى أن أهم أسباب الثورة هي برامج الإصلاح المتوقفة والتعثر في التحديث؛ فعند هذه اللحظة تكون الشعوب قد وصلت إلى درجة من الوعي بأهمية الإصلاح ويعرفون ضرورته، كما يعتبرون أن أي تأخر في برامج الإصلاح نوع من اليأس بالوضع القائم[2].

يقول غوستاف لوبون في معرض سرده لأحداث الثورة الفرنسية في مرحلة إلغاء امتيازات الشرفاء والإقطاعيين" لو أقلع الأمراء و الشرفاء عن امتيازاتهم قبل ذلك ببضع سنين لاجتنبت الثورة الفرنسية، ولكن ما العمل وقد تم ذلك بعد أوانه، ولا يفيد ترك الحقوق كرها" غير زيادة رغائب من تركت لأجلهم، فيجب في عالم السياسة كشف عواقب الأمور وتلبية المطالب طوعاً قبل أن يحل الوقت الذي تتم فيه كرهاً[3]"

وهناك من ذهب إلى اعتبار أن المعنى الحديث للثورة يعني الإصلاح، حيث اكتسب المفهوم النظري للثورة في العصر الحديث مفهوما جديدا يتعلق بالتجديد السياسي والفكري والاجتماعي والديني وإلغاء الرق، لكن ليس ضد الملك بل أحيانا بالتحالف معه. وهو الاتجاه الذي قاده فيلسوف الأنوار كوندرسيه، فالثورة عنده مرادفة للإصلاح، وهي ليست إلا قرارا شجاعا يتخذه الملك المسنود من الرأي العام ومن هيئات تشريعية موثوقة، وهو المفهوم الذي ساد حتى قيام الثورة الفرنسية.1789 . [4]

---

[1] المرجع السابق. ص25–ص28.

[2] العودة، سلمان .**أسئلة الثورة**، مركز نماء للدراسات والبحوث، ط1، بيروت، 2012، ص36.

[3] لوبون، غوستاف .**روح الثورات والثورة الفرنسية** .ترجمة عادل زعيتر. مصر. كلمات للترجمة والنشر .2013، ص 133.

[4] العفيف الأخضر، مفهوم الثورة فلسفيا وتاريخيا، http://www.elaph.com/Web/ElaphWriter/2009/3/418178.htm

ومن خلال دراسة الثورات اللاحقة لرأي كوندرسيه يبدو أن هذا المفهوم لم يعد قادراً على تفسير الظاهرة السياسية وثورات العنف والهبات الشعبية التي نجحت في إحداث التغيير. وحتى في فلسفة الأنوار لم يعد رأي كوندرسيه هو المعتمد، فقد رأى مفهوماً ثانيًا للثورة و" المفهوم الثاني الذي ساد في فلسفة الأنوار، والذي كان فولتير رائده، يعرّف الثورة بأنها إطاحة بالنظام القديم الذي فقد جميع إمكانياته الخلاقة لوضع أسس أكثر رسوخًا وعدلاً لنظام جديد يحل محله واعد بالتقدم. هذا هو المفهوم الجديد الذي أدخلته فلسفة الأنوار للحقل الفلسفي لأول مرة في التاريخ. في هذا المفهوم الراديكالي للثورة، لم يعد الملك صانع الثورة، بل بات ضحيتها. فهو لا يمثل التقدم أو يرمز إليه، بل الماضي الذي يعوّق التقدم المنشود"[1].

وهناك من يقول أن الثورة في جوهرها حركة تجديدية ووسيلة ناجعة للاصلاح الراديكالي عندما يكون التطور الطبيعي غير قادر على تلبية طموحات وأهداف الشعب [2].

في المحصلة هناك فرق بين المفهومين حسب ما أورد الباحث من تعريفات، فالكلام في مفهوم الإصلاح هو عن تغيير في بينة النظام القائم التي يقوم بها النظام نفسه، وقد تكون بضغط شعبي. كما أنها يمكن أن تكون بناءً على ضغوط خارجيّة. أمّا الثورة فتمثّل تغييراً جذرياً ينهي النظام ويحل محلّه نظام آخر بفعل شعبيّ تلقائيّ، ويبقى هنا التذكير أن النظم الاستبداديّة تستخدم مفهوم الإصلاح كستار لخداع الشعوب، وتسعى لتكييف قواها المعارضة، بحيث يكون أقصى ما تسمو اليه تلك القوى هو الإصلاح في إطار منظومة الحكم القائمة، ولذلك هناك تشويهاً لمفهوم الإصلاح خاصة اذا كان مطروح من جانب السلطة، خاصة أن الأنظمة المستبدة تتحايل على إصلاحاتها بقوانين مكافئة أو بالتراجع عنها في حال خفوت الحراك الشعبي.

---

[1] المرجع السابق.

[2] مولود زايد الطيب .**علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007، ص 10.

2-3- الثورة والانتفاضة الشعبية

هناك فرق بين الثورة والانتفاضة الشعبية، حيث أن الانتفاضة تقوم لسبب طارئ أو حدث ما ثم تنتهي مع الزمن أو مع التخلص من ذاك السبب. أمّا الثورة فهي حالة هيجان ضد السلطة بشكل عام وتسعى إلى إحداث تغيير في بنية النظامين السياسي والاجتماعي، وهناك فرق آخر يتعلق بكون الانتفاضة قد تتكرر لعدة مرات، ولكن الثورة مرة واحدة تطيح بالنظام القائم. كما أن الانتفاضة تكون بدون تخطيط مسبق ودون قيادة على خلاف الثورة[1] .

وتختلف الثورة عن الانتفاضة بسبب الأهداف والميادين، ولكن الانتفاضة قد تتطور إلى ثورة حسب رد الفعل السياسي واستجابة الناس لها[2].

وفي استعراض التنظير الفلسفي للانتفاضة، وضعت هبة رؤوف عزت فروقاً بين الانتفاضة والثورة فقالت "والانتفاضة تختلف عن الثورة؛ فالتصعيد الثوري لا بد أن يأخذ شكل تصعيد رأسي وليس أفقي؛ بمعنى حتمية أن يكون هناك تزايد دائم في احتدام التناقضات، وفي تصاعد درجة الحرارة حتى تصل إلى درجة الاحتراق والاندلاع للمواجهة الحاسمة والعنيفة، ولذا أصبح الفكر الثوري مشغولا بـ"تهيئة الظروف الموضوعية لنشوب الثورة . " ولأن النموذج الانتفاضي لا يتجه نحو التصعيد المستمر فهو لا يحاول أن يصل إلى الذروة، ولذا فهو يتوهج أحيانًا ويخبو أحيانًا أخرى. ولكنه لا ينطفئ أبدًا ولا يشتعل أبدًا، خلافاً للثورة بمفهومها السائد.

كذلك فإنه يقوم على تفعيل الناس وتمكين الأمة وليس الكوادر الطليعية أو النخب، وليس يستهدف تأسيس دولة بعد النصر بل تأسيس كيان سياسي يجني فيه الناس حصاد جهادهم، ويكونون حاضرين في الإدارة السياسية اليومية، وبذلك لا تصادر قيادة الثورة الفعل الجماهيري بدعوى أنه لا صوت يعلو

---

[1] مولود زايد الطيب، م.س.، ص18.

[2] سلمان العودة .**أسئلة الثورة** .م.س.، ص 3.

فوق صوت المعركة، ولا يسعى القانون حينئذ لإلغاء العرف أو الشرع؛ لأن مصدره هو الناس الحاضرون في كيان تعاضدي، سياسته تعاونية جماهيرية، وليست سياسة "نيابية[1]"

ويخلص الباحث إلى أن الفروقات بين الانتفاضة والثورة تظهر في:

	الثورة	الانتفاضة
الأهداف	تستهدف التغيير الجذري	تحقيق هدف محدد
الشمول	تشمل المجتمع والدولة	فئة أو منطقة معينة
		ممهدة ومهيئة للثورة باتساعها وكسر حاجز الخوف

2-4- الثورة والثورة المضادة

يضع بعض الباحثين الثورة المضادة في باب دراسته لأنواع الثورات، ولكن اتجه الباحث لوضع هذا المفهوم في إطار المفاهيم المرتبطة بالثورة، وذلك لاعتباره أن الثورة المضادة هي مرحلة ناسخة للثورة تزيل معها تداعياتها وتعود الأمور إلى ماضي عهدها. وتعرف الثورة المضادة بأنها "الحركات التي ترفض ثورة ما، وتعمل على إعادة الأمور والمبادئ السابقة إلى ما كانت عليه قبل الحقبة الثورية[2] "، وعرفتها موسوعة السياسة بأنها " القوى السياسية العسكرية التي تحمل السلاح في وجه ثورة سبقتها بهدف القضاء على انجازاتها عن طريق إحياء المؤسسات السياسية والاقتصادية التي كانت قائمة قبل الثورة، واسترداد الامتيازات الاجتماعية التي كانت تتمتع بها الطبقات المهمة، وذلك ضمن الحدود التي تسمح بها الظروف[3] "، ولكن رأت الموسوعة أن الثورة المضادة قد تكون سلمية ولكنها تؤدي نفس الغرض.

---

[1] هبة رؤوف عزت،خيار الانتفاضة من خيار الثورة إلى نموذج التمكين المدنيhttp://www.heba.

[2] سعد محيو. لعبة الثورات والثورة المضادة http://www.swissinfo.ch/ara

[3] عبد الوهاب الكيالي وآخرون .**الموسوعة السياسية** .م.س.. ص527

تشبه الثورة المضادة الثورة الحقيقة في أن لها وجهين: وجه مؤسسي، يتعلق بامتلاكها لمؤسسات حاكمة مؤثرة في المجتمع، ووجه آخر نفسي، يتعلق بالصراع على المفاهيم والقيم والروح والطموحات لمجتمع ما بعد الثورة، وإذا كان التفوق في الوجه الأول للثورة المضادة معروف فهي تسيطر بسهولة على المؤسسات الحاكمة قبل الثورة، لكن ذلك لا يكفيها فتلك المؤسسات وغيرها لم تمنع من وقوع الثورة، ولذلك تحتاج لعمل مضني على الوجه الآخر النفسي والقيمي. وفي سبيل ذلك تستخدم عدة مفاهيم لمساعدتها في تثبيت أركان حكمها مثل القيادة والجهل والواقعية[1].

يعد مفهوم القيادة من أهم المفاهيم التي تعمل الثورة المضادة على استخدامه في سعيها نحو القضاء على الثورة وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، فالشعب حسب هذا المفهوم بحاجة دائمة لوجود القائد الملهم الذي يحل جميع مشاكله خاصة في مجتمع ما بعد الثورة، حيث انعدام الأمن والاستقرار السياسي والخوف من المستقبل، وهنا تظهر الحاجة للمخلّص الذي يملك مفاتيح حل كل هذه المشاكل، خاصة تلك المتعلقة بالأمن والاستقرار.و يعتبر هذا المفهوم مخالف لقيم الثورة القائمة على المساواة والتعدد والمشاركة والبناء، كما ويساعد الثورة المضادة، عندما ينسى الثوري ما قام به، ويبدأ بعد إنجازات القائد، وهنا ينتهي دور الشعب لصالح الفرد الواحد.

ومن المفاهيم المستخدمة أيضاً مفهوم الجهل، وحسب هذا المفهوم فالثورة المضادة ترى الشعب جاهلاً بحقوقه وغير مهيأ لقيادة نفسه، وهذه المقولات التي ترددها الأنظمة قبل سقوطها في معرض الإجابة عن سؤال الديمقراطية، والخطر في هذا المفهوم يتجلى عندما يتسلل إلى المعسكر الثوري، فيرى الثوري نفسه شخص طليعياً مثقفاً بينما يرمي عوام المجتمع بالجهل. وهذا مخالف لمبدأ الثورة القائم على وعي الشعوب، وفي نفس السياق يأتي المفهوم الثالث وهو الواقعية، ويتم تسريب هذا المفهوم إلى الثوار أيضاً حتى يميل أصحاب الاتجاه الواقعي في الثورة ليرى ضرورة استخدام المنهج الإصلاحي بدل الثوري في التعامل مع مؤسسات الدولة والتدريج في التغيير، وهذا أمر مخالف لمبدأ

[1] محمـــد باميـــة. مـــاهي الثـــورة المضـــادة؟. http://www.jadaliyya.com/

الثورة القائم على التغيير الجذري، وهنا نسمع مقولات تبدو نادمة على الثورة، على اعتبار أن النظام السابق معالمه واضحة[1].

من خلال ما سبق يتضح للباحث الفروقات بين الثورة والثورة المضادة وهي كالتالي :

الثورة المضادة	الثورة
تستخدم مفهوم الثورة لكسب الشرعية، لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثورة	
تعمل الثورة المضادة على عودة الأمور الى سابق عهدها	تهدف إلى احداث تغيير جذري في المجتمع
تعتمد على المجتمع والشعب في كسب المعركة ضد الأنظمة	تعتمد على أجهزة الدولة والخلاف بين الثوار
تستعمل الثورة القيم الايجابية كالانتماء والمسؤولية والحرية، والمشاركة والمساواة أمام القانون	تعتمد مفاهيم الجهل والفوضى والقائد المخلص
	تدخل العامل الخارجي بقوة في أغلب الأحيان، حيث تعمل الدول المتضررة من الثورة على العمل على إجهاضها،عبر تشجيع النظام القديم الى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه (كالثورة الفرنسية وعدة نماذج أخرى)

3- حول المشترك بين الثورات

تشترك الثورات في أمورٍ كثيرة نذكر منها[2]:

[1] بامية، محمد، **ماهي الثورة المضادة؟** .محمد بامية. ماهي الثورة المضادة؟ .
http://www.jadaliyya.com

[2] شفيق، منير، تجارب ست ثورات عالمية، ط1، مكتبة بيسان، بيروت، 2014، ص 13.

- الثورة أو التغيير الثوري الذي يبدل حال إلى حال و يحمل هدفًا عادلًا، أو قضية عادلة، مثل مقاومة احتلال اجنبي، استعمار أو نظام فاسد، أو حالة طغيان ممتزجج بالفساد والتبيعة أو الانحراف الحاد عن الإرادة الشعبية أو العامّة، أو مثل أن يحمل قضية توحيد للأمة واستنهاضها وانقاذها من فوضى وفتن وسفك دماء.

من ناحية أخرى تدخل على بعض الحالات الثورية شبهات تمس صفة العدالة؛ فعندما يختلط الطغيان أو الحكم الفردي بسياسات تحرير أو توحيد، أو يذهب التغيير الثوري أو الثورة إلى استدعاء قوى استعمارية أو ما يسمى الخروج إلى الفتنة أو الإنقسام الحاد داخل صفوف الجماعة، وذلك بالرغم من توفر جانب أساسي من العدالة.

- إن الأساليب (الإستراتيجية والتكتيكية) التي اعتمدتها شعوب العالم في إنجاز ثورة أو تغيير نوعي ثوري من حال إلى حال، متعدّدة تكاد لا تحصر، وإذا حصرت اليوم فسيبقى الباب مفتوحًا للتنوع مستقبلًا.
- جرت عادة عالمية، أو تقليد عام، لدى عدد كبير من الشعوب على أن يخلع اسم ثورة على الحالات المشابهة لما ورد أعلاه من أمثلة، حتى من دون أن تكلّل بالنجاح، وبعضها ينتهي إلى فاجعة وهزيمة قاسية. وذلك لتبقى الذكرى نموذجًا ممجّدًا، فيكون قدوةً ودرسًا للتعلم منه، من أجل تأمين النجاح في مرحلة لاحقة بعد أن تتوفر شروط ملائمة وعوامل ذاتية مؤاتية ويصار إلى تلافي أخطاء لعبت دورها في الفشل، أو تجنب عوامل موضوعية خارجية أو داخلية لم يحسب حسابها جيدًا، فكانت سببًا لهزيمة الثورة. ومن الأمثلة على ذلك: ثورة كومونة باريس، أو فشل ثورة 195 في روسيا، أو ثورة خرداد 1963 التي قادها السيد الخميني في إيران.
- المآلات التي تنتهي بها الثورات المنتصرة متعددة ومتنوعة، بقدر عدد الثورات وحالات التغيير نفسها. فالمشترك العام الذي يشير إلى ما تواجهه أغلب الثورات عادة من مراحل انتقالية يتسم بالفوضى والإنقسامات والفتن والحرب، وحروب التدخل، و يُظهر كم كان وصف الربيع العربي لما حدث من ثورات عربية عام 2011 وصفًا لا علاقة له بمعرفة أو قراءة موضوعية، وإنما ذهب إلى وصف وهمي متخيّل غير مطابق. فالثورة لا يمكن أن توصف بالربيع حتى

من خلال "فنان سُريالي"، وكذلك حال الفترة الانتقالية. فالثورة بالنهاية هي شكل من أشكال الحرب، والثورة صراع يتولّد عنه مآسٍ وكوارثُ إنسانية، فكيف تكون ربيعًا. وكذلك الحال في مرحلتها الإنتقالية. ولكن حين يسقط وصف الربيع عن الثورة فلا ينبغي لأحدٍ أن يستخدم ذلك حجة لإسقاط صفة الثورة من حيث أتى، عن الثورة.

- كذلك المشترك بين الثورات يتمثل في تنوع الأشكال والأطر القيادية التي قادت الثورات في فترة اندلاعها كما في المرحلة الإنتقالية.

تعبر هذه المشتركات العامة بين الثورات بأننا أمام ظاهرة إنسانية – اجتماعية، تتسم فيها كل ثورة عرفت في القديم والحديث بخصوصية وفرادة، وما جاء من مشتركات يعد تعبيرًا عن هذه الحقيقة القائلة أنه ما من ثورة إلا ولها خصوصيتها وفرادتها، ولا يمكن الخروج بقوانين علمية حول الثورة من النمط الذي يمكن أن يرد في العلوم المادية أو المتعلقة بالحياة الفيزيائيّة[1].

4-أسباب الثورة

تركن النفس البشرية عادةً إلى الثبات و حالة من الإستقرار ونبذ الإضطراب والفوضى، لذلك لا بد من أن تكون هناك أسباب دافعة وقوية لأن تكون في الموجة الثورية وتتمرد على الواقع الذي تعيشه، سنحاول أن نغطي هنا بعض الأسباب التي تدفع بالمجتمع إلى الثورة وعدم الركون إلا لتحقيق أهدافها التي تصبو إليها:

أ. **الشعور بعدم المساواة.** يشير أرسطو إلى أن الشعور بعدم المساواة هو السبب الرئيسي والدافع لقيام الناس بالثورة، فعدم المساواة له آثاره السلبية في النفس البشرية، ويثير حالة من الوعي بين الناس، فمن يشعر بأنه دون المستوى ويجد نفسه في أدنى السلم الاجتماعي سيثور على هذا الواقع ويطالب بالمساواة مع غيره من الطبقات الأخرى، وبالعكس الطبقات العليا ستثور إذا لم يُعط لها الإمتياز الذي تريده[2].

---

[1] شفيق، منير، م.س.، ص 15

[2] مولود زايد الطيب .**علم الاجتماع السياسي ..ليبيا** .دار الكتب الوطنية2007 .ص 100.

ب. **التخلف والفساد والمحسوبية والظلم والاستبداد:** إن هذه العناوين هي الأسباب الأكثر تأثيراً في إيجاد البيئة المؤاتية لنقمة الشعب وقيام الثورة[1].

يقول ابن خلدون في مقدمته" ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه دون عوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك، وكل من أخذ ملك أحد أو غضبه في عمله، أو طالبه بغير حق، أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، فجباة الأموال بغير حق ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمنبهون لها ظلمة والمانعون لحق الناس ظلمة. وغصّاب الأملاك على العموم ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران[2]".

ج. **توفر الوسائل للتواصل والتأثير والعدوى:** شكّلت التطورات التقنية ثورةً في الإتصالات، وباتت وسائل الإعلام الحديثة، ولا سيما وسائل التواصل الإجتماعي محرّكًا أساسيًا للثورات، تستنهض الفئات المهمشة وتعطيهم الثقة بإمكاناتهم وقدراتهم، وتنقل الحالة الثورية من منطقة إلى أخرى كأحجار الدومينو[3].

د. **تجاوز الخوف ووجود فرصة مناسبة:** إن كسر حاجز الخوف متدرجًا وهي حالة عامة عند كل الشعوب دون استثناء، ففي مرحلةٍ ما يتجاوز الشعب مرحلة الخوف وينتظر الفرصة المؤاتية للقيام بالثورة، فيستغل مثلًا حالة الصراع والإنقسامات التي تسود بين الطبقة الحاكمة للقيام بالثورة، كما أن فشل السلطة وعجزها عن تحقيق أدنى الحاجات والمتطلبات الاجتماعية، أو تعرضها لنكسة عسكرية أو طبيعية، أو تسيب السلطة وعدم قدرتها القيام بمهامها الطبيعية من الفرص المناسبة لحشد الناس وتوعيتهم وحراكهم [4].

---

[1] سلمان العودة .**أسئلة الثورة** .م.س.. ص 42.

[2] ابن خلدون .**مقدمة ابن خلدون**

[3] المرجع السابق. بتصرف ص،43ص4.

[4] ابن خلدون .**مقدمة ابن خلدون** .ص 45.

5- خصائص مفهوم الثورة

تتميّز الثورة بعدة خصائص تفصلها عن باقي الأحداث أو التغييرات السياسية التي يمكن أن تحدث في الدولة والمجتمع، نذكر منها:

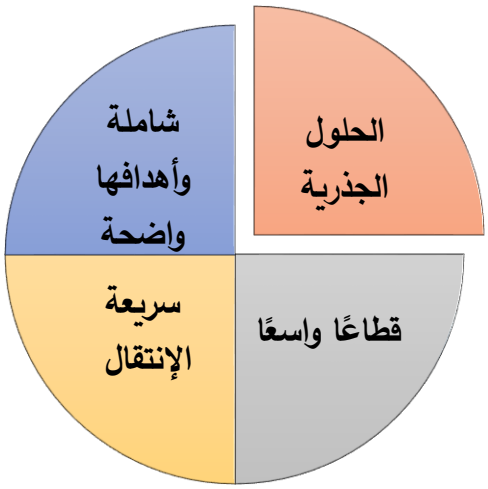

- تقوم الثورة على الحلول الجذرية بدل الحلول التدريجية، حيث تقوم على أسس جديدة ومغايرة للنظام القديم، حيث يكون التغيير المواكب للثورة سريعاً وفجائيًا.
- الثورة تمثل قطاعاً أكبر من المجتمع ضد فئة سياسية واقتصادية متحكمة.
- الثورة تكررية وسريعة الانتقال بين الشعوب والمجتمعات.
- الثورة شاملة، لها أهدافها الواضحة والمعروفة، حيث إنها تغيير جذري فلا تقتصر أهدافها على تغيير نظام الحكم فقط بل تمتد إلى تغيير فلسفة الحكم وطرق العيش وأساليب الحياة[1].

6- أنواع الثورات

أما أشكال الثورة فقد تكون عنيفة أو صامتة، دموية أو سلمية، سريعة وفجائية أو بطيئة تدرجية. وتكون الثورة على أنواع مختلفة، كالثورة السياسية والثورة الاجتماعية والثورة الثقافية والثورة الصناعية

[1] وفاء علي دواد. الثورة دراسة تأصيلية للمفهوم والمفاهيم المرتبطة به. الموقع الالكتروني . http://democracy.ahram.org.eg

والثورة العلمية والتكنولوجية... ولكل نمط من هذه الأنماط الثورية رجاله وفلسفته وسياقاته وسبله وأهدافه القريبة والبعيدة. فالثورة السياسية تستهدف تغيير نظام الحكم، وبعده تلوح في الأفق الأنماط الأخرى من الثورات مستهدفة إعادة بناء المجتمع على أسس واعية ومتطورة.

ويختلف المفكرون والباحثون في تقسيم الثورات فالماركسيون مثلاً يرون الثورة تنقسم إلى: ثورة القصر الملكي، ثورة ضد الإقطاع، ثورة البرجوازيين، ثورة العمال، والثورة المضادة، ويرى آخرون وعلى رأسهم لوستر أن الثورات تتقسم حسب المجال الذي تعالجه، مثل الثورة الحضارية والثورة العلمية والثورة السياسية وهكذا، وهناك من يرى الثورة هي سياسية أمّا تغير جذرياً أو تغير إصلاحياً.

إذًا، للثورة أنماط مختلفة وأنواع كثيرة نحاول استعراض عدد منها:

6-1-الثورة العلمية

استخدم هذا المصطلح لأول مرة في القرن التاسع عشر مع ميلاد العلوم، وقد قيل أنه انتقل أول مرة من السماء إلى الأرض حيث كان منحسراً بالاستخدام الفلكي لمصطلح Revolution، ويعني الدوران الدائم للكواكب والنجوم، وقد استخدم فلاسفة الأنوار هذه المصطلح للحديث في كل العلوم، فكانت البداية مع علوم الهندسة ثم اكتشافات نيوتن، وتم تعريف الثورة العلمية بأنها " قطيعة بين نموذجيين علميين وليس تقدما تدريجيا وتراكميا للمعرفة"[1].

ويحمل المفهوم بعداً علمياً واجتماعياً، ويتمثل الجانب العلمي بالوصول إلى حل لمشكلة علمية ما، وما يتعلق بالجانب الاجتماعي من حيث العادات والقيم والتقاليد والتقنيات المستخدمة في مجتمع ما[2].

6-2-الثورة الصناعية

بدأت الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر والتاسع عشر، حيث بدت البوادر ثم انتقلت إلى معظم أنحاء العالم، وأثرت تأثيراً جذرياً في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

---

[1] مولود زايد الطيب .**علم الاجتماع السياسي** .م.س.. ص100

[2] العفيف الأخضر .**مفهوم الثورة فلسفياً وتاريخيا** .م.س..

وقد كان مركزها انجلترا وذلك لعدة مقومات امتازت بها آنذاك حيث تمتعت برخاء اقتصادي واستقرار سياسي وانسجام عرقي.[1]

وتعرف الثورة الصناعية بأنها " الاتجاه نحو الإنتاج بالآلات التكنولوجية الصناعية بدل من العمل اليدوي" وقد كانت هذه الثورة بسبب الأبحاث العلمية التي أنتجت آلات جديدة. و أدت إلى تحقيق إنتاج عالي وسريع، وترتب عليها نتائج اقتصادية واجتماعية. ففي الجانب الاقتصادي أدت إلى رخاء اقتصادي في أوروبا لم يسبق له مثيل وأصبح لها فائض من المال سمح لها في إقراض بعض الدول وكذلك ظهور رأس المال وازدهار الزراعة وتنشيط تعمير الأراضي. أمّا على الجانب الاجتماعي فقد أدت إلى تكون تقسيم المجتمع إلى طبقتين.طبقة رأس المال وطبقة العمال، وقد حدثت خلافات بين الطبقتين أدت إلى تدخل الدول بين الطرفين ووضع قوانين ناظمة للعلاقة بينهما[2]. ولكن ذلك لم يحدث غالباً بسبب نشوب الثورات في المجتمعات الصناعية بل بسبب انحياز الدولة لرأس المال في مواجهة طبقة العمال.

6-3- الثورة السياسية

وهي تسعى إلى تغيير الفئة الحاكمة دون أن يكون هدفها إحداث تغيير جذري وشامل في الأوضاع الاجتماعية، فالثورات السياسية تشتمل على عمليات التغيير المفاجئة والجذرية التي تحدث لأنظمة الحكم والإدارة والتنظيم في المجتمعات، والتي يقوم بها الشعوب تحت لواء بعض الجماعات والأفراد لإصلاح الفساد الإداري والقضاء على السلطات الحاكمة المستبدة، التي لا تتسم بالعدالة، وقد تسهم القوات المسلحة في دعم ومساندة هذه الثورات، ويكون لها دور بارز في نجاحها[3].

---

[1] 1ناتاشا قاسم. مفقهوم الثورة الصناعية. الموقع الالكتروني: http://mawdoo3.com

[2] المرجع نفسه.

[3] القادري، سمية والمهدي، محمد .**سوسيولجا الثورة**، http://maktabat-ach3b-alkarim.blogspot.com/2011/10/blog-post_20.html.

6-4- الثورة الاجتماعية

"تعرفها الموسوعة السياسية على أنها تغيير نوعي في الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية للمجتمع عبر انهيار النظام القديم البالي، وصعود نظام اجتماعي جديد أكثر تقدما مكانه عن طريق تفجير الصراع وحسمه لصالح التقدم، وللثورة الاجتماعية أبعادها الشاملة المتكاملة، التي تنعكس على مختلف نواحي النشاط والعلاقات بين البشر بدءا من علاقات الإنتاج والتمركز الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية، وتنزع السلطة من يد طبقة وتحل محلها طبقات ونخب صاعدة[1]".

"ويرى سوروكين أن الثورة الاجتماعية تتفجر بفعل مجموعة من العلاقات الاجتماعية، والطبيعة الموضوعية للثورة ولا يمكن تحديدها دون الرجوع إلى النظام الاقتصادي- الاجتماعي للمجتمع[2]".

7- مراحل الثورة

انطلاقًا من أن الثورة أو العملية الثورية هي تغييرًا شاملًا وجذريًا في بنية المجتمع والدولة، فلا بد أن تمر هذه العملية بمراحل لكي تصل إلى هدفها، وقد رأى كرين برينتن[3] أن الثورة تمر بالمراحل الآتية[4]:

- **المرحلة التمهيدية:** وهي مرحلة مهيئة للثورة ومولدة لها، وتمتاز بالتنافر الطبقي الذي ينشأ في المجتمع نتيجة عدم كفاءة السلطة أو الحكم في إدارة شؤون الدولة، بالإضافة إلى عدم

---

[1] قادري، سمية و المهدي،محمد م.س.

[2] الأسود، شعبان الطاهر، **علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة** .القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.،2003ص 46.

[3] في عام 1938 كتب المؤرخ والكاتب الأمريكي"كرين برينتن" كتابا أسماه "تشريح الثورة" برينتن الذي يعد قامة أكاديمية وفكرية كبرى بحصوله على الدكتوراه بجامعة أوكسفورد، والأستاذية بجامعة هارفارد، تتبع بالدراسة المتعمقة من أهم الثورات في التاريخ الإنساني وهي: الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية والثورة البلشفية بروسيا والحرب الأهلية الإنجليزية.

وحاول برينتن أن يؤصل في كتابه- الذي أعاد طبعه في 1956 و-1964 بشكل علمي المراحل التي تمر بها "الثورة" بشكل عام، ويعد هذا الكتاب مصدرا أساسيا لتفسير الثورات وألهم العديد من الكُتَّاب لاحقا تأليفَ كتب يحاولون من خلالها تفسير التغيرات في المشهد السياسي لبلادهم من منطلق مراحل الثورة التي وضعها "برينتن."

[4] برينتن، كرين .**تشريح الثورة** .م.س.

كفاءة الحاكم شخصياً كالملك جورج الثالث وغيره، كما تمتاز بفشل خيار القوة في التعامل مع الناس، بالإضافة إلى تحول الولاء في الأوساط الثقافية والطبقة الوسطى في المجتمع، ويرى برينتين أن الطبقة الوسطى هي المحرك الأساسي للثورة بسبب قيود فرضها الحاكم على الشعب مما يؤدي إلى سخط شديد، وتحاول الدولة استخدام القوة، ولكنها تفشل وينهار الجهاز البيروقراطي لها، ويتخلى المثقفون الذين قد يمثلون ضمير الأمة عن الحاكم مما يعجل بإسقاطه .

- **مرحلة الثورة الأولى:** وهي المرحلة التي يتغير فيها نظام الحكم، وتبدأ هذه المرحلة بالاحتجاجات العامة التي تتطور إلى ثورة، ويستدعي فيها نظام الحكم الأمن ليتعامل معها لكنه يفشل مما يؤدي إلى سقوط نظام الحكم. وقد يتخلل ذلك أحداث مفصلية مثيرة مثل سقوط الباستيل ومعركة كونكورد، وبعد ذلك يشكل المعتدلون الحكم ولكنهم يفشلون في ذلك بسبب المعوقات والعراقيل وتركة النظام القديم، بالإضافة إلى الآمال الطوباوية والأهداف والشعارات العامة التي يتبناها معظم الثوار،فينقسم المجتمع إلى معتدلين ومتشددين ويعيب المتشددون على الحكومة الجديدة تراخيها في مواجهة بقايا النظام القديم.
- **مرحلة الأزمة:** وهي المرحلة التي يقوم بها المتطرفون، وهم غالباً من اليسار السياسي بإزاحة المعتدلين من الحكم حيث تبدأ مرحلة جديدة يستخدم فيها العنف في مواجهة المعارضين السياسيين، وفي هذه المرحلة يحاول المتشددون تصدير أزمتهم في إدارة الحكم بالحروب الخارجية، التي يقولون فيها إنهم يصدرون ثورتهم تجاهها، كما تتسم هذه المرحلة بفقدان الزخم الثوري وانفضاض الناس عن الثورة إلا بما يحفظهم من تنكيل السلطات.
- **مرحلة الخلاص:** بعد ضعف الثورة، تدخل البلاد مرحلة أكثر هدوءاً وتبدأ عملية الانتعاش ويصاحب ذلك استلام السلطة من قبل حاكم قوي مركزي كستالين وجورج واشنطن ويتم فيها التخلص من المتطرفين وإصدار عفو عام عن المعتدلين، ويبدأ الناس بالتخلص من أي متعلق من متعلقات الثورة وكذلك الأفكار المتطرفة التي يمتاز بها الثوريون[1].

[1] هذا الرأي نقله الباحث عن كرين برينتن ولكن هناك نماذج لم تعد الثورة فيها إلى سابق عصرها كما حدث في روسيا والصين.

تمثل الاستخلاصات السابقة خلاصة دراسة المقارنة التي أجراها برينتين بين الثورات الأربع، ويبدو أنه يميل إلى فشل الثورة كمنهج وعودة الأمور إلى سالف عصرها ولكن يبقى رأياً يحتاج إلى دراسة أكبر في ظل التجارب الثورية الجديدة.

8-مفهوم الحراك العربي

يعد الحراك العربي طارئاً جديداً على الواقع العربي وقد انطلقت شرارته في أواخر عام 2010وقد أطلق على هذا المفهوم عدة مسميات منها: الربيع العربي وهو المصطلح الأكثر شهرة، وكذلك الثورات العربية. واختار الباحث مصطلح الحراك العربي للاقتراب أكثر من الجانب النظري للمفهوم، حيث يعتبر الربيع مصطلحا أدبيا أكثر منه سياسيا، وكذلك إطلاق تسمية الثورات على الحراك هو مناط البحث ومشكلته وجوهره، وفي نهاية المطاف سيخلص إلى استنتاج يضع الحراك العربي في إطار الثورات أو في إطار آخر من الحراك السياسي في الدول والمجتمعات، وسيكتفى في هذا المبحث بتعريف المفهوم تعريفاً مجرداً ثم إلى تفسيره من حيث الأسباب والمجريات والتداعيات في الفصل الثاني.

الحراك العربي :هو مصطلح يطلق على المظاهرات والتحركات التي انطلقت في المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010، شملت عدة دول عربية وهدفت إلى اسقاط الأنظمة العربية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية. واستمرت تداعياتها في اطار الحدود الزمانية والمكانية، وأدت هذه الحراكات إلى اسقاط رؤساء بعض الدول ثم تحولت إلى ثورة مضادة أعادت عقارب الساعة إلى الوراء في بعض آخر، وانتقلت إلى الحروب الأهلية في بلاد أخرى كسوريا واليمن.

9- الوعي السياسي

يعرّف الوعي السياسي بأنه مدى معرفة الإنسان بواقعه السياسين وبظروف وواقع مجتمعه ومنطقته والعالم من حوله، ومدى معرفة ما هو كائن، ومدى إلمامه بالبدائل السياسية الممكنة والمتاحة، كأطر حياة عامة وكحلول لما يعتري المجتمع من مشكلات سياسية، ومدى فهمه للمفاهيم والمصطلحات

السياسية الرئيسية السائدة والممكنة[1]. وهنالك من يعرّف الوعي السياسي، بأنه مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعّالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته، يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها، ويدفعه إلى التحرّك من أجل تطويرها وتغييرها[2]. كما عرفّه بعض الباحثين بأنه رؤية للأحداث السياسية والتنظيمات والموقف منها، ويعبر عن صوره بالمشاركة السياسية والمعرفة السياسية، وتكوين تصوّر عن المسائل السياسية، وتبني اتجاه سياسي محدد ودعمه مثل التصويت وعضوية التنظيمات السياسية، ولا يقتصر على ذلك مجرد توفر عنصر الإدراك والمعرفة بل انه يتعدى ذلك إلى الفهم والتقييم وردود الفعل والتصرف من قبل الفاعلين[3]. وتعكس التعريفات المختلفة للوعي السياسي معرفة المواطن لحقوقه السياسية وما يجري حوله من أحداث سياسية، حيث يكون لدى المواطن القدرة الكافية على تصوّر الواقع المحيط به بصورة كلية لا بصورة جزئية، وبالتالي القدرة على القيام بالواجبات والمسؤوليات اتجاه مجتمعه ووطنه.

وتتسم ملامح ضعف الوعي السياسي في أزمة الهوية حيث يجهل أفراد المجتمع هوية نظامهم وطبيعته، فهل هو نظام قبلي أم ديني أم علماني، أم غير ذلك، الأمر الذي يجعل الصورة غير واضحة ومشوشة لدى الأفراد مما يجعلهم غير قادرين على تحديد حقوقهم وكيفية التعامل مع المواقف والاختلافات السياسية. وتعد أزمة الاندماج الاجتماعي ثاني هذه الملامح نتيجة التخلف الذي يعاني منه المجتمع، لاسيما على الصعد الاجتماعية والاقتصادية. وهي آثار متراكمة عبر عقود طويلة من القهر والحرمان جعلت الأفراد يلتفون حول تقسيماتهم الطائفية والعشائرية أو القومية، وبالتالي أصبح الوعي السياسي مغيبا عن المجتمع، وحل محله التعصب والانحياز غير الواعي. أما أزمة المشاركة السياسية فتعد ثالث هذه الملامح، فنتيجة شعور أفراد المجتمع بأن الواقع السياسي الجديد لم يحل

---

[1] الخميس، السيد سلامه. **التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ 1952، دراسة نظرية وميدانية عن التربية السياسية لشباب الجامعات**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر (2005). ص32.

[2] اللقاني، أحمد حسين والجمل، علي. **معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس**. القاهرة: عالم الكتب (1996).

[3] معوّض، عائشة إسماعيل عبداللطيف. **الوعي السياسي للطفل المصري في الريف**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة (2001).

مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية، وأن النخب السياسية منشغلة في الصراع على السلطة ومكاسبها، كل ذلك جعل الأفراد يعزفون عن المشاركة السياسية وبذلك تصبح العملية الديمقراطية غير ناجحة[1].

10-مكونات الوعي السياسي

تعد التنشئة السياسية مكوّناً أساسياً من مكونات الوعي السياسي، فهي تعد عملية غرضية وموجهة أيديولوجيا، تتوخى إحداث تغيرات ثقافية معينة، بالنسبة للفرد والمجتمع على حدٍّ سواء، فنمط التنشئة الذي يخضع له الفرد يؤثر إلى حدٍّ كبير في استجابته لمختلف المثيرات السياسية، ومدى مشاركته في العملية السياسية، وجدية هذه المشاركة في مرحلة النضج، فهو إما أن يحفز إلى الاهتمام بقضايا المجتمع، وممارسة النشاط السياسي، وإما أن يعزف عن هذا الاهتمام تماما. كما تعد التنشئة السياسية ذات أهمية خاصة وسياسية بالنسبة لعملية التكامل السياسي، وتطور الوعي بالهوية القومية وتأكيد الولاء والانتماء للأمة والدولة القومية التي تحتلها [2]. كما تساعد التنشئة السياسية على إمعان التمحيص والنقد لبعض الأفكار السياسية، وبذلك تكون هناك مراجعة للجو السياسي العام في المجتمع، وذلك عن طريق تعليم الناشئة القيم والاتجاهات السياسية من خلال الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى[3]. وتظل التنشئة السياسية موضوع اهتمام كافة النظم السياسية المتقدّمة والمتخلّفة، وذلك لعدة اعتبارات: أولها أن كل نظام سياسي يسعى لغرس وتكريس القيم لدى المواطنين والاتجاهات التي تتفق وسياسته وممارسته، وذلك للتبرير من جانب والتعبئة من جانب آخر. ثانيها: أن التنشئة السياسية تسمح بتكريس حد أدنى من القيم والرموز والاتجاهات لدى جميع المواطنين، الأمر الذي يقود إلى

---

[1] أحمد، صفاء محمد علي. **الأنشطة الطلابية ودورها في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة**.رسالة ماجستير في أصول التربية، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية (2005).

[2] الزيات، السيد عبد الحليم. **التنمية السياسية دراسة حالة في علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية (2002).

[3] الحربي، سعود هلال. **دراسة مقارنة بين القيم السياسية التي ينشرها المعلمون لطلابهم والقيم المتضمنة في كتب الاجتماعيات في المرحلة الثانوية بدولة الكويت**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن (2000).

تدعيم الوحدة الوطنية والتماسك القومي بين مختلف القوى في المجتمع. وثالثها: أن عملية التنشئة السياسية الفعّالة تساهم في إيجاد المواطن الواعي والمشارك والمتفاعل مع قضايا مجتمعه[1].

كما تعد المشاركة السياسية من مكونات الوعي السياسي فهي مؤشر قوي على مدى تطوّر أو تخلّف المجتمع ونظامه السياسي، فالمجتمع التقليدي يفتقر إلى المشاركة السياسية، في حين تتوافر المشاركة السياسية في المجتمع الحديث[2] . وينظر للمشاركة السياسية بأنها حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية، من خلال مزاولته لحق التصويت، أو الترشيح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو بالانضمام إلى المنظمات السياسية[3]. كما تعرف أيضا بحق المواطن في أن يؤدي دورا في عملية صنع القرارات السياسية، وتعني في أضيق معانيها حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضغط عقب صدورها من الحاكم[4] . وتكمن أهمية المشاركة السياسية في أن النمو الديمقراطي يتوقف بدرجة كبيرة على مدى اشتراك أفراد المجتمع بفاعلية في تحديد وتحقيق الأهداف السياسية. كما أنها تعد وسيلة أساسية لتعميق الشعور بالمسؤولية لدى الحاكم والمحكوم، ووسيلة لدعم الحكم الجماعي؛ فهي تنبه المشاركين إلى حقوقهم وواجباتهم، وتوسع من نطاق وعيهم عن طريق الخبرات السياسية الناتجة عنها[5].

لقد أصبحت المشاركة السياسية تمثل موضوعًا محوريًا لارتباطه بالحريّة التي كافحت أكثر الشعوب من أجل نيلها، لتحقيق المساواة بين الأفراد، وهي تعدّ كذلك المظهر السياسي المعبر عن ديمقراطيّة الدول، وكذلك تدل على مستوى الوعيّ السياسيّ للمواطنين. وقد قسّمت المشاركة السياسية داخل

---

[1] معوّض، عائشة إسماعيل عبداللطيف. **الوعي السياسي للطفل المصري في الريف**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة (2001).

[2] الزيات، السيد عبد الحليم. **التنمية السياسية دراسة حالة في علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية (2002).

[3] علي، سعيد إسماعيل. **الأصول السياسية للتربية**. القاهرة: عالم الكتب (1997).

[4] هلال، فتحي. **تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت**. وزارة التربية في الكويت: مركز البحوث التربوية (2000).

[5] جمعة، سعد إبراهيم. **الشباب والمشاركة السياسية**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع (1984).

المجتمع إلى أربع مستويات: أولها النشطاء السياسيون كالعضوية في الأحزاب، وثانيها المهتمون الذين لهم علاقة بالنشاط السياسيّ كالتصويت والانتخابات، وثالثهما الهامشيون أو الذين لا يميلون إلى العمل السياسيّ، ورابعها المتطرّفون السياسيون والذين يعملون خارج الأطر الشرعيّة، ويلجأون إلى أساليب العنف[1].

إن المشاركة السياسيّة تؤدّي إلى تزايد الوعي السياسيّ، وتسهم في حل الصراعات بين العاملين، وتحقيق التكيّف الاجتماعيّ، وتقضي على صور استغلال السلطة والاغتراب، وتحقيق قيمة المساواة والحرية. ومن خلال المشاركة السياسية تتحقق الديمقراطية وتتعمق، وتتأثر عملية المشاركة السياسية إلى حد كبير بعوامل بيئية اجتماعية وثقافية ونفسية واقتصادية، فالعادات والتقاليد والقيم والثقافة السياسية، كذلك تؤثر على طبيعة المشاركة السياسية وبالتالي على طبيعة التطوّر السياسي في المجتمع. وبما أن هناك تفاوت في البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات فثمة تفاوت أيضًا في طبيعة المشاركة ودرجتها وقنواتها. وتتوقف مشاركة المرء في حالة توفر الظروف الملائمة على كم المنبهات السياسية التي يتعرض لها ونوعيتها، وكلما كثرت وتنوعت المنبهات المنبثقة من مصادر متعددة، زاد احتمال مشاركة الفرد في العملية السياسية، وزاد عمق هذه المشاركة والعكس صحيح [2]. على أن مجرد التعرض للمنبهات السياسية لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية، وإنما يلزم أيضا أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي، وهو يتوقف على نوعية خبرات التنشئة المبكرة، فالفرد الذي ينشأ داخل جماعات أولية كالأسرة والمدرسة بأسلوب ديمقراطي، يكون أكثر ميلا واستعدادا للمشاركة السياسية من نظيره الذي يخضع لنمط تنشئة سلطوي[3].

---

[1] الشرعة فراس خليف ناصر. **المشاركة السياسية في الريف الأردني دراسة ميدانية في قرى بنيعيد**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن (1999).

[2] الدويله، عبير عيد. **درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة**. أطروحة دكتوراه غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن (2007).

[3] Verba, Sedney. **Small group and Political behavior. A Study of leadership Princeton,** Princeton university press (1991).

وتعتبر عملية التعليم السياسي جزءًا من مكونات العمليّة التعليميّة والثقافيّة والتربويّة التي يسعى الفرد إلى اكتسابها، باعتباره عضوًا في المجتمع، وهذا ما تحرص عليه النظم السياسيّة المتقدّمة، أو التي تسعى إلى تطوير وتحديث مجتمعاتها وجماهيرها. فالثقافة السياسيّة ما هي إلا جزء من الثقافة العامة والتي تسهم جميعها في عمليّة التنمية الشاملة. والثقافة السياسيّة هي التي تمكن المواطن من أن يؤدّي دوره السياسي بوعي وخلق وكفاية ومسؤولية، حيث تشمل الثقافة السياسية معارف ومفاهيم وقناعات وتوجهات سياسية تتناسب اتساعًا وعمقًا مع إعداد واستعداد المواطن[1].

وتعرّف الثقافة السياسية بأنها القيم السائدة في المجتمع والتي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. في حين يعرفها الحواتمة (2004) بأنها مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في أي مجتمع، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات. كما أن هناك علاقة ارتباطيه بين الثقافة السياسية وحقوق المواطنة، فكلما تحسنت مستويات الثقافة السياسية لدى المواطنين فإنهم يستطيعون من خلالها الحصول على حقوقهم الطبيعية والمدنية، فالثقافة السياسية تستطيع أن تزيد من وعي المواطن الفردي والجماهيري نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق وأهمية المحافظة عليها.

وتعتمد كذلك على تحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي والوجداني لدى المواطنين عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية، ومنها حقهم في الحصول على الثقافة السياسية التي تؤهلهم إلى أداء وظائفهم السياسية المتمثلة في حقهم في الانتخاب أو المعارضة، أو المشاركة في المظاهرات والإضرابات، أو المشاركة في الأحزاب السياسية التي تسهم جميعها في إيجاد روح المواطنة والانتماء لديهم، والقائمة

[1] عبدالرحمن، عبدالرحمن. **علم الاجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة**. بيروت: دار النهضة العربية (2001).

على الحقوق والواجبات والمسؤوليات أيضا اتجاه المجتمع، وكذلك المشاركة في حياته السياسية لتطويرها[1].

الخلاصة

تعتبر الثورة نهج وتقنية وعملية معقلنة، ترمي الإطاحة الجذرية لبنية النظام القديم بفعل ممارساته اللاإنسانية واستحواذه اللامشروع على مختلف مجالات المجتمع من اقتصاد وسياسة ومؤسسات ونخب، وفق أسلوب وآليات ترمي القطع مع النظام المرفوض. والثورة ككل المفاهيم والمقولات، ليست قالبًا فارغًا فوقيًا بقدر ما أنها إفراز لوضع مجتمعي، يتميّز بالاختلال والظلم والفقر بفعل التدبير السياسيّ السيّئ،حيث انتشار مجمل أشكال الفساد واللصوصيّة والاستحواذ على قطاعات الإنتاج والتملّص من الضرائب والواجبات...الخ.

في ظل هذا الوضع، يصبح النظام عاجزًا عن تلبية ضرورات وحاجيات المجتمع، فيفتقد الثقة والمشروعيّة وبالتالي إثارة، كخطوة أولى، الاحتجاجات والتظاهرات وطرح ضرورة تغييره وفق تشكيل خلايا ولجان متعدّدة منها التنظيمية والسياسية والإعلامية...الخ لمواجهة النظام، الذي لن يدخر جهدا في توظيف كل آلياته من قوات أمنية وأيديولوجية لتجريم الثورة وتدميرها.

إن الثورة تعتبر من أعلى مراحل الحراك الجماهيري، التي يسميها معظم المفكرين بلحظة القطع التي تحتل أعلى درجات الهيجان وبالتالي الانتقال، وبالضرورة، إلى مرحلة نوعية؛ إنها حالة من الوحدة المجتمعية التي تجاوزت كل خلافاتها الفكرية والأيديولوجية لتوحد تصورها حول فكرة رفض السلطة التسلطية التي أصبح من الصعب تقبلها أو التعايش معها.

---

[1] بشير، ميسون كساب لافي. **أثر الإعلام في الأراضي المحتلة في تكوين الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية: نموذج مقترح لبناء المواطنة الصالحة**. رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن (2007).

الفصل الثاني: الحراك الشعبي في السودان والجزائر

مقدمة

مرّ التاريخ العربي الحديث بعدّة منعطفات وتحوّلات رئيسيّة أعادت رسم المشهد السياسي للدول العربية، بدءًا من تفكّك الدولة العثمانيّة وصولًا إلى نهاية الحرب العالمية الأولى وما خلفته من آثار، ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية وتكريس الانتداب وتقسيم المنطقة واغتصاب فلسطين، وأخيرًا مرحلة الإستقلال الذي نالته الدول العربية بعد الانتداب والتي شهدت عدم استقرار نتيجة الإنقلابات والأزمات والحروب العربية الإسرئيلية ونكسة 1967 وانتهاء القرن العشرين بسقوط الإتحاد السوفييتي ودخول أميركا إلى المنطقة عبر بوابة العراق بعد تدميره[1].

وقد تميزت المرحلة التي سبقت الحراك العربي بسمة بارزة، وهي تقارب الأنظمة العربية المختلفة، من ناحية عدم اعتمادها الأيديولوجيا في الحكم والتي كانت تعلل شرعيتها به، وتشابهت أنماط الحكم حتى غدت تمثل حالة عامة تشترك فيها الجمهوريات والملكيات، وتبرز مظاهر هذه الحالة في حالة الطبقة الحاكمة المكونة من أسر حاكمة بحزب أو بدونه، وأجهزة أمنية قوية قادرة على إخماد أي صوت معارض، وطبقة من رجال الأعمال يختلطون في علاقات القرابة والمصاهرة والبيئة الاجتماعية مع رجالات السياسة ويحققون مصالح مشتركة بعيدًا عن مصلحة الوطن والمواطن، وفي خدمة هذه الطبقة الحاكمة فئة واسعة من المثقفين والتكنوقراط يشكلون الوجه الإعلامي لتوليفة الحكم القائمة، وأصبحت الحكومات وظائف لا علاقة لها بالتوازنات السياسية، وتوزع لإرضاء الموالين أو احتواء المعارضين السابقين، وبدا هذا الواقع هو المستقبل القاتم للمنطقة العربية، لذا امتلك أهل الحكم ثقة من النفس

[1] بشارة، عزمي . الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيروتها م خلال يومياتها. فطر. المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، 2012 ص 15.

سمحت بالمجاهرة بالفساد وتغييب دولة القانون، والإعداد لمشاريع التوريث في الجمهوريات وهو ما يخالف أسس قيام هذه الدول[1].

في هذا الفصل سيتم الحديث عن الحراك الذي شهدته الدول العربية بشكل عام، ثم الدخول إلى خصوصيات هذا الحراك في كل من دولة السودان والجزائر.

1-مفهوم الحراك العربي

يعتبر التونسي محمد البو عزيزي، الشعلة التي حرّكت الشعوب العربية في أواخر العام 2010، حيث قام باحراق نفسه نتيجة احتجاجه على وضعه المعيشي وقمعه من قبل الشرطة التونسية، فهذا الحدث أثار مشاعر التونيسيين، الذين نزلوا إلى الشارع ليناصروا البوعزيزي ويحتجوا على الدولة ونظامها، وانتقلت عدوى هذا الحراك إلى الدول العربية الأخرى. ونجح الحراك في إحداث فجوة في حائط الأنظمة الحاكمة، وأدى إلى اعادة انتاج المفاهيم والإنقلاب في الأنظمة السياسية والاجتماعية في كثير من البلدان العربية، وهزت هذه الأنظمة التي كانت تحكم منذ عشرات السنين، وما تزال آثار هذه الأحداث تعطي مفاعيلها في كثير من البلدان العربية، وبالرغم من الاختلاف والتباين في طبيعة ما حدث في كل دولة من الدول العربية، ولكن هناك حقيقة راسخة أن الأحداث متشابهة في دوافعها وأسبابها العميقة التي أدت إليها، متمثلة في الإحباط من الأوضاع السياسية والتدهور المعيشي في الاقتصاد وتفشي الفساد وانعدام الأمن الاجتماعي[2].

إن هذا الحراك هو تجديد لطرق التعبير الاجتماعي، من ناحية المطالبة بتحسين الوضع المعيشي وإعادة إنتاج السلطة الحاكمة والمشاركة فيها وتطبيق الديمقراطية، وهذا كله متوقف على مدى المستوى الذي وصل إليه الوعي الاجتماعي، فهناك تجاوز من ناحية الإكتفاء فقط بالمطالبة بتأمين الحاجات الكلاسيكية لإشباع الحاجات المادية، بل هناك نقاش وخلاف على مسائلة النظام السياسي ذاته، وهو ارتقاء في الوعي الاجتماعي بصياغة مطالبه الجديدة والتعبير عنها والتفاؤل بها.

---

[1] م.ن. ص 16.

[2] الصفتي، عادل . الربيع العربي ماذا يعني؟. موقع العربية نت على الرابط:
http://www.alarabiya.net/views/2011/08/05/160884.html

لا شك أن الإنترنت له دور رئيسي في اعادة تحديد سلوكيات المحتجين، فشبكات التواصل الإجتماعي هي بمثابة السلاح المميز لهذا الحراك، وهو أنتج حراكًا في الشارع ولم يبقى رهن عالمه الإفتراضي.

إذًا، الحراك العربي هو حركة احتجاجية سلمية ضخمة، انطلقت في معظم البلدان العربية أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالحراك التونسي الذي اندلع جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجح في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، كما نجح حراك 25 يناير المصري في إسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم جاء حراك 17 فبراير الليبي وأدى لمقتل معمر القذافي و إسقاط نظامه، فالحراك اليمني واجبار علي عبد الله صالح على التنحي والتنازل عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية، وبلغ الحراك الاحتجاجي معظم أنحاء الوطن العربي، وتميز بهتاف الشعب الشهير وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام".

لقد هدف هذا الحراك الشعبي إلى إحداث تغيير جذري في الوضع السياسي القائم وإعادة إنتاج العقد الاجتماعي بين المواطنين والسلطة، فبدأت الشرارة في تونس وتصاعدت إلى الحد الذي أمكنها من الإطاحة برئيس البلاد ومقربيه، ثم انتقلت إلى مصر التي كانت تحمل ارهاصات الثورة، واستطاعت خلال أسبوعين إسقاط الرئيس محمد حسني مبارك ومعاونيه، ثم انتقلت إلى اليمن وليبيا وسوريا[1].

وتعرف بلدان الحراك العربي أو ما سُمي الربيع العربي بأنها هي: الدول العربية التي حدثت فيها احتجاجات شعبية عارمة، صاحبها استخدام العنف ضدها من قبل الأنظمة الحاكمة بدرجات مختلفة، وطالبت بالإطاحة برأس النظام والعمل على تطهير أجهزة الدولة من أتباعه المتورطين بالفساد والإساءة للشعب وبناء نظام ديمقراطي[2] .

---

[1] لطفي، وفاء. الثورة والربيع العربي اطلالة نظرية. م.س.

[2] أمعضشو، فريد. "الربيع العربي "قراءة في المفهوم والاصطلاح. على الرابط:
http://nador.nadorcity.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%D9%87%D9%88%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD_a6793.html

بناءً على سبق، يمكن تعريف الحراك الشعبي العربي، بأنه التفاعل السياسي والاجتماعي والأمني الذي حدث في المنطقة العربية منذ أواخر 2010، وأدى إلى مجموعة من التغييرات على صعيد الحياة السياسية والإجتماعية في معظم الدول التي شهدت هذا الحراك وما تزال تداعياته نشهدها حتى الآن.

1-1- الحراك العربي - التسميات

دأبت عدة جهات على وصف الحراك العربي وأطلقت عليه مجموعة من التسميات، أبرزها الربيع العربي، وهو المسمى الأكثير شيوعًا في التعبير عن الوضع الذي شهدته الدول العربية.

لقد كان الإعلام السباق على استخدام مصطلح الربيع العربي وذلك بعض مراكز الأبحاث، وهو كمصطلح "الربيع" يعبّر عن الثورات الشعبيّة، التي حفلت بها تاريخ الدول الأوروبية، حيث استخدم هذا المصطلح للتعبير عن عدة انتفاضات مثل: ربيع الأوطان عام 1848 وربيع براغ 1968، وربيع أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات. ولذا كان إطلاق لفظ " الربيع العربي" على الأحداث العربية التي انطلقت مطلع 2011 مصدره غربي، حيث كانت صحيفة الانتبندت البريطانية أول من وصف الحراك العربي بذلك[1]. بالاضافة الى الباحث الأمريكي اريك في مجلة Foreigh Policy .

وقد أطلق على الأحداث عدة مفاهيم توصيفية كالثورات العربية وثورات الفيس بوك[2]، ووكذلك أطلقت النخب المقربة من الأنظمة السياسية، مسميات سلبية لمعارضته كالخريف العربي والمؤامرة. أما في هذه الدراسة فاستخدم الباحث مصطلح "الحراك العربي" كونه محايدًا ويشير بشكل موضوعي على ما حدث في هذه الدول، كما يساعد الباحث في إنجاز الدراسة وبلوغ أهدافها.

1-2- أسباب الحراك العربي

تتعدّد أسباب الحراك العربي فهي لم تكن وليدة اللحظة أو الصدفة كما قال البعض الموالي للأنظمة، بل هي دوافع وتراكمات عبر الزمن والتي تتصف بالموضوعية والمنطقية، ولا يمكن إغفالها أو

---

[1] حرمل، جبران صالح،. ثورات الربيع العربي.رؤية تحليلية في ضوء نظرية الثورات الواقع وسيناريوهات المستقبل) مجلة الحوار المتمدن على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid 2 =355286

[2] تم نسبة الحراك العربي إلى موقع facebook) الشهير لما قام به الموقع ومواقع التواصل الاجتماعي في التنظيم والتخطيط كما سيوضح الباحث لاحقا

التغاضي عنها في إحداث هذا الحراك، بغض النظر عن طبيعة كل نظام أو كيفية تعاطيه مع شعبه، بل هنالك أسباب مشتركة ومتشابهة أدت إلى هذا الحراك،و نذكر منها:

1. دوافع اقتصادية: يعد تردي الأوضاع الاقتصادية من الأسباب العامة للثورات والانتفاضات الشعبية. وهو ما يطلق عليه بثورة الجياع، كما حدث ذلك في عدة دول من العالم.ولقد عانت الشعوب العربية من أوضاع اقتصادية صعبة، وتتلخص مظاهر هذا التردي في انتشار الفقر والفساد الإداري والمالي والرشوة على نطاق واسع، وارتفاع الأسعار مقابل تدني الأجور ودخل الفرد، بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، وسياسة فرض الضرائب والرسوم، وسياسة الاحتكار والاستيلاء على أراضي الدولة كذلك[1].
2. دوافع سياسية: تعد الدوافع السياسية من أهم المحركات للانتفاضات العربية، وعلى الرغم من التفاوت في طبيعة الأنظمةالسياسية بين مختلف الدول وطرق تعاملها مع قوى المجتمع، إلا أن هنالك أسبابا سياسية تشترك بها معظم الدول التي حدث فيها حراك عربي، يطالب بإسقاط الأنظمة أو حتى تلك التي تأثرت بهذا الحراك، ومن أهم تلك الأسباب: الاستفراد بالحكم وإدارة شؤون البلاد والاضطهاد، عدم احترام حقوق الإنسان والعمل وفق سياسة التمييز بين شرائح المجتمع الواحد، كما اتسمت الأنظمة العربية، بهيمنة رجال السلطة على المناصب الإدارية في الدولة وغياب النظام الديمقراطي والعمل على تزوير الانتخابات والفصل بين السلطات، بما يسمح بتغييب السلطتين القضائية والتشريعية وتبعيتها للسلطة التنفيذية حيث أدى ذلك إلى صعوبة في الرقابة على السلطة وممارساتها[2].
3. تعاظم الآمال والتطلعات التي تراود الشعوب العربية في استعادة دورها، وارتفاع منسوب الوعي الذي اقترن بكسر حاجز الخوف الذي بقي مسيطر لعدة سنوات، ووصولها إلى الإحباط بإمكانية الإصلاح في ظل الأنظمة القائمة. [3]

---

[1] بن قدورة، ايمان. الوجه الآخر للعولمة " الربيع العربي نموذجا. بحث مقدم لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ومنشور على الشبكة العنكبوتية.

[2] الشيوخ.محمد.أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي. ميدل ايست لاين. 3\1\2013. على الرابط: http://middle-east-online.com/?id=146507

[3] م. ن.

4. توفر وسائل التواصل الاجتماعي وسهولة استخدامها، مما ساهم في سهولة الاتصال والتواصل والتنسيق بين مختلف القوى في الشارع العربي، كما أدى وجود الفضائيات العربية دورا فاعلا و عجل بسقوط بعض الأنظمة في المنطقة.[1]

[1] م. ن.

2-الحراك الشعبي في السودان

2-1- التركيبة السكانية للسودان

لقد حبا الله السودان بموقعٍ فريد، واتساعًا في مساحته، ناهيك عن وفرة أرضه بالموارد الطبيعيّة، فكان عامل جذب لأعداد هائلة من المهاجرين الأفارقة والعرب المسلمين، فقد استوطنته منذ القدم ثلاثة من أهم الشعوب التي سكنت القارة الافريقية، الزنوج، والحاميين والساميين (أتوا عن طريق باب المندب والبحر الأحمر واليمن مرورًا بأثيوبيا والصومال)[1]، هذا التلاحم أوجد خليطًا من الأجناس والعادات واللغات المحليّة[2].

ويوصف السودان باسم "افريقيا المصغرة"[3] حيث تتواجد اكثر من 520 قبيلة تختلف أصولها العرقيّة من العروبة إلى الزنجية وتختلف تبعًا لذلك لغاتها ولهجاتها[4]، ويعتبر الإسلام الدين الغالب في السودان الشمالي، بينما يتسم الطابع الوثنيّ والمسيحيّ في الجنوب، والقبائل قسمين:

2-1-1- قبائل القسم الشمالي

أ. **النوبيون:** وهم من الحاميين[5]، متداخلون جغرافيا مع مصر، وينقسمون الى5 مجموعات رئيسية: الدناقلة، والسكوت والمحس، والكنوز، والفادجكة[6].

---

[1] بشير، محمد عمر، تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900-1969)، دار الجيل، بيروت 1987، ص11.

[2] عبيد، منى، التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان واثرها في الاندماج الوطني، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 25، اذار 2014، ص 748.

[3] مكاوي، بهاء، كتاب تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجا، مركز الراصد للدراسات، 2006، ص125.

[4] الامام، حزيقة الصديق، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان(1821-1989)، مركز جامعة ام درمان للدراسات السودانية، ص 10، السودان، ص10.

[5] شاكر، محمود، السودان، ص 60، ط 2، المكتب الإعلامي، بيروت 1981، ص60

[6] أبو قرون، يوسف، قبائل السودان الكبرى، د.م، د.ت،، ص110.

ب. **قبائل البجا:**، وهم بدو رحل، يعمل أغلبهم بالزراعة[1]، وتقسم قبائل الباجا إلى أربعة اقسام: البشاريون، الامرار، بني عامر، الهدندوة[2].

ج. **القبائل العربية:** وتقسم إلى ثلاث مجموعات:

- **الجعليون:** يعيشون حول نهر النيل بين رافديه النيل الأزرق وعبطرة وكانت مدينة شندي مركزا لهم[3]، ينقسمون إلى عدة عشائر وبطون هم: الميرقاب، الرباطاب، المناصير، الشايقية، الجوابرة، البديرية، الركابية، الجموعية، العديات، البطاحين، الجمع، البديرية[4] .
- الكواهلة: نسبهم إلى كاهل بن اسد بن خزعة[5] .
- **القبائل الجهينية:** لم يتمركزوا في منطقة واحدة، لأن هجراتهم كانت متفرّقة زمانًا ومكانًا[6]، ويتوزعون على ثلاث مجموعات:قبائل الرفاعة، وقبائل فزارة، وقبائل دارفور وكردفان.

د. **قبائل الفور:** أكبر القبائل الأفريقية السودانيّة، ومن أقدم القبائل التي سكنت إقليم دارفور، الذي سمي باسمها، يعتنقون الدين الإسلامي.

هـ. **قبائل جبال النوبا:** يعيشون في مناطق أهمها النيل الأزرق والخرطوم وكسلا وكردفان، ويقسمون إلى عددٍ من القبائل، تاجوي، مورو.

2-1-2- قبائل القسم الجنوبي

لقد قسم علماء الأنتربولوجيا سكان الجنوب على أساس اللغة والثقافة[7]، ويقسمون إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

---

[1] عجيل، امل، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات بين الامس واليوم، جزء(19-20)، بيروت 1999، ص58.

[2] جودة، حسنين جودة، وهارون، علي احمد، جغرافية الدول الإسلاميّة، ط 1، دار المعارف للنشر، القاهرة 1984، ص180.

[3] عجيل، امل، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات بين الامس واليوم، جزء(19-20)، بيروت، 1999، ص58.

[4] ذكي، محمد عادل، الاقتصاد السياسي للتخلف مع الإشارة خاصة إلى السودان وفنزويلا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت 2012، ص ص 356-357.

[5] أبو قرون، يوسف، م. س.، ص74

[6]ذكي، محمد عادل، م.س.، ص358

[7] المديني، توفيق، تاريخ الصراعات السياسيّة في السودان والصومال، دمشق 2012، ص14.

أ. **النيليون:** اهم قبائل الجنوب منها، ويعود ذلك إلى كبر حجمها العددي[1]، وتشمل مجموعات الدينكا والنوير والشلك والانواك:

- **قبيلة الدينكا:** وتمثل 10% من سكان الجنوب[2]، اكثر القبائل تعليما، اذ تبوأ أبناؤها ارفع المناصب الوظيفية. ومن اهم بطون الدينكا: النقوك وابوك والنويك ملوال[3]، وينتمي إلى هذه القبيلة جون غارنغ مؤسس الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي لعب دورا هاما في السودان فيما بعد.
- **قبيلة النوبر:** وتمثل 5% من سكان الجنوب[4].
- **قبيلة الشلك:** تمثل 1% من سكان الجنوب[5].

ب. **النيليون الحاميون:** وتضم قبائل المورلي، ديدنجا، البوايا، توبوسا، واللاتوكا، وينتشرون أيضا خارج السودان إلى أواسط تنزانيا وكذلك كينيا واوغندا.

ج. **القبائل السودانية:** تتالف **من** قبائل صغيرة الحجم والتاثير، أهمها الازاندي والباري والمورو، وهناك قبائل أخرى هي خليط ما بين المجموعات الثلاث[6].

2-2- أسباب الحراك الشعبيّ في السودان

إن واقع التركيبة السكانية للسودان يجعلها من أكثر البلدان تنوعًا وتعقيدًا، حيث ينقسم سكانه على أساس العرق والبيلة والدين وأساليب المعيشة الاقتصادية. لم يستغل السودان هذا التنوّع ليكون مصدر غنى وقوة من الإستقلال في عام 1965، بل غرق في حالة من التهميش والتفرقة والإقصاء على الصعيدين الإقليمي والاجتماعي، مما أدى إلى تناحر ونشوب صراعات مسلحة بين أبناء البلد الواحد.

---

[1] المديني، توفيق، م.س.، ص14.

[2] المديني، توفيق، م.س.، ص14.

[3] موسى، عبده مختار، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في الشمال، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، اب 2009، ص60

[4] المديني، توفيق، م.س.، ص14.

[5] المديني، توفيق، م.س.، ص14

[6] موسى، 2009، م.س.، ص59.

لقد غرق السودان في مستنقع الحرب الأهلية منذ استقلاله، بدأ فتيلها في جنوب السودان، واستمرت حتى بداية الألفية الثالثة، وأسفرت هذه الحروب والصراعات المحرّكة داخليًا وخارجيًا على قاعد الإقصاء والتهميش العرقي عن مقتل مئات الآلاف وتشريد ما يقدر بأربعة ملايين مواطن وهجرة الملايين الذين يبحثون عن اللجوء في الخارج، وقد نتج عن ذلك تدهور اقتصادي في البلاد، وصنفتها الأمم المتحدة من بين الدول الفقيرة.

شهد عام 2018 في السودان حراك جماهيري، حمل عنصر المفاجأة على الرغم من أنه نتيجة طبيعية للتراكمات السياسية والاقتصادية القديمة والمستجدة.

كما و اختلفت المسميات التي أطلقت على ما يجري في السودان ومنها: تظاهر، احتجاج، انتفاضة، هبّة، ثورة وحراك...إلخ، ولكن في دراستنا سنتبنى مصطلح حيادي، كونه محايد بين طرفين بينهما شرخ واسع، وهو مصطلح حديث ولم يستهلك في المجالات البحثية، كما له دلالة على مستوى التفاعل والحركة.

2-2-1- الأسباب الإقتصادية

شكّلت عوائد البترول مع بداية عام 2000 مصدرًا أساسيًا لإستقرار الإقتصاد في السودان، وانعكس ذلك استقرارًا سياسيًا في البلاد. ولكن كان لإنفصال جنوب السودان عام 2011 أثر بالغ على تقليص إيرادات الحكومة إلى نحو 75% من النفط الذي كان يمثل أكثر من نصف إيرادات حكومة السودان و95% من صادراتها، وبالتالي بدأت الأزمات الإقتصادية والسياسية تظهر وتتجدّد نتيجة عدم رشادة الحكومة في استخدامها للنفط وعوائده.

يعتبر الذهب بديلًا للنفط وبابًا أساسيًا لإنعاش الاقتصاد السوداني، فالإنتاج زاد من 7 طن في العام 2008، ليصل إلى 90 طلا في العام 2017، وأصبح يشكل 57% من قيمة صادرات السودان في 2017. ولكن إدارة الدولة لهذا الملف كانت ضعيفة وغير مثمرة، إذ أن أكثر من نصف إنتاج الذهب يتم تهريبه خارج قنوات الدولة. أضف إلى ذلك أن 80% من عمليات التعدين يقوم بها أفراد أو شركات خاصة، ومن ثم يقوم بنك السودان المركزي بشراء هذا الذهب، ولكن لأن بنك السودان

المركزي لا يملك موارد حقيقية لشراء الذهب فقد اعتمد على طباعة العملة المحلية، وهو الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى زيادة كبيرة في التضخم[1].

لم يبق أمام الحكومة السودانية سوى طريقان هما الاستثمارات الأجنبية أو الاقتراض لجلب العملات الأجنبية، ولكن حتى في هاتان الطريقتان تواجه الحكومة صعوبات كبيرة. فلا يزال السودان من الدول المثقلة بالديون والغير مؤهلة لأخذ قرض من البنك الدولي منذ عام 1994.[2]

وبالتالي فلا يمكن للسودان أن تقترض مجددا إلا عبر طريقتان: إما بما يعرف بتخفيف عبء الديون " (debt relief)، أو إما ما يعرف بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو عن طريق ما يعرف بالإنقاذ الكامل(Full Bailout) "، والتي يشرف عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لكن كلا الطريقتان ليستا متاحتان للحكومة السودانية، لأنها لا تزال في قائمة الدول الراعية للإرهاب بالنسبة لأميركا[3].

كما أن العقوبات الأميركية الاقتصادية، تؤثر بصورة سلبية مباشرة على مقدرة السودان على جذب الاستثمارات الأجنبية، فالدول أو الشركات التي ستفعل ذلك ستضع نفسها في موقف المتحدي لأميركا. لأجل كل ذلك، أصبح رفع العقوبات الأميركية عن السودان يمثل هدفا استراتيجيا وضروريا للحكومة السودانية. لذلك، بذلت الحكومة السودانية منذ أعوام جهودا حثيثة لرفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإنهاء كل العقوبات الأميركية. ولكن حتى بعد نجاحها في رفع بعض العقوبات

---

[1] عبد الفتاح ماضي، كيف تنقل نظم الحكم إلي الديمقراطية، مجلة الديمقراطية القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام") 121 =
http://democracy.ahram.org.eg/UV(FrontIrnerPrint.aspx?NewsID

[2] محمد علي كاظم، تقدير موقف المركز العربي احتجاجات السودان.. أسبابها، سياقاتها، دار النهضة العربية للنشر، مصر، 2019، ص3.

[3] خيري عمر، الجدل السياسي وتحدي الانتقال السلمي في السودان، ملخص سياسي(تركها: مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة سكاريا، العدد 82، يناير 2019، ص 2.

الأميركية الاقتصادية في أكتوبر/تشرين الأول 2017، فلا تزال السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب[1].

ونظرا لانعدام مصادر العملة الأجنبية المضاف إليها ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي، كان لابد من أن يؤدي الأمر إلى انهيار قيمة الجنيه السوداني، ويعد هذا الانهيار الذي بلغ ذروته في عام 2018 أصعب عام مر على المواطن السوداني منذ دخوله الألفية الثالثة. فبعد أن أجازت الحكومة الميزانية المالية لعام 2018 والتي رفعت فيها الدعم عن القمح، تضاعفت أسعار الخبز في كانون الثاني 2018 لتصبح قطعة الخبز بجنيه واحد، بعد أن كانت القطعتان بجنيه[2]. كما تدهور الجنيه السوداني في العام 2018 بشكل كبير، إذ تغير السعر الرسمي للدولار ثلاث مرات خلال 2018، من 7 جنيهات إلى 18، ثم من 18 إلى 29، ثم من 29 ليصل إلى 47.5 جنيها سودانيا مقابل الدولار الواحد[3].

أما أسعار الدولار في السوق السوداء فقد قفزت من العشرين جنيها في أوائل 2018 لتتجاوز الستين جنيها في أواخر العام 2018. وهذا ما زاد من معدلات التضخم من نسبة 35.56% في 2012 إلى نسبة 52.4% في كانون الثاني 2018، ثم إلى 60.9% في حزيران، ثم إلى 68.94% في تشرين الثاني 2018، وهي من أعلى المعدلات في العالم[4].

وبعد أن فشلت كل محاولات الحكومة وبنك السودان المركزي في المحافظة على سعر الصرف، قام بنك السودان المركزي بمحاولة أخيرة للتحكم في سعر الصرف، وذلك عبر طريق تخفيف السيولة وتحديد سقف معين للسحب المالي من البنوك والصرفات الآلية، مما أدى إلى خلق أزمة سيولة حادة، فأصبح الناس يقفون بالصفوف ساعات أمام الصرافات. وبسبب ضعف المخزون الأجنبي عند

---

[1] عبد الحميد عوض، احتجاجات السودان تشخل شهرها الثالث: صعوبة تفكيك الدولة العميقة و العربي الجديد، 22 فبراير 2019: / 2018--،، https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/2/21/

[2] تقدير موقف المركز العربي احتجاجات السودان.. أسبابها، سياقاتها،، ص5.

[3] عبد الوهاب الأفندي، ما بعد انقلاب البشير الخامس.. طرق الرحل، 2 أذار 2019، العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2019/3/1.

[4] عبدالفتاح ماضي، كيف تنتقل نظم الحكم إلي الديمقراطية، مجلة الديمقراطية القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=121.

الحكومة السودانية فقد ظهرت أزمة توفير الوقود وشحه، وهي الأزمة التي ضربت المواطن السوداني بصورة حادة مرتين خلال العام 2018، بل بلغ ضعف الحكومة في توفير النقد الأجنبي أن تحدث رئيس الوزراء السابق، الفريق أول بكري حسن صالح، أمام البرلمان السوداني في أيار 2018 قائلا: إن السبب في أزمة الوقود وصفوفه هو عدم قدرة الدولة على توفير 102 مليون دولار، وهي المبالغ التي طلبتها وزارة النفط لاستيراد الوقود وصيانة مصفاة الخرطوم[1].

2-2-2- الأسباب السياسية

قام المشير عمر البشير، والذي جاء إلى السلطة عبر انقلاب عسكري في حزيران 1989، بدعم من الحزب الحاكم بتعديل الدستور، في 4 كانون الأول 2018، حتى يضمن لنفسه ولاية جديدة في انتخابات عام 2020. ومما زاد الأمر سوءًا هو عدم وجود مخرجات فعلية في الحوار الوطني الذي أطلقه المشير البشير في خطاب الوثبة في مطلع العام 2014 بعد احتجاجات 2013، فقد رفض الحزب الحاكم تقديم أي تنازلات مهمة للمعارضة التي شاركت في الحوار، ورفض مطالبها بتأجيل انتخابات 2015، وقام بتعديل الدستور، بل و وصل به الأمر الى حد اعتقال قادة المعارضة كما حدث مع الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة[2].

2-3- حيثيات ومراحل الحراك الشعبي في السودان

ضاقت الأحوال جدا على المواطن السوداني فبدأ يشارك في عدد من الاحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية في بدايات كانون الأول 2018، في ولاية سنار والنيل الأبيض وباقي مدن السودان وذلك بسبب الغلاء الفاحش.

وكان قرار الحكومة بزيادة أسعار الخبز في ولايات السودان هو القشة التي قصمت ظهر المواطنين السودانيين وحولت المظاهرات من احتجاجات ضد الغلاء وفقدان الخبز إلى حراك سياسي يطالب بإسقاط النظام، ففي يوم 18 ديسمبر/كانون الأول 2018، تم الإعلان الرسمي عن بلوغ سعر قطعة

---

[1] عبد الحميد عوض، احتجاجات السودان كل شهرها الثالث: صعوبة في الدولة العميقة و العربي الجديد، 22 فبراير 2019. https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/2/21

[2] خيري عمر، م.س.، ص7.

الخبز ثلاثة جنيهات في ولاية البحر الأحمر والولايات المجاورة، و 2.5 جنيه في مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور[1].

لم يتحمل المواطنون هذه الزيادة، فانطلقت في اليوم التالي مباشرة مظاهرات في عدد من مدن ولايات السودان، مثل: عطبرة، والقضارف، وبورتسودان، والدامر، والنهود والحصاحيصا، ووقتها ظهر الوسم (الهاشتاق) مدن السودان_تنتفض، ومع أن أسباب الخروج كانت اقتصادية لكن سرعان ما تحولت الهتافات الى المناداة بإسقاط النظام كنتيجة طبيعية للانهيار الاقتصادي وعدم مقدرة النظام الحاكم على تحقيق أبسط مطالب الشعب خلال بقائه في الحكم القرابة الثلاثين عامًا. ومنذ كانون الأول 2018 امتدت المظاهرات لتشمل أكثر من 30 مدينة تغطي شرق وشمال وغرب السودان ككل، كما تجاوز عدد المظاهرات ال500 مظاهرة.

كانت استجابة النظام لهذه الحراك عن طريق عدد من التكتيكات:

أولها: استخدام الغاز المسيل للدموع من قبل قوات الشرطة، بالاضافة الى الاعتقالات والقمع التي قامت بها قوات الشرطة والأمن والدعم السريع والتي كانت تهدف لفض المظاهرات، ومع أن التصريحات الرسمية الحكومية قالت بأن عدد القتلى (منذ بداية المظاهرات وحتى يوم 3 يناير/كانون الثاني 2019) لم يتجاوز 19 مواطنا و816 معتقلا إلا أن منظمة الهيومن رايتس، في 8 يناير/كانون الثاني، قالت بأن عدد القتلى تجاوز 40 قتيلا[2].

ثانيا: قامت الحكومة باعتقالات واسعة جدا لقادة المعارضة، وبما أن أغلب المشاركين في هذه المظاهرات كانوا من شريحة الطلاب فقد قررت الحكومة تعليق الدراسة في كل المدارس والجامعات.

ثالثا: قامت الحكومة بتطبيق رقابة شديد على الصحافة، واعتقل فيها بعض الصحفيين، وتم حجب الكثير من الصحف والمقالات التي تنتقد النظام الحاكم.

---

[1] عبد الوهاب الأندي، ما بعد انقلاب الشهر الخامس.. طرق الريل، 2 مارس 2019، العربي الجديد:

[2] عبد الحميد عوض، احتجاجات السودان تدخل شهرها الثالث: صعوبة تفكيك الدولة العميقة، العربي الجديد، 22 شباط 2019، https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/2/21/.

رابعا: و لأن كثيرا من تنظيم المظاهرات كان يتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي (مثل الواتساب، والفيسبوك وغيره) فقد حجبت الحكومة تلك المواقع كما أصبحت خدمة الإنترنت ضعيفة مقارنة بما كانت عليه قبل المظاهرات[1].

انتقال الحراك من مرحلة العفوية وعدم التنظيم، إلى حراك منظم ذي قيادة وذلك على اثر دعوة تجمع المهنيين السودانيين، وهو جهة نقابية معارضة تهدف إلى إعادة إحياء دور النقابات الشرعية في الحياة السياسية والاقتصادية وتضم بداخلها سبع لجان اللمعلمين، وأطباء السودان المركزية، والبيطريين، والمحامين، وأساتذة الجامعات، والمهندسين، والصيادلة،للقيام بمسيرة جماهيرية، في 25 كانون الأول 2018، تنطلق من وسط الخرطوم باتجاه القصر الجمهوري لتسليم مذكرة تطالب باستقالة الرئيس عمر البشير. ومع أنه تم قمع المسيرة الجماهيرية، إلا أنه ومنذ ذلك اليوم أصبح تجمع المهنيين السودانيين يمثل قيادة الحراك، ويحدد أيام التظاهرات وأوقاتها والأماكن التي تنطلق منها، ومطالب الحراك وارشاداته.

2-4- نتائج وتداعيات الحراك على السودان

على خلاف الاحتجاجات التي حصلت في أيلول 2013، فإن هنالك عددًا كبير من العوامل التي جعلت من الحراك الحالي متميزًا عن كل الاحتجاجات السابقة، وربما تحمل إمكانات كبيرة على تغيير الأوضاع السياسية في السودان:

- تميّز هذا الحراك باتساع رقعة الإحتجاجات و التي شمل عدد من المدن السودانية المشاركة، بل إن الحراك بدأ أصلا من الأطراف وليس من العاصمة.
- وجود قيادة واضحة ومتفق عليها من غالبية الثوار، كماوتمتلك درجة عالية من الوضوح في الرؤية وتكتيكا في الفعل.
- فقدان النظام لحاضنته الاجتماعية وأدوات الهيمنة (بتعبير المفكر السياسي أنطونيو غرامشي)، فكل فئات المجتمع المدني، من مساجد وطلاب وجمعيات ونقابات وكبار رموز المجتمع، اتفقت على دعم الحراك، بل قامت بنبذ كل من يتعاطف مع النظام الحاكم[2].

---

[1] خيري عمر، م.س، ص 8.

[2] تقدير موقف المركز العربي احتجاجات السودان.... أسبابهاء سياقاتها م.س.، ص7.

- التدهور غير المسبوق للأوضاع الاقتصادية، فقد بلغت الحال أن ينفق بعض المواطنين أكثر من 40% من دخله لشراء الخبز فقط[1].
- قامت قيادة الحراك (تجمع المهنيين السودانيين) باحتواء باقي فصائل المعارضة غبر تحالف مشترك، يتضم كلا من "تحالف نداء السودان"، و "قوى الإجماع الوطني" (وهما أكبر تجمعين لأحزاب المعارضة)، بالإضافة ل التجمع الاتحادي المعارض.

أما بالنسبة للنظام وبنيته فيتكون من (المشير عمر البشير، والجيش والمؤسسة العسكرية، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وقوات الدعم السريع، وبقايا الحركة الإسلامية). فالعنصر الأقوي في هذه البنية هو الرئيس عمر البشير، الرجل الذي صمد أمام الكثير من رياح التغيير لأكثر من 29 عاما، واستطاع ببراغماتية فائقة أن يلعب على كل الحبال السياسية والدبلوماسية والأيديولوجية. أما فيما يتعلق بعلاقة البشير بالحركة الإسلامية، فقد كانت علاقة مضطربة منذ سنواتها الأولى أي منذ عام 1989، ولكن مع التطور التاريخي للأحداث، وبعد إطاحة البشير بزعيم الحركة الإسلامية، الدكتور حسن الترابي، ثم إزاحته لباقي القادة الإسلاميين المخالفين له، وضرب الثقة بين كل من تبقى منهم في صف النظام الحاكم، أصبح البشير هو المؤثر الأول في الحركة الإسلامية والتي أصبحت مجرد كيان يوجهه البشير حيث أراد[2].

أما فيما يتعلق بعلاقته مع كبار ضباط الجيش والمؤسسة العسكرية وجهاز الأمن، فإن من أهم ما يميز علاقة البشير بقيادة ضباط الجيش والأمن هو بقاؤه لسمعة راسخة مفادها أنه لا يضحي أبدا بقادته ورفقائه؛ فقد يعزل البشير قائدًا أو يحوله من منصبه، لكنه لا يقوم بتسليمه لقوة أجنبية، كما لا يقوم بإعدامه. بالطبع قد يفكر أي قائد في الجيش بالرغبة في الانقلاب و لكن سيشك بالضرورة في ولاء من سيشاركه، لكن البشير هو الخيار الثاني المضمون لكل قادة الجيش والأمن لأنهم يأملون على أرواحهم ما داموا معه[3].

---

[1] عبد الحميد عوض، احتجاجات السودان تشخل شهرها الثالث: معوية تفكيك الدولة العميقة و العربي الجديد، 22 شباط 2019.

[2] تقدير موقف المركز العربي احتجاجات السودان.... أسبابهاء سياقاتها م.س.، ص7.

[3] عبدالفتاح ماضي، كيف تشتعل نظم الحكم إلي الديمقراطية، مجلة الديمقراطية القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=121.

ولذلك، فمنذ بداية الأحداث أصدر الجيش السوداني بيانين يدعم فيهما قيادة النظام الحاكم[1]. ومع كل ذلك وحتى يضمن البشير بقاءه لفترات طويلة في حالة، قرر الجيش الانقلاب عليه، قام بالاعتماد على ما يعرف بقوات الدعم السريع (يعرف سابقا بالجنجويد)، وهي ميليشيات مسلحة يفوق تعدادها السبعين ألفا، قام النظام بتسليحها لإنهاء التمرد في دارفور، وجعل الإشراف على هذه القوات من اختصاصات جهاز الأمن والمخابرات الوطنية منذ أغسطس/آب 2013، وهذا الأخير من المعاقل التي تدين ضباطها بالولاء للرئيس البشير فقد اختارهم البشير بعناية وهم ينتمون جميعا لنفس الإثنية/القبيلة[2].

ولأن قوات الدعم السريع عبارة عن ميليشيات ذات خلفية إثنية وقبائلية واحدة فهي ستتمرد على النظام، أو تدبر انقلاب من طرف ضباط الرتب المتوسطة في الجيش كما حدث في تاريخ السودان سابقا، خصوصا أن كثيرا من هؤلاء الضباط تم استيعابهم من الحركات المسلحة في دارفور و التي وقعت على اتفاقيات السلام، ومعروف أنهم يحملون ضغائن للنظام الحاكم، وهؤلاء بدورهم يمكن أن يؤثروا على باقي ضباط الجيش.

للتعامل مع هذين التحديين قام البشير بخطوة استباقية، في 12 كانون الثاني 2019، عندما أصدر قرارا بتغيير تبعية وإدارة منسوبي الحركات المسلحة الموقعة على اتفاقيات السلام من الجيش السوداني إلى قوات الدعم السريع[3].

وهي محاولة من البشير لضرب عصفورين بحجر واحد؛ فمن الناحية الأولى، يضمن البشير عزل ضباط الحركات المسلحة عن باقي ضباط الرتب المتوسطة في الجيش، كما يضمن وضع رقابة شديدة على ضباط الحركات المسلحة من قبل قادة الدعم السريع بسبب العداء التاريخي بين قادة الدعم السريع وبين ضباط الحركات المسلحة، وهو ما سيصعب إمكانية انقلاب أي طرف منهما. ومن ناحية ثانية، يضمن البشير أن إدخال ضباط الحركات المسلحة داخل قوات الدعم السريع سيغيرها من قوة

---

[1] عبد الوهاب الأندي، ما بعد انقلاب البشير الخامس.. طرق الرحيل، 2 أذار 2019، العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2019/3/1

[2] خيري عمر، م.س.، ص5.

[3] عبد الحميد عوض، احتجاجات السودان تدخل شهرها الثالث: صعوبة تفكيك الدولة العميقة، العربي الجديد، 22شباط 2019: https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/2/21.

عسكرية ذات خلفية إثنية وقبائلية واحدة إلى قوة عسكرية ذات خلفيات متعددة، مما سيعيد ترتيب توازنات القوة والسلطة داخل قوات الدعم المسلح ويقلل من فرص تمردها على النظام الحاكم. وبذلك، يكون البشير قد نجح في ضرب الميليشيات العسكرية بعضها مع بعض وأصبح هو المؤثر الأقوى في بنية النظام الحاكم، ولهذا دلائل أخرى يمكن مطالعتها.

خلاصة

بنظرة سريعة على المظاهرات الأخيرة، يمكن استنتاج عدة ملاحظات أبرزها فكرة العفوية، بمعنى أنها لم تكن مظاهرات بدعوة من قوى سياسية معينة، وإنما كانت حراكًا تلقائيًا نتيجة مطالب اقتصاديّة في الأساس، حركتها بعض الحركات الشبابية، مثل "حركة قرفنا" و "شباب من أجل التغيير"، حيث دعت الأولى الشباب عبر عدد من المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، للاحتجاج والتظاهر.. ثم تطوّرت بعد ذلك لمطالب سياسيّة متمثّلة في التأكيد على ضرورة رحيل النظام.

هذه العفوية والتلقائية تفسر أسباب اندلاع المظاهرات بداية في الأقاليم " أم درمان وغيرها" ثم انتقلت للعاصمة وغيرها من الولايات (14 من 18) عكس انتفاضتي 1964، 1985.

ولعل السمة الثانية تتمثل في أن الشباب والطلبة والمثقفين كانوا قوامها الأساسي، صحيح أن هناك شرائح أخرى لم تنضم إليها؛ كونها مستفيدة من النظام الراهن، أو خشيتها من المجهول، لكن يمكن القول أنها تعدت فئات كثيرة من المجتمع، بما فيها بعض الطرق الصوفية التي لديها تأثير شعبي كبير في البلاد.

أما السمة الثالثة فهي تلك المتعلقة بالنهج الذي انتهجته المظاهرات، وهو مبدأ السلمية وعدم اللجوء للعنف أو التخريب لأكثر من اعتبار، الأول وهو التفريق بين النظام السوداني والدولة السودانية، وأن المطلوب هو إسقاط البشير وليس الدولة؛ لأن انهيارها يشكل خسارة للجميع، والثاني يتمثل بعدم إعطاء النظام ذريعة لاستخدام القمع ضدها، لا سيما أنه بدأ يلوح منذ بدايتها الوجود مندسين ومرتزقة بها يعملون لصالح قوى خارجية.

هذا الطابع السلمي والإصرار عليه، جعلها تتميز بطول الأمد، مقارنة بثورة تشرين الأول 1964 التي أطاحت بالفريق إبراهيم عبود، وثورة نيسان 1985 التي أطاحت بالرئيس جعفر نميري، وقلة عدد ضحاياها مقارنة بغيرها من الإنتفاضات والاحتجاجات.

بعد دراستنا لموضوع الحراك الشعبي في السودان وتداعياته وصلنا الى جملة من الاستنتاجات منها أن هناك عدة دوافع أدت لانطلاق الحراك منها: دوافع سياسية، ودوافع اقتصادية، ودوافع متعلقة بارتفاع آمال الشعوب العربية في الحصول على حريتها في ظل انتشار التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة. كما لم يكن هنالك تنظيم للحراك، بسبب عدم توفر قيادة. ولذلك كان العمل فوضويا بدافع الغيرة والرغبة في التخلص من الحكام العرب، وبالتالي تحول مسار الحراك العربي إلى العنف لعدة عوامل، أهمها طبيعة رد فعل الأنظمة العربية المبالغة في العنف، وكذلك بسبب وجود مشاكل كامنة في المجتمع العربي، كالعلاقة بين الطوائف والإثنيات المختلفة، بالإضافة إلى التدخل الخارجي. كما كما وهنالك تأثير سلبي على التنمية السياسية بعد انتكاس الحراك، بسبب تراجع مفاهيم التنمية من التعددية والحريات السياسية والمشاركة السياسية. كما انه كان هنالك انقسام بين النخب في التعامل مع الحراك فمنها من رحب وساهم ودعم، ومنها من واجه و تعامل معه من منطلق نظرية المؤامرة، التي تجرم الثورة وتتعامل معها على أساس أنها نتاج استعماري يريد الهيمنة والتقسيم والإطلاق على نظرية الثورة الخلاقة.

إذًا، يعد الحراك العربي من أضخم الأحداث في تاريخ السودان المعاصر والذي بنيت عليه الآمال والطموحات ببدء مرحلة جديدة في تاريخ السودان ، حيث تكون الكلمة العليا فيها للشعب تساهم في التمهيد لمرحلة من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تساعد الأمة على الالتحاق بركب الحضارة الإنسانية المعاصرة. إلا أن هذا الحراك سرعان ما انتكس ووصل إلى غير ما بدأ به: فقد تحولت خطابات الحرية والديمقراطية إلى خطابات كراهية، وسادت حالة من خيبة الأمل بين صفوف المواطنين كما ونزوع الشباب السوداني إلى خيارات الهجرة والتطرف والحياد.

وقد أثرت الأحداث كما ورد سابقا في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان، كما مثلت مرحلة جديدة تغيرت فيها أنماط الحكم والعلاقات في المجتمع السوداني، سواء كان ذلك في البداية أو حتى بعد العمل على إفشاله.

3- الحراك الشعبي في الجزائر

شهدت الجزائر في عام 2019 حراكًا شعبيًا عفويًا لم تعتد عليه البلاد منذ عقود مضت، ولعل السبب المباشر لذلك هو بقاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الرئاسة واعلان نيته للترشح للعهدة الخامسة على التوالي، على الرغم من الجدل السائد حول وضع الصحي. وبقدر ما تثيره هذه النقطة من

حساسية أي مرض الرئيس وعلاجه، هناك أيضًا تساؤلات حول أداء السلطة السياسية وممارساتها وخياراتها الإقتصادية الكارثية، بالأخص في فترة انهيار سعر النفط عام 2014، حيث بلغ التضخم رقمًا غير مسبوق، فانخفض دخل المواطنين إلى ما يقارب 50%، وتدنت القدرة الشرائية للنقود نتيجة لجوء الدولة لطباعة النقود دون مقا

وبالرغم من إقدام الرئيس على سحب ترشحه وتأجيله للانتخابات الرئاسية، واقتراحه لمرحلة انتقالية، فإن الاحتجاجات استمرت واتسعت رقعتها.

3-1- أسباب الحراك الشعبي في الجزائر

لقد أدى إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن نيته الترشح لعهدة خامسة إلى ردود فعل متبعثرة ومحدودة في مرحلة أولى، تمثلت في مناوشات نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، تلك التي حصلت في بلدية خنشلة عندما أقدم المواطنون على نزع صورة الرئيس الملصقة على واجهة البلدية[1].

غير أن هذه المظاهرات المحدودة جغرافيا ما لبثت أن تحولت إلى حراك شعبي واسع وشامل يوم 22 فبراير، حيث عرفت كل أقطار الجزائر استجابة موحدة لنداء التظاهر بعد صلاة الجمعة انطلاقا من المساجد.

وقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في اتساع رقعة هذه التظاهرات من خلال الدعوات الملحة والمتكررة للمواطنين من أجل التظاهر كل يوم جمعة بطريقة سلمية[2].

إذًا، تعددت وتنوّعت الأسباب التي دفعت الجزائريين للخروج إلى الشارع، ومن بين هذه الأسباب نذكر منها:

---

[1] إزالة صورة بوتفليقة وتمزيقها خلال مظاهرات في جنشلة، منشور بتاريخ 19 شباط 2019.
https://www.youtube.com/watch?v=R0byCw1YdiI

[2] محمد قولال، نجح في تنظيم مسيرات مليونية وأربك المشهد السياسي، الفيسبوك، الحزب الأقوى، موقع الجمهورية بتاريخ: 16مارس/آذار 2019، تاريخ الدخول: 17 مارس آذار 2019:
https://www.eldjoumhouria.dz/art.php?Art=5980

3-1-1- الأسباب السياسية

يتشابه النظام في الجزائر مع الأنظمة العربية من ناحية مركزية السلطة القامعة للحريات وذات الطابع العسكري، وكان نظام الرئيس الأسبق عبد العزيز أبو تفليقة من ضمن هذه الدائرة التي حكمت، ووسع قاعدة حكمه لتشمل رجال أعمال وبيروقراطيين ليتم توزيع مداخيل النفط على المجموعات النافذة داخل النظام[1].

وفي ظل المشهد الذي شهدته الدول العربية من ناحية الحراك الشعبي، جاء ترشّح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة ليكون السبب الرئيسي لخروج الشعب الجزائري الى الشارع للاحتجاج على ترشحه، وهو في وضع صحي غير ملائم لتسلم مهام الرئاسة من جهة، وتدني مستوى الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري مع كثرة البيروقراطية والفساد من جهة أخرى، وممارستها التعسفية كالفساد السياسي وتركيز الثروة في أيدي المستبعدين في السلطة لعقود من الزمن، بالإضافة إلى انتشار فساد النخب والإعلام والقضاء وعدم إشراك الشباب في القرارات السياسية. كما وجاءت هذه الانتخابات في ظروف سياسية أمنية ميزتها أزمة المجلس الوطني الشعبي من خلال الانقلاب على رئيسه، وتغييرات غير مسبوقة في سلك المؤسسة العسكرية التي شهدت عزل وإقامة أو متابعة ضباط سامين في مناصب جد حساسة، إضافة الى ما سبقه من حدث اجرامي غير مسبوق تمثل في اكبر فضيحة تهريب للكوكايين في تاريخ الجزائر[2].

---

[1] سايح فاطيمة، دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، مجلد 07، العدد 03، تشرين الثاني 2019، ص 37

[2] لويزة آيت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض إلى الانتقال التعاقدي، مركز الجزيرة الدراسات، تقارير، قطر، 19 مارس 2019، ص20.

3-1-2- الأسباب الاقتصادية

سار النظام على مدار عشرين سنة من الحكم في مجال التهدئة وشراء الأمن الاجتماعي وصناعة الوهم، وساعده في ذلك الإعلام والأحزاب السياسية الموالية، كما ساد الفساد المالي والإداري والأخلاقي الذي ساهم في ركود الشعب وضرب عزيمته.

قامت الدولة ببعض الإصلاحات على أثر انتشار حالات الإحتجاج والحراك الشعبي في الدول العربية، فعدلت الدستور في عام 2016 لتضاف اللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية، كما عدّلت نظام الانتخابات والنظام الحزبي فضلا عن قانون الإعلام (السمعي البصري)، ورفعت حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ عام 1992، كما شملت الإصلاحات الحالة الإقتصادية من خلال دعم الشباب، ولكن هذه المشاريع باءت بالفشل بسبب عدم محاكاتها للوضع الإقتصادي المهترئ والذي كان في حالة توتر وغليان، وتزامنت هذه المشاريع مع ارتفاع سعر البترول وارتفاع احتياطي الصرف من العملة الصعبة.

إن الحالة الإقتصادية في البلاد استدعت وقف وعدم استكمال مشاريع كبرى كانت طور الإنجاز، كما تم حظر استيراد بعض المواد من الخارج لوقف نزيف العملات الأجنبية أو الصعبة خارج البلاد، كما ارتفع معدل البطالة وانخفضت عمليات التوظيف في مختلف القطاعات في الصحة والتعليم.

في ظل هذا الأزمة الإقتصادية عاش المواطن الجزائري وخاصةً فئة الشباب معاناةً وألمًا كبيرًا، وتفاقم تأزم الوضع الإقتصادي وعدم قدرة الدولة على إدارة الأزمة واعتمادها حلول ترقيعية وآنية، كالتمويل التقليدي أي زيادة طبع العملة، وعدم التنويع الاقتصادي، كل هذه التحولات الاقتصادية بنكهة سياسية أصبحت كابوس للمواطن الجزائري، بين غلاء معيشي وزيادة نسبة البطالة وهجرة غير شرعية، إضافة إلى فرض سياسة التقشف المستمر على المواطن، كما هذا وأكثر دفعت المواطنين للخروج يوم 22 شباط 2019 ومطالبة بالتغيير الفوري والجذري والحرية، ودولة ديمقراطية بالمعني الحقيقي[1].

[1] أحلام صارة مقدم، مصطفي بن حوى، 22 فبراير... الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، العدد 06، أكتوبر 2019، ص ص 98-99.

3-1-3- الأسباب الاجتماعية والنفسيّة

دفعت الأوضاع الإقتصادية في البلاد إلى تدهور الوضع الإجتماعي بشكل سريع في سنوات قليلة، فدفعت بالمواطن الجزائري إلى النزول إلى الشارع، ولقد بلغت نسبة البطالة في البلاد حوالي 11.6% نهاية 2018 إذ بلغ عدد العاطلين 1.456 مليون شخص 35% منهم حاملي الشهادات الجامعية، هذا فضلا عن أن نسبة تقارب 10% من الشعب الجزائري، بحسب تقديرات البنك الدولي، تعاني من الفقر، بالإضافة إلى مشكلة السكن[1].

من جهة أخرى، يشكل الجانب النفسي دافعًا قويًا للقيام بسلوك أو الإمتناع عنه، خصوصًا أن الأجيال في الجزائر التي تعرضت لنوع من الكبت النفسي والإجتماعي، نتيجة خضوعهم لنظام سياسي لم يؤمن للمواطن الجزائري أقل متطلبات العيش الكريم، ولم يضبط حالة الفساد والفوضى في القطاع الرسمي والخاص مما عطل مصالح أفراد المجتمع. كما تعرض الشعب الجزائري في تسعينيات القرن الماضي للإرهاب والتطرّف العنيف الذي نتج عنه مئات الآلاف من القتلى والآلاف من المفقودين، هي محطات صعبة مر بها المجتمع الجزائري حيث غرست في نفسيته الإحباط واليأس من السلطة الحاكمة.

وبهذا الطريقة يفقد الفرد صفة المواطن داخل وطنه ويقول "سيسيل بيشو"[2] في كتابه "قاموس الحركات الاجتماعية" على أن "الإحباطات النسبية" تتعلق بتوتر بين تطلعات متوقع تلبيها وتطلعات لم تلبيها، وهو ما تنجم عنه حالات عدم رضا يمكن أن تفضي إلى سخط يؤدي بالفاعل الاجتماعي، والفئة المحرومة للخروج إلى الشارع والقيام بالإصلاحات. وعلى الرغم من أن نفسية الشعب تضررت بسبب نظام فاسد لم يقم بدوره تجاه مواطنيه، إلا أنه عبر عن غضبه ورفضه للواقع المتعفن بحراك سلمي ووعي جماعي لما يحدث، أذ إن عدم استعمال العنف في الحراك يعتبر متنفسا لكل أنواع الضغوط النفسية، خاصة أنه بدأ بحصد ثمار النجاح، أولها تراجع الرئيس المنتهية ولايته عن الترشح لعهدة

---

[1] سايح فاطيمة، م.س.، ص 38.

[2] سيسيل بيشو، أوليفيه فيليول، ليليان ماتيو، قاموس الحركات الإجتماعية، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، تر: عمر الشافعي، مصر، 2017.

خامسة، وهذه الخطوة تعتبر بداية سقوط وتلاشي النظام السابق وبداية تشكل مجتمع جديد بأفكار جديدة ومؤسسات مستقلة[1].

3-2- مميزات الحراك الشعبي في الجزائر

تميّز الحراك الشعبي في الجزائر بخصائص عدة لم تشهدها الجزائر من قبل، ويمكن اختصار أبرزها في الآتي:

- خرق حالة الطوارئ والتظاهر في قلب العاصمة التي لم تشهد شوارعها أية مظاهرة منذ عام 2001.
- في الوقت نفسه اتسعت رقعة المظاهرات زمنيًا، حيث أصبح الجزائريون يحضرون ويلتقون تقريبًا كل يوم سواء في أماكن محدودة كالجامعات والنقابات والجمعيات أم في الفضاء العام كوسط العاصمة، غير أن أكبر التجمعات كانت تحدث بالأساس في نهاية كل أسبوع في شوارع المدن والقرى، في شمال وجنوب وغرب وشرق البلاد وفي الوقت نفسه. ويمثل الطابع المتزامن والوطني لهذه التجمعات أول ميزة تميز بها الحراك، حيث كانت كل الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر منذ عقود، محدودة جغرافيا (منطقة القبائل، ورقلة، غرداية..) وغير متزامنة. بالإضافة إلى أنها كانت تتمحور بالأساس حول مطالب فئوية، مهنية واجتماعية[2].
- اتسمت هذه المظاهرات بطابع سلمي، وشعارها كان "سلمية سلمية" كمبدأ أساسي، فمن ناحية المحتجين كانوا يؤكدون على سلمية المظاهرات والتنبيه من عدم الإنجرار إلى الفتنة أو المواجهات مع أجهزة الأمن. وبالفعل لم تسجل مناوشات أو عمليات تخريب باستثناء بعض منها وقع بعد انتهاء المظاهرات، وكانت من فعل جماعات قالت الحكومة إنها لا تنتمي إلى المتظاهرين. بالمقابل نلاحظ تمسك أعضاء أجهزة الأمن باحترافية وهدوء كبيرين.
- كما يلاحظ في هذا الحراك الشعبي أنه شمل كافت فئات المجتمع من شباب وكهول وشيوخ ورجال ونساء وعمال وعاطلين ومثقفين. وإذا كانت الشريحة الشبابية موجودة بقوة في هذا الحراك، فإن

---

[1] أحلام صارة مقدم، مصطفي بن حوى، 22 فبراير... الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، العدد 06، أكتوبر 2019، ص100.

[2] م.ن.

ما يلفت الانتباه هو، وبعكس الاحتجاجات التقليدية، تحاشي هؤلاء الشباب اللجوء إلى الأساليب التقليدية من غلق للطرقات وحرق للعجلات وكسر للمرافق العمومية. ولعل للتنوع الاجتماعي تأثيرًا كبيرًا في الحفاظ على سلمية الحراك واستمراريته.

أخيرًا وليس آخرًا، تتمثل الميزة الأساسية الأخرى لهذا الحراك في مطالبه التي بدأت واستمرت على شكل مطالب سياسية محضة من رفض للعهدة الخامسة، ثم رفض لتمديد العهدة الرابعة، إلى تغيير النسق السياسي بأكمله. وهذا يختلف جذريا مع المطالب التي بقيت تحرك الاحتجاجات الاجتماعية خلال عقود.

وبموازاة مع المظاهرات الاسبوعية، نلاحظ حراكا طوال أيام الأسبوع من خلال توقيف العمل والإضرابات والتجمعات والمسيرات التي نظمتها نقابات قطاعية في التربية والتعليم العالي، والنقل، وسلك المحامين والقضاة، مرددة المطالب السياسية المذكورة أعلاه وليس المطالب الفئوية والمهنية التي عادة ما تحرك هذه القطاعات. كما نشير في نفس السياق إلى الانشقاقات التي طالت الهيئات المعروفة بانتمائها للموالاة على غرار النقابة التاريخية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)، ومنتدى أرباب العمل[1] ومنظمة المجاهدين وأبناء الشهداء، وحزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

في ظل اتساع رقعة الحراك زمنيا و مكانيا وارتفاع سقف المطالب من رفض العهدة الخامسة إلى التغيير الجذري للنظام، ماذا كان رد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة؟

3-3- تداعيات الحراك الشعبي في الجزائر

في محاولة منه لامتصاص غضب المتظاهرين الذي ازدادت حدته مع اقتراب موعد فصل المجلس الدستوري في ملفات الترشح أعلن الرئيس المنتهية عهدته عن مجموعة من القرارات:

- سحب ترشحه لعهدة خامسة.
- تأجيل الانتخابات لأجل غير محدد .
- تغيير حكومي هام.

[1] أحلام صارة مقدم، م.س.

- تنظيم ندوة وطنية تضم جميع الفعاليات، تكون مهمتها اقتراح إصلاحات سياسية عميقة بما فيها دستور جديد يغرض للاستفتاء.
- تنظيم انتخابات رئاسية تشرف عليها لجنة انتخابية وطنية مستقلة .
- تشكيل حكومة تضم كفاءات وطنية تدعمها الندوة الوطنية .
- يتعهد الرئيس بضمان تجسيد هذه الوعود.

الملاحظ أن هذا العرض لا يختلف عن ذلك الذي قدمه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يوم 3 أيار تاريخ إيداعه ملف ترشحه لدى المجلس الدستوري. باستثناء تأجيل الانتخابات الرئاسية، لقد كرر الرئيس المنتهية عهدته نفس الوعود مع تقديم بعض التفاصيل، مما يشير إلى أنه متمسك بالبقاء في السلطة من خلال تمديد عهدته الرابعة بعد أن عبر الشعب الجزائري عن رفضه لعهدة خامسة.

وفي سياق الانتقال المفروض استنجد عبد العزيز أبو تفليقة بالدبلوماسي المخضرم، الأخضر الإبراهيمي، لتسويق خطة الرئيس للرأي العام الدولي والجزائري، غير أن العلاقات الوطيدة بين الإبراهيمي والرئيس، وتصريحاته العديدة حول صحة الرئيس وقدرته على مواصلة مهمته، إضافة إلى تقدمه في السن وابتعاده عن الجزائر لسنوات طويلة، جعلته في نظر الجزائريين غير مؤهل للقيام بهذه المهمة. وعليه، توحي المؤشرات الأولية بأن الحكومة التي وعد بها الرئيس يصعب عليها أن تمتص الغضب الشعبي وأن تقود المرحلة الانتقالية التي تستلزم درجة معينة من الحياد أو على الأقل مسافة ما من السلطة.

أما فيما يتعلق بالندوة الوطنية، فإن المقترح في حد ذاته غير سيئ، إلا أن تركيبتها ومن يعين أعضاءها من شأنه أن يفقدها مصداقيتها ويفرغها من محتواها، ناهيك عن أن الإشكال الجوهري ليس في وضع الدستور بقدر ما هو في احترامه، حيث إن الدستور عدّل من جديد في عام 2016، بعد ذلك الذي صدر عام 2008، وانتهى بتمديد العهدة الرابعة.

و في الثاني من نيسان 2019، أعلن بوتفليقة (83 عاما) استقالته. لكن التظاهرات استمرت وسط مطالبة المحتجين برحيل "الباءات الثلاث" وهم رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح ورئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز ورئيس الوزراء نور الدين بدوي، ثلاث شخصيات مركزية في نظام بوتفليقة، أمسكت بالسلطة بعد استقالته.

في التاسع من نيسان، تم تعيين بن صالح رئيسا بالوكالة، فيما قاطعت المعارضة جلسة البرلمان. فخرج إلى الشارع مئات الطلاب في تظاهرة وهم يرددون "بن صالح ارحل!" و"يسقط النظام" ولكن تدخلت الشرطة لفض المظاهرات باستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه آنذاك.

في العشرين من أيار 2019، رفض الرجل القوي الجديد في البلاد قايد صالح مطلبين رئيسيين للمحتجين، هما إرجاء الانتخابات الرئاسية التي حددت في الرابع من تموز، ورحيل رموز "النظام السياسي." كما وألغى المجلس الدستوري في الثاني من حزيران/يونيو الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في الرابع من تموز/يوليو، بسبب عدم وجود مرشحين. وواصل الجزائريون التظاهر سلميا كل يوم جمعة، خصوصا في الجزائر العاصمة. في 18 أيلول/سبتمبر، شددت قيادة الجيش لهجتها وقالت إنها ستمنع المحتجين من ولايات أخرى من المشاركة في تظاهرات العاصمة.

في 25 أيلول/سبتمبر، قضت محكمة عسكرية بالسجن 15 عاما على سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس السابق ومستشاره النافذ والمرشح المحتمل لخلافته، ورئيسين سابقين للمخابرات ومسؤول سياسي، بتهمة "التآمر ضد سلطة الدولة."

في كانون الثاني 2021 تمت تبرئة سعيد بوتفليقة وبقية المشتبه بهم من تهمة التآمر، لكنه سيحاكم بتهمة الفساد. وبعد استقالة بوتفليقة أجريت تحقيقات بشبهات الفساد فُتحت على أثرها محاكمات عدة.

في تشرين الثاني 2019، نددت "هيومن رايتس ووتش" وغيرها من المنظمات غير الحكومية بما وصفته بأنه "قمع معمّم." و أدان البرلمان الأوروبي "توقيفات عشوائية ومخالفة للقانون" و"ترهيب وهجمات" ضد نقابيين ونشطاء حقوقيين ومتظاهرين.

في 12 كانون الأول، فاز عبد المجيد تبون الذي سبق أن تولى مناصب رسمية في عهد بوتفليقة، بالانتخابات الرئاسية التي قاطعتها المعارضة واتسمت بنسبة امتناع مرتفعة (أكثر من 60%).

في العشرين من آذار، بدت شوارع العاصمة الجزائرية لأول مرة منذ بداية الحراك، خالية من المتظاهرين بعد قرار منع كل التجمعات لمحاربة انتشار فيروس كورونا المستجد.

وفي الأول من تشرين الثاني، وافق الجزائريون على تعديل الدستور عبر الاستفتاء، لكن نسبة المشاركة بلغت 23,7% وهي من بين النسب الأدنى في تاريخ البلاد منذ استقلالها.

وأجري الاستفتاء على تعديل الدستور، الذي يعد أحد أبرز مشاريع تبون، في حين كان الرئيس متواجدا في ألمانيا لتلقي العلاج من "مضاعفات" جراء الإصابة بكوفيد-19. كما و بقي في ألمانيا حتى أواخر كانون الأول.

واضطر تبون للسفر مجددا إلى ألمانيا لاستكمال علاج "مضاعفات" في قدمه جراء إصابته بكوفيد-19. ومن ثم عاد إلى الجزائر في 12 شباط.

في 16 شباط تظاهر آلاف الجزائريين في خراطة، مهد "الحراك"، في شرق الجزائر، إحياء للذكرى السنوية الثانية للانتفاضة الشعبية التي انطلقت منها إلى المناطق الجزائرية كافة.

في 18 شباط/فبراير أطلق تبون مبادرة تهدئة بإصداره عفواً رئاسياً عن عشرات من معتقلي "الحراك المبارك"، كما حاول حل الأزمة السياسية بقراره حل البرلمان وتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة وإجراء تعديل حكومي وشيك.

وفي 19 من نفس الشهر أُفرج عن أكثر من 30 سجين، منهم الصحافي خالد درارني المحكوم عليه بالسجن سنتين في أيلول/سبتمبر وتحول بعدها إلى رمز للنضال من أجل حرية الصحافة في الجزائر. و تم إطلاق سراح أكثر من 40 سجينا آنذاك.

في 21 شباط/ فبراير، عشية الذكرى الثانية للحراك، قام الرئيس تبون بحل المجلس الشعبي الوطني (مجلس النواب) وأجرى تعديلا وزاريا على حكومة عبد العزيز جرّاد.

و تزامنا مع ذلك، شهدت وسائل التواصل الاجتماعي تداولا لدعوات للتظاهر في 22 شباط/فبراير في كل المناطق الجزائرية إحياء للذكرى السنوية الثانية لانطلاق "الحراك."

الخلاصة

يعتبر الحراك من أهم الأسباب التي أحدثت نوع من التغيير على صعيد النظام وشكله، فما يميّز الحراك الشعبي في الجزائر أنه كسر الحاجز الذي وضعته الأنظمة تجاه أمال وطموحات فئات الشعب، خاصة الشباب الذين يشكلون عصب الحراك وعاموده الفقري، والحراك بدأ من الأسفل أي قاع المجتمع ولم يبدأ من الهرم، وتم إلحاق الشخصيات الثورية والنخب السياسية، وكانت زمام المبادرة من الشعب لأول مرة، واتفقت الأصوات المنادية باجتثاث مظاهر الإستبداد والفساد في المجتمع

الجزائري. كما أن الحراك أيقظ السلطة التي كانت مقتنعة بديمومتها واستقرارها وأنه لا حاجة للتغيير في إدارة البلاد، بل كان هناك رغبة شعبية في أن يكون هناك تغيير على صعيد القيم السياسية السائدة. كما أثّر الحراك على ثقة المواطن بنظامه فقد تغيرت النظرة لإتباع رموز النظام، وفتح الآفاق أمام التنمية السياسية والاجتماعية، و من صور ذلك إعادة الاعتبار لدور الشباب كونهم محرك اساسي للنهوض الاجتماعي.

لقد فقد الشعب الجزائري ثقته بالمجتمع الدولي ومواقفه، فلقد كان الأخير يتحجج بالأهداف السامية والنبيلة للتدخل في شؤون البلدان، فوضعها الحراك في إطار المفاضلة بين أهدافها ومبادئها ومصالحها.

من جهة أخرى يمكن تسجيل بعض السلبيات على الحراك الشعبي الذي تحول في بعض البلدان إلى تنفيذ أجندات خارجية والدخول في حروب هم في غنى عنها، فأصبح هم الشعوب عدم المطالبة بالحقوق والحريات والعدالة والحرية والعدالة، بل اصبح مجرد مطالبة في الحصول على الحق في الحياة، بعدما تحول مسار الأحداث من قبضة أمنية تقوم بها الدولة إلى عصر الفوضى والغياب التام لدور الدولة تزامنا مع غياب النظام وحدود والمسؤولية. قد أثر الحراك بشكل كبير على البنى الإدارية لبعض الدول العربية فقد أدى ذلك إلى تفكيك الدولة ومؤسساتها الخدماتية والجيش والأمن والبنى التحتية بفعل مقصود، كما و أثر الحراك سلبًا على القضايا المركزية مثل القضية الفلسطينية[1].

[1] إسلام نزيه سعيد أبو عون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثرها على التنمية السياسية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017، ص ص 69-70.

الفصل الثالث: الحراك الشعبي وعلاقته بالتنمية السياسية

أولًا: واقع الأزمة وتقييم الحراك الشعبي في السودان والجزائر

1-أزمة النظام السياسي

إن الفجوة التي ازدادت ما بين الدولة والمجتمع في كلتا الدولتين وصلت إلى حد القطيعة، أحدثت الأزمات الآتية:

- **أزمة الإنتماء:** أي الهوية التي تعبر عن الروح والحضارة والجماعة وتشعر الأفراد بالمواطنة والإنتماء للدولة، وتخلق لديهم الشعور بالولاء والإعتزاز القومي.

وترجع هذه الأزمة إلى تقسيم المنطقة منذ الإستعمار، وتهميش الأنظمة للأقليات الإثنية والدينية والطائفية، وبالرغم من أن الجزائر أبعدت عنصر الدين عن الحياة السياسية، وحالت دون دمج عناصر المجتمع ومفرداته في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أن منطقة القبائل شهدت احتجاجات على النظام السياسي وطالبوا بلغتهم الأم الأمازيغية، فما كان من النظام إلا أن استجاب لهم وقام باعتبار اللغة الامازيغية كلغة رسمية، بالمقابل نجد صعوبة في تحديد الهوية في الدولة السودانية الشمالية نظرًا للتركيبة الاثنية والثقافية والدينية؛ إذ لم تتمكن النخب الحاكمة من تحقيق التكامل و الاندماج الاجتماعي بسبب وجود بعض قبائل ذات انتماءات عربية مثل قبيلة الرشايدة، والبعض الأخر لديه انتماءات أفريقية مثل قبيلة الفور، إلا أن أغلبيتهم يصنفون أنفسهم ضمن عرب أفارقة، فهذا التنوع يشكل عائق أمام الوحدة الوطنية ويساهم في زعزعة الاستقرار الأمني خاصة في الوضع الراهن؛ فخصوصية المجتمع السوداني تتطلب الانصهار في الوحدة مع الحفاظ على خصوصية كل فئة من المجتمع واحترامها، واشراك كل الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية .

- **أزمة الشرعيّة:** وهي إحدى الإشكاليات التي تعاني منها الجزائر والسودان وكذلك معظم الأنظمة العربيّة، فان أغلب الانظمة تستمد شرعيتها من مصادر عدّة، سواء كان ذلك عبر الزعامة التاريخية الكاريزمية، أو العقيدة الثورية أو القدرة على الإنجاز. وما رافق تلك الشرعية من تعثّر أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية، وكان سببًا مباشرًا لاحتجاج الشعوب وخاصة الفئة الشبابية في دولتي السودان والجزائر، الذين انتفضوا ضد السلطات القائمة، بعد فقدانها مصداقيتها وعدم استطاعتها إدارة مؤسسات الدولة وتنفيذ السياسات الاجتماعية وتحقيق العدالة وتعزيز المواطنين واشراكهم في الحياة السياسية وتنميتهم في هذا المجال، كذلك ارتهان الأنظمة للعوامل الخارجية وعدم الإستجابة للمتغيرات الاقتصادية والإجتماعية والتأقلم معها.[1]
- **أزمة النفوذ:** بمعنى بسط سلطة الدولة على كافة أراضيها والمساحات التي تخضع لسيادتها من الناحية القانونية، وهذا يتطلب حكومة مركزية قوية نافذة وتكون قوانينها ملزمة في كافة أرجاء الإقليم التابع لها (الضرائب، التجنيد، الرسوم، ...إلخ) وأيضًا سياساتها الإنمائية وما يتعلق بالتنمية والمشاركة السياسية للمواطنين. لقد شهدت الجزائر حالة لا استقرار أمني في مدينة غرداية ويطلق عليها "أزمة غرداية" سنة 2013، لم تتمكن الدولة الجزائرية حينها من فرض سيطرتها على المنطقة، ذلك نظرا لانتشار أعمال الشغب وحرق للممتلكات العامة وعدم رضوخ السكان الغرداية للنظام العام، مما دفع بالسلطات إرسال القوات الأمنية المكلفة بمكافحة العنف. كما شهدت السودان عدة أزمات لم تتمكن من ايجاد حلول لها، وهذا ما جعلها عاجزة عن تنفيذ وفرض نظامها على كل مواطنيها (كل الفئات الاجتماعية)، بعد دخول الدولة في دوامة الأزمات خاصة عندما ظهرت تشابكات أمنية بين المتظاهرين وقوات الأمنية في سنة 2013 المطالبين بتحسين الوضع الاقتصادي للدولة.
- **أزمة المشاركة:** وهي تشير إلى تدني معدلات المشاركة لدى الجماهير سواء في العزوف عن المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية أو في الحياة السياسية، نظرا للجوء النخبة السياسية الحاكمة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة من جهة، وشيوع الأمية

[1] عبد الرازق عيد، محمد عبد الجبار، الديموقراطية بين العلمانية والإسلام، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999، ص 106.

واستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب[1]، وهي النتيجة الطبيعية لوجود أزمة الشرعية ومرد ذلك هو عدم وجود ميكانزمات محددة في المجتمع للتداول على السلطة في المستويات القيادية كافة. ويرجع ذلك إلى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وانخفاض الوعي السياسي نتيجة انتشار الأمية ونقص الخبرة وغياب الحرية الإعلامية وضعف التنظيمات السياسية الوسيطة كالأحزاب والنقابات والجمعيات وجماعات الضغط[2].

- **أزمة تكامل**، وتتعلق بوجود جماعات عرقية، ترى أن الانتماءات المنطقية والجهوية والطائفية تسمو على الانتماء للدولة القائمة؛ إذ تشعر هذه الجماعات أنها مهمشة من قبل النظام وهذا ما يدفعها إلى التمرد ضد النظام.
- **أزمة توزيع**: تتعلق بعدم المساواة في توزيع الموارد الإجمالية، إذ تحظى القلة بالنصيب الأكبر من تلك الموارد بينما تنال الأغلبية الجزء الأقل، فغياب العدالة والتقسيم الغير العادل للثروة يساهم في تعقيد الأزمات فينتج عنها زيادة الفقر، الجرائم، الفساد، الهجرة، وهذا ما تعانيه أغلب الدول العربية.

2-واقع الحراك الشعبي

بالرغم من الأمال الكبيرة التي بنيت على الحراك الشعبي في الجزائر والسودان، إلا أن النتائج لم تأت كما طلب وتوقع الشباب الذين قاموا بهذه الإنتفاضات، بل انعكس الأمر سلبًا على شعوبها، ويتمثل واقع الحراك في التالي:

---

[1] مصطفى الصوفي،" الجماعات المحلية والتنمية السياسية"، ينظر الرابط www.safipness.com /imdexphp?suit et ort 96

[2] حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي و آفاقها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008، ص.112.

1-1- ارتداد المطالب

باتت الحرية ما بعد الحراك الشعبي مضطربة فتقلصت، وتزعزع شعور المواطنين بالأمن والأمان، وعادت القبضة الحديدية تستلم الحكم من جديد، كما أن الإعلام في العالم العربي تدهورت رسالته نتيجة انحيازه لطرف ضد طرف، وبات بعد الحراك الشعبي غير منفتح على الآخر، وزادت حدة الإستقطاب في المجتمع ما بين مؤيّد ومعارض، كما غابت أبرز وأحق القضايا العربية عن الساحة العربية مثل القضية الفلسطينيّة، حيث كان هناك أملًا في أن تكون إحدى ثمار هذا الحراك هو الديمقراطية ونهضة الشعوب العربية للمطالبة بحقوقهم المغتصبة[1].

1-2- تطرف المجتمع

من تداعيات الحراك الشعبيّ أيضًا ارتفاع وتيرة الإستقطاب في الساحتين الجزائرية والسودانية، وأشعلت من جديد حدة التعصّب الدينيّ والطائفيّ والمذهبي والعرقيّ، وانطلقت الدعوات لحمل السلاح والإستعداد للدفاع عن الأفكار التي تحملها كل جماعة، وبالتالي كان هنالك حالات اقصاء وعدم تقبل للرأي الآخر كل ذلك أدى إلى سفك الدماء.[2]

1-3- استدعاء الخارج وتدخله

رافق الحراك الشعبي المطالبة بتدخل خارجي، وخاصة الدول الكبرى، فكان هنالك استغلال من هذه الدول لهذا الحراك من أجل تحقيق مكاسب في المنطقة ولو كلف هذا الأمر سفك الكثير من الدماء، وهو فشل في آليات التحول الديمقراطي، بل على العكس أصبحت هذه الدول رهينة للدول الخارجية.

---

[1] قاسم، عبد الستار،الحرك العربي والاطاحة بالديمقراطية الجزيرة نت

[2] م.ن.

3-انتكاسة جديدة للحراك الشعبي العربي

بعد انطلاق الحراك الشعبي في الجزائر والسودان ارتفع سقف الأمال والطموحات في طي صفحة الماضي، والبدء بمرحلة جديدة يلتحق فيها الشارع الجزائري والسوداني بركب الانسانية، فيما يتعلق بحقوقه وحرياته السياسية، و بما يهيئ الظروف نحو تحقيق التنمية على كافة المستويات، ولكن تلك الأمنيات والتوقّعات سقطت بفعل الانتكاسات التي لحقت بهما، وإن كان بصورة تختلف بين الدولتين، ولكن هذه الانتكاسات تشترك في كثير من الأسباب العامة التي أدت لها ومنها:

3-1- غياب القيادة الموحدة

عكس الحراك الشعبي نوع جديد من القيادة الأفقية الشبكية، حيث تعززت مكانة الفرد في القرار والمشاركة السياسيّة، ولكن ذلك كشف عن أزمة يعيشها المجتمع وهي غياب القائد، فقد أدى غياب قيادات مؤثرة لها القدرة على التأثير على الشعوب إلى تعثر الانتقال، وغياب التوافق على بناء مؤسسات مرحلة ما بعد "الثورة"، بالإضافة إلى الانقسام في القوى التي ساهمت في الحراك، وبالتالي فقد الحراك أهم الأسس التي بدونها من الصعب على أي مجتمع العمل على بناء نظام جديد[1].

3-2-امتزج الحراك الشعبي بفئات موالية للأنظمة

أدى هذا الأمر بطبيعة الحال لحركة مضادة للمطالب التي نادى بها الحراك الشعبي ومنها التحول الديمقراطي وتأمين الحريات العامة، وهذا لا يخلو الأمر من التحركات العسكرية وشبه العسكرية[2].

---

[1] حنفي، خالد، بلا رأس، لماذا فشلت ثورات الربيع العربي في افراز قيادة مجلة السياسة الدولة، الملحق النظري طي الرابطة

http://www sryassa ongrg/NewsContent/3/134/36659D8%A7.aspx

[2] زيادة، رضوان، فشل الربيع العربين صحيفة الحياة،

.http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/8152963

3-3-عدم وجود مؤسسات خارجية مناصرة

وهو تشبيه لدور تقوم به عادة المنظمات الإقليمية، أو الإتحاد الأوروبي الذي يدعم دول شرق أوروبا، بالرغم من إمكانية الاستفادة مستقبلا من هذه الدول التي تشهد تحولًا في المستقبل كسوق لمنتجاتها، وفي نفس الوقت فإن الجامعة العربية غير آبهة أو معنية بما يحصل من تحولات، لأسباب معروفة تتعلّق بتحكم الأنظمة العربية نفسها بقراراتها[1].

3-4- تصرفات النخبة

لم تكن النخب العربية و التي يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في سياق التحول بدورها، بالرغم من قيام الشعوب بما عليها من مهام كالتحرك ضد الأنظمة الحاكمة، فما كان منها إلا أن تشرذمت و هي تبحث عن مكاسب قصيرة المدى للحصول على المناصب، كما أنها لم تقم بدورها المطلوب في تعزيز المفهوم الاجتماعي للتحول الديمقراطي، والتداول السلمي للسلطة[2].

3-5- الإنشغال بالصراع الإيديولوجي

دأبت الأنظمة العربية خلال فترة حكمها الطويل إلى استئصال الحياة السياسية في الدولة،، وعملت جاهدةً على عدم إنجاز أي حوار حول القضايا الكبرى سواء الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، كما طال هذا الأمر الوضع الإقتصادي، وموقع الأديان في جسم الدولة، ومسألة الهويّة والمواطنة و غيرها من الأمور المهمة، التي تبنى عليها أسس الدولة، بل على العكس شغلت العالم بالصراع وخاصة الصراع الحاصل بين العلمانيين والإسلاميين، وقام هذا الأمر بدوره بافشال الحراك الشعبي واستغلاله للعودة إلى جذور الماضي[3].

---

[1] زيادة، رضوان، م.س.

[2] جابر، حبيب جابر. المواجهة بين العلمانيين والإسلاميين. الصراع الأيدلوجي القادم. صحيفة الشرق الأوسط. 2019\10\23 . الموقع الإلكتروني:
http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12017&article=646296

[3] طارق عثمان. ثورة وثورة مضادة: قراءة في التحولات العربية: مركز الجزيرة للدراسات.2014.

3-6- اجهاض المطالب التي طالب بها الحراك الشعبي

تحقق في البداية بعض التغييرات على صعيد الحكم، منها تنحي الرؤساء، ولكن بعدها شهدت ساحات الحراك الشعبي حالة من التفتت والإختلاف حول المطالب والأهداف ومن يسعى وراء تحقيقها، وكان هذا الأمر نافذة للثورة المضادة للدخول منها واجهاض المطالب التي قام الحراك على أساسها[1].

[1] سامر المؤيد. متغيرات ما بعد الربيع العربي والطريق إلى الحكم الرشيد. ندوة تداعيات ما بعد الديكتاتورية في دول الربيع العربي، جامعة كربلاء. أذار 2013.

4-الحراك العربي بين الإيجابيات والسلبيات

خرج الباحثون والمراقبون للساحات التي حصل فيها الحراك الشعبي بعدّة نتائج، و كان لكلٌ منهم منظوره وآرائه الخاصة حيال إيجابيات وسلبيات الحراك، فإن هذا الحدث بضخامته يحمل في طياته الكثير من النتائج الإيجابية والسلبية، نذكر منها:

4-1- إيجابيات الحراك

يأتي الحراك الشعبي في المنطقة نتيجة التغيرات الموضوعية التي فرضتها عناصر التطور التي شهدتها المنطقة في القرن الأخير[1]، كما أذاب الحراك الجليد، لتطفو القضايا المحقة للناس ومطالبة النظام الحاكم بها، وكانت المبادرة من الشباب الذين يعتبرون العصب الرئيسي في هذا الحراك، فعقدت الندوات وتوالت التصريحات الواسعة لانتقاد النظام الحاكم، والتمرد عليه، وتخطت المحرمات التي وضعتها هذه الأنظمة لنفسها، وتجاوزت خطوطها الحمر والمسلمات التي عملت على توطيدها طوال فترة حكمها.

الإيجابيّة تكمن في أن الحراك بدأ من قاع المجتمع، ولم يبدأ من قمته، وسرعان ما لحق به فيما بعد النخب والمفكرين السياسيين والثوريين، فالشعوب هنا كانت صاحبة المبادرة لأول مرة، فكان الحراك صرخة قوية ضد الإستبداد وفساد النظام. كما غيّر الحراك الشعبي طريقة التفكير عند الأنظمة الحاكمة والحسابات التي تقوم بها لإستقرار حكمها أو حاجتها للتغيير، فالرغبة الشعبية العارمة أشارت بقوة إلى الحاجة إلى تغيير هذه القيم السياسية السائدة والقائمة على تأليه الحكم وأفراده[2].

---

[1] عبيدلي، العبيدلي، الربيع العربي ما له وما عليه، صحيفة الوطن العدد 249. الموقع الإلكتروني: http://www.alwatannews.net/ArticleViewer.aspx?ID=1456

[2] خالد العليوي الكرادي. ثورات لم تكتمل، ورقة بحثية مقدمة لندوة تداعيات ما بعد الديكتاتورية في دول الربيع العربي، آذار 2019.

وقد أثر الحراك على ثقة المواطن بنظامه، وغيّر من الأفكار والنظرة تجاه رموز الحكم الذين كانوا يؤمنون بهم، ففي ساحات الممارسة تكشف الكثير من الأقنعة بعد الممارسات الاقصائية[1]. كما فتحت الآفاق أمام التنمية السياسية والاجتماعية، من صور ذلك إعادة الاعتبار لدور الشباب كونهم محرك النهوض الاجتماعي، وإعطاء المرأة دورة أكبر في الحياة السياسية بعد تهمشيها لعقود طويلة[2].

وقد أدى ذلك أيضا إلى تعرية المواقف الدولية التي كانت تتحجج بالأهداف النبيلة للتدخل في الشؤون العربية، حيث وضعها الحراك في اطار المفاضلة بين أهدافها ومبادئها وبين مصالحها، وقد انحازت لمصالحها في كافة المواقف.

وتوضح للباحث أن مجمل الإيجابيات التي مرت تشكلت في المرحلة الأولى من الحراك الشعبي، حيث بدا أن الأمور تستتب لصالح التغيير الديمقراطي في معظم دول الحراك .

4-2- سلبيات الحراك

نتيجة الحراك ظهرت السلبيات التي تتعلّق بأمن المواطنين، وتحول الأمر من استبداد نظام إلى فوضى وغياب لدولة تحدد المسؤوليات وتقوم بالواجبات[3].

كما تنامى خطاب الكراهية ورفض الآخر، وذلك من خلال ترديد شعارات تحرض على العنف والإقصاء وإثارة روح التشفي والانتقام.

كما أثّر الحراك على القضايا المركزية للعرب فقد قلل من الالتفات للقضية الفلسطينية بسبب الانشغال بالخراب الذي حل بالدولة والمجتمع.

---

[1] الحريش، جاسر منظرة في سلبيات وايجابيات الربيع العربي. جريدة إيلاف. 31 ديسمبر 2020 على الرابط http://elaph.com/Web/NewsPapers/2014/12/970176.html

[2] الأزرق، طلال، ثورات الربيع العربى، مكاسب وسلبيات. صحيفة عدن الغد 16 أبريل 2019 على الرابط http://adenalgd.net/news/101065/#.VttsWH1942w

[3] الحريش، جاسر، نظرة في سلبيات وإيجابيات الربيع العربي، م.س.

ثانيًا: الحراك الشعبي ومفهوم الثورة

بالنظر إلى طبيعة الحراك الشعبي في السودان والجزائر، وفي ضوء المفاهيم التي وظفت في تفسير أحداثه مثل: الثورات العربية، والحراك العربي، والربيع العربي، والفوضى الخلاقة، فمن الملاحظ أن هذه المفاهيم أفضت الى نتيجة واحدة وهي الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، كما و برزت عدة تفسيرات لدى علماء السياسة والاجتماع لتفسير الحراك العربي و أهم هذه التفسيرات ما يلي:

1-انتفاضة عربية

يتجه هذا التفسير إلى أن الدراسات التي شملت الثورات الحديثة، من حيث نشأتها والمسار الذي سلكته للوصول إلى أهدافها تختلف عن التفسير الذي يطال الحراك الشعبي في السودان أو الجزائر، وذلك لاختلافها في الماهية، وعدم اعطائها مؤشر مستقبلي أو تنبؤ واضح نستطيع من خلاله الحكم على الأحداث. لذلك تبرز الصعوبة في تصنيف هذا الحراك من قبل الدارسين والباحثين السياسيين والإجتماعيين وذلك ضمن خانة نمط التغيير الإصلاحي، أو التمرد والعصيان، أو سقوط النظام، فهذه الأنماط لا يمكن اسقاطها على هذا الحراك والذي أسقط الرئيس في الجزائر أو السودان بالفعل هو تيار شعبي جماهيري كبير، وفي نفس الوقت لم يتسلم مقاليد الحكم[1].

وفي ظل تعريف الثورة من حيث أنها تغيير جذري في معطيات الواقع السياسي والاجتماعي بشكل عميق، فإن الحراك العربي لا يعدو سوى إرهاصات لانتفاضة عربية قد تأسس لثورة في المستقبل[2].

---

[1] كعسيس خليدة. الربيع العربي بين الثورة والفوضى. م.س.. 224

[2] بلقزيز، عبد الإله . هل كان الربيع العربي ثورة؟. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. 18\11\2015 على الرابط: 15105/
http://rawabetcenter.com/archivesال

إن الإدعاء بأن الحراك عبارة عن ثورة ما هو سوى خلط للمفاهيم والظواهر والإسقاطات غير المحتكمة إلى التاريخ، كما لا تجوز المقارنة بينها، يقول عبد الإله بلقزيز في نفي الثورة عن الحراك العربي[1]:

"الثورة في مفهومها النظري – تغيير شامل للبنى والعلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وهو ما يترافق مع تغيير علاقات السلطة وتركيبها الطبقي. إنّ علاقات السيطرة السياسية، وما يكتنفها من علاقات الغلبة أو الهيمنة، تَبَعٌ لعلاقات الإنتاج المسيطرة. ويعلِّمنا التحليل الاجتماعي – الاقتصادي أن منظومات الإنتاج – أو أنماطه – محدودة بينما تشكيلاته الاجتماعية متعددة ومتنوعة. ولذلك، ما من ثورة حقيقية **لا تمس نظام العلاقات الإنتاجية ومواقع السيطرة فيها**، وكل ما يسمى ثورة ويبقي على العلاقات تلك مكتفيًا بتغيير، أو تعديل، الموقع من السلطة والموقع في السلطة (علاقة: حاكمين محكومين)، ليس من الثورة في شيء[2]".

وهناك من رأى أن الحراك انطلق كانتفاضات تاريخية ثم تحول إلى ثورات سياسية؛ أي أن الحراك العربي لم يحمل صفات الثورة المعروفة تاريخية مثل الثورة الفرنسية أو الروسية، فلم تسبقه ثورة فكرية ولم تقده طبقة اجتماعية محددة، ولكنه ركز على البعد السياسي للحراك وفي ذلك ابتعد عن الثورة كمفهوم و من علامات ذلك[3]:

أ. أنها استهدفت النظام السياسي لكونه ديكتاتوري وفاسد ويرفض الإصلاح، فالشعار المشترك في الدولتين "الشعب يريد إسقاط النظام."

ب. كل شعارات الحشد والإدانة للأنظمة كانت مستمدة من الجرائم السياسية التي كانت ترتكبها تلك الأنظمة مثل الاعتقالات والاغتيالات ومنع حرية الرأي والحقوق السياسية والحريات.

---

[1] سنوسي اصالح. الربيع العربي بين الثورة والانتفاضة. الجزيرة نت، بتاريخ 4\1\2013. على الرابط http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

[2] بلقزيز، عبد الإله . هل كان الربيع العربي ثورة؟. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. 18\11\2015 على الرابط: 15105/ http://rawabetcenter.com/archives

[3] م.ن.

ت. لم تحمل الشعارات المرفوعة أي بعد طبقي فلم تهاجم البرجوازية ولا الرأسمالية، وانما هاجمت الطبقة السياسية المنتفعة من الأنظمة وفق علاقة الزبونية السياسية المتمثلة بلصوص المال العام والجهات التي اعتمدت عليها الأنظمة لتنفيذ جرائم مقابل امتيازات نفعية.

ث. اختصرت المطالب بإعادة هيكلة وبناء المؤسسات السياسية وتحديد ممارستها والقواعد العملية السياسية كالانتخابات والتداول السلمي للسلطة وضمان الحريات والحقوق السياسية.

2-مؤامرة على الدول العربية

يذهب هذا الرأي ليقول أن القوى الكبرى والإستعمارية لها مصلحة في إبراز تناقضات واشعال الخلافات بين الشعوب وذلك لخدمة مصالحها، فتعمل القوى الكبرى على التدخل من اجل إعادة ترتيب البيت الداخلي في الدولة بشكل يحقق مصالحها ويضمن لها سيطرتها. إن أميركا تعتبر المستغل الأول لهذا الأمر، وتضع ذلك من ضمن استراتيجياتها وسياستها الخارجية، حيث يوفر عليها هذا المشهد التدخل العسكري المباشر إلا في حالات محددة. وأطلقت عليها وزيرة الخارجية الأسبق كونداليزا رايس نظرية الفوضى الخلاقة[1].

وقد استعمل مفهوم الفوضى الخلاقة في تفسير الحراك العربي كاتجاه تفسيري تشاؤمي محافظ، ويرى أصحاب هذا الرأي الثورات بأنها أفعال بربرية تعبر عن عقلية بدائية تشبه حالات الانهيار العصبي العام. ويحذر هذا الاتجاه من "الثورات" ويرى أن الحراك فعل تآمري ضد الأوطان. وقد أفرز التيار الموالي للسلطة القائمة العربية هذا الرأي الذي يسعى إلى الدفاع عن الأنظمة العربية السائدة ويرى الحل في تقوية الدولة ويرى الأنظمة أفضل من هدمها وإعادة بنائها. ويفسر أصحاب هذا الرأي أزمة العقل العربي والإسلامي وتوقفه عن الابتكار والاكتفاء بالرواية دون الدراية، وبالسماع عن الإبداع، والتقليد بدل الاجتهاد والتجديد. كما ويرى أصحاب هذا المنحى التشاؤمي أن كل فكر سياسي تنويري هو بدعة، والحراك الشعبي ولد من الفراغ من غير حاجة له، وبالتالي فهو نبت شيطاني أو مؤامرة. وتفسر نظرية المؤامرة الحراك العربي حيث المستفيد خارجي (أمريكي أو أوروبي أو صهيوني) و هي

[1] السنوسي صلح. الربيع العربي بين الثورة والانتفاضة. م.س.-

صناعتهم وليست وليدة فشل الأنظمة، وقد تكون هناك مصالح اقتصادية للغرب لم تكن لتتحقق دون تزعزع الأنظمة، وبالتالي فإن مفهوم الثورة كمفهوم تحرري من التبعية لا ينطبق على الحراك العربي[1].

كما وجد أصحاب هذا الرأي في بعض الأنظمة الجديدة التي وصلت إلى الحكم بعد الحراك أنها لا تختلف كثيرا عن الواقع السابق من حيث الممارسات والمحاصصة الحزبية، بالإضافة إلى واقع الشعوب العربية الصعب من حيث زيادة معدلات البطالة وانعدام الأمن والاستقرار.[2]

3-الحراك العربي هو ثورة

يعتبر بعضهم ان الحراك هو ثورة، وبرروا ذلك من باب أن تعريف الثورة هو الفعل العميق الفجائي الذي يؤدي إلى تغيير. والحراك الحاصل الذي بدأ بانتفاضات شعبية ثم تحول إلى حركات إصلاحية ذات بعد ثوري، هو في الحقيقة ثورات هدفها التغيير الشامل للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإن لم تكتمل هذه الثورات ولم تحقق أهدافها[3].

وهنالك من لجأ إلى التخصيص فاعتبرها ثورات سياسية، وعلى الرغم من غياب الأيديولوجيا و عدم وجود شعارات ذات بعد طبقي كحال الثورات الفرنسية والروسية، إلا أن طابع الحراك أخذ منحى حركات التغيير الثوري الكبرى حيث[4]:

- لم يكن حركة احتجاجية ترفع مطالب إصلاحية في ظل النظام القائم، بل استهدف النظام والبنى القائم عليها، وعمل على إسقاطها.

---

[1] حرمل، جيران صالح علي. ثورات الربيع العربي رؤية تحليلة في ضوء فروض الثورات . (بتصرف) الحوار المتمدن. العدد 4088 بتاريخ 20\4\2013 على الرابط: 355286=
: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aidالمرجع السابق.

[2] حرمل، جبران صالح علي، الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء فروض الثورات، الحوار المتمدن، العدد 4088، بتاريخ 2019/04/20.

[3] العرادات، خالي عليوي، الربيع العربي ثورات لم تكتمل، ورقة بحثية مقدمة لندوة "تداعيات الديكتاتورية في دول الربيع العربي" آذار 2019.

[4] السنوسي، صالح، الربيع العربي بين الثورة والإنتفاضة، م.س.

- اتخذ الصراع مع الأنظمة طابعًا مفتوحًا، فلم يحدّد فيه سقف التضحيّات، مما أذكى العمل الجماعي وساهم في زيادة الرقعة الجغرافية المؤيّدة له وهذا من شأن الثورات.
- حمل الحراك توجهات ومبادئ سياسية تناقض تلك التي رفعتها الأنظمة، فحققت حالة من النفي للواقع السياسي[1].

4-حركة تاريخية كبرى

يرى أصحاب هذا الرأي أن الحراك العربي بما يترتب عليه من فعل مستمر منذ أكثر من ست سنوات ما هو إلا حركة تاريخية حتمية كبرى استغرقت المجال العربي وتفوق مفهوم الثورة.

وحيث أن النجاح ليس شرطا للثورات كما حدث لعدة ثورات في التاريخ مثل ثورة كرمونة باريس 1871 [2]وثورة عام 1905 في روسيا[3]، فهذه الثوارت اتسمت بطابعها المسلّح وحاربت مناوئيها. وهنا المشهد هو أكبر من من المشهد الثوري[4].

---

[1] م. ن.

[2] كومونة باريس أو الثورة الفرنسية الرابعة (باللغة الفرنسية: La Commune de Paris) هي حكومة بلدية ثورية أدارت باريس، فرنسا لفترة قصيرة ابتداءً من منتصف مارس 1871. قامت الثورة في باريس وبعدها الكومونة كنتيجة لخسارة نابليون الثالث الحرب مع بروسيا ودخول الجيش البروسي المذل إلى باريس بعد حصارها. انتخب تسعون ممثلا في الكومونة أو مجلس مدينة باريس (بالفرنسية، "commune") باقتراع عمومي وأعلنت حكمها على كامل فرنسا. كان نزاعها حول السلطة مع الحكومة المنتخبة لفرنسا سبباً رئيسياً في القمع الوحشي لها من طرف القوات الفرنسية النظامية فيما سمي بعد ذلك "بالأسبوع الدموي" ("La Semaine sanglante") في 28 مايو 1871. صاحبت النقاشات حول سياسات ومآلات الكومونة تداعيات سياسية مهمة في داخل وخارج فرنسا خلال القرن العشرين حيث اعتبرت أول ثورة اشتراكية في العصر الحديث.

[3] الثورة الروسية في عام 1905 موجة اضطربات سياسية عارمة اجتاحت مناطق شاسعة من الإمبراطورية الروسية. بعضها كانت موجهةً ضد الحكومة، بينما لم يكن بعضها الآخر موجهاً. شملت الإرهاب والإضرابات العمالية والاضطرابات الفلاحية والعصيان العسكري. وقد أدت إلى إقامة الملكية الدستورية المحدودة ومجلس دوما الإمبراطورية الروسية والنظام متعدد الأحزاب والدستور الروسي لعام 1906.

[4] عرابي. ساري. إنها ليست كرة قدم. عربي 621 \12\2016 على الرابط: 965363/ https://arabi21.com/story

ويرى أصحاب هذا الرأي أن ما يحدث في المنطقة العربية ومن ضمنها الحراك الأخير في السودان والجزائر، هو حركة تاريخية كبرى استغرقت المجال العربي بأكمله وإن كان بصورة مختلفة من منطقة لأخرى، كما أنها حركة منتظمة وفق التحول العام في المنطقة العربية، وأنها جاءت في ظل ظرف دولي بالغ التعقيد والغموض يشهد انهيار قوى التحكم والسيطرة من قبل القوى الكبرى أو الأنظمة الراسخة. ويأتي الحراك العربي ليعبر عن حالة أكبر من مجرد ثورة في أحد البلدان حيث يظهر ذلك في جغرافيته الواسعة وفي مدى انتقال الجماهير المسحوقة إلى دور الفاعل، بل وفي عدد تلك الجماهير التي شاركت فيه مقارنة بالثورات التاريخية، حيث شاركت معظم شرائح المجتمع العربي بكافة تناقضاتها معبرة عن حالة الأمة وعللها وتناقضاتها[1].

وهذه الحركة التاريخية الكبرى ما هي إلا مقدمة لنهضة حضارية كبرى، تدخلها الأمة العربية في ظل انتشارها الكبير واستمرارها لهذا الوقت وإصرار الجماهير العربية، رغم ما تعرضت له، على مطالبها في الحرية والعدالة والتغيير، ويبدو البطء في تحقيق ذلك مرتبط بطبيعة الثورات وحتمياتها مثل[2]:

- حاجة الثورات إلى وقت طويل حتى تستقر وتحقق أهدافها، وقد حدث هذا في الثورة البريطانية والثورات الأمريكية و الفرنسية التي امتدت لعقود.
- كون الفوضى المصاحبة للثورات شيء طبيعي، فالثورة الانكليزية احتاجت إلى حروب طويلة حتى استطاع كرومويل حسمها. كما عانت الثورة الفرنسية من الفوضى حتى تنبأ أحد مفكريها بتمني الشعب الفرنسي القائد عسكري يعيد الأمن والاستقرار وهو ما تحقق عندما استلم نابليون بونابرت الحكم.
- يشهد الحراك العربي حالة من التآمر الخارجي من القوى التي تخشى انتقال مطالب الحرية إليها، وقد حدث ذلك في أوروبا عندما تآمرت الممالك ضد الثورة الفرنسية.

---

[1] عرابي. ساري، م.س.

[2] الجاسر، تركي. الربيع العربي. نهضة حضارية. أم انتفاضة فاشلة. مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية. 2014\12\24 على الرابط: http://www.umayya.org/articles /5359

- صعوبة تشكيل قيادة بعد الحراك العربي وهذا من صفات الثورات حيث يظهر العجز الاداري وهذا شيء طبيعي بسبب منع الأنظمة الشمولية من بناء قيادات مبدعة عبر خنق الفضاء العام.

الخلاصة

أما رأي الباحث فيما يتعلق بفرضية البحث حول العلاقة بين الحراك العربي ومفهوم الثورة، وبعد دراسة مفهوم الثورة وتداعيات الحراك فقد خلص إلى ما يلي:

1- إن ما جرى من أحداث في السودان والجزائر يختلف في أثاره وتوصيفاته، ولكنه في النهاية يصب في خانة الحراك الشعبي أو الجماهيري. صحيح أنه يلتقي الحراك مع الثورة في جزئيات مفاهيمية وتفصيلية، ولكن بالنهاية لا يمكن الحكم على هذا الحراك بأنه ثورة بسبب ما آلت إليه المجريات والأحداث في البلاد موضوع البحث والدراسة هنا.
2- إن ما جرى في السودان والجزائر كان حراكا،أدى بدوره إلى تغيير في رأس السلطة الحاكمة في بادئ الأمر، ولكن سرعان ما تحول إلى وجه آخر من العملة ذاتها، أو بكلام أخر، عادت الأمور لتصبح كسابق عهدها.
3- لا يمكن الجزم بمستقبل الحراك في السودان والجزائر، وكذلك الحكم عليه بالحركة الكبرى في التاريخ، ولكن يمكن لمح إرهاصات التغيير من خلال الوعي بالحقوق والقتال من أجل الحرية ولكن ذلك يحتاج لسنوات بعد استقرار الأحداث.
4- بناء على ما خلص إليه البحث فإن الفرضية صحيحة، وهي بعدم صحة اطلاق مفهوم الثورة على الحراك الشعبي في السودان والجزائر.

ثالثًا: أثر الحراك العربي على الوعي السياسي

إن الحراك في بداياته فتح نافذةً للإنطلاق نحو التغيير إلى الأفضل، ورفع مستوى الآمال والتوقعات، ولكن مجريات ومسار الأحداث أجهضت هذا الحلم بنسبة معيّنة، وكانت هناك خيبة أمل كبيرة لدى الشباب مم دفعهم للذهاب وإيجاد مخرج لوضعهم الذي وصلوا إليه، إما بالهجرة أو بالتطرف أو بالحياد. لقد ترك الحراك أثرًا واضحًا على الحياة السياسية، ومثّلت هذه المرحلة نوع من التغيير لأنماط الحكم والعلاقة مع المجتمع العربي . لذلك سيقوم الباحث باستعراض الأثر الذي تركه الحراك على التنمية السياسية في الجزائر والسودان:

1-مفهوم التنمية السياسية

تعدّدت التعريفات التي تناولت التنمية السياسية، وذلك حسب المنظور المنطلقة منه، سواء كان ذلك المدرسة الحديثة أو المدرسة الاقتصادية أو مدرسة الثقافة السياسية وما يعترف بالمفاهيم الديمقراطية. فالتنمية السياسية تقع ضمن المفاهيم الغامضة في المجال السياسي، وذلك للخلط بينها وبين المفاهيم الأخرى والمشابهة كـ (الانفتاح السياسي، الانتقال السياسي، التحديث السياسي..)، كما يشمل مفهوم التنمية السياسية عدة مفاهيم غامضة وصعبة القياس كالعدل والمساواة[1]. وقد قدم باي في عام 1965 بطرح تصنيفا جديدًا وضع فيه عدة تعريفات للتنمية السياسية، منها أنها مطلب للتنمية، أو هي نمط لسياسات الحكم التقليدية، أو تحديث سياسي، أو تنظيم للدولة القوميّة، تنمية ادارية وقانونية، بناء للديمقراطية أو للتغيير الاجتماعي[2] .

---

[1] بلحاج صالح،. التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات، 2016، http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf

[2] حياة، قزادري،التنمية السياسية: المفهوم والمشكلات والمقومات والآليات. https://www.nousharek.com/upload/files/2016.pdf

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن التنمية السياسية هي "عملية سياسيّة متعددة الغايات تهدف إلى ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، فضلاً عن إضفاء الشرعيّة على السلطة السياسيّة، وتحقيق الفصل بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة".[1]

2-عناصر التنمية السياسية

ومن خلال التعريف يمكن الوصول إلى أهم العناصر التي يمكن من خلالها قياس التنمية السياسية في أي مجتمع وهي:

أ. المشاركة السياسية: يعد مفهوم المشاركة السياسية من المفاهيم التي تمت دراستها والتوسع فيها أسوة بالتنمية السياسية. وتعني المشاركة السياسية: مساهمة المواطنين المباشرة وغير المباشرة في عملية اتخاذ القرار في اطار النظام السياسي المحيط بهم. وتشمل هذه المساهمة المشاركة في التصويت وتولي الوظائف العامة، والمشاركة في عملية اتخاذ القرار[2].

هنالك عدة مقومات يمكن من خلالها الحكم على المشاركة السياسية في أي بلد وهي: الانتخابات والشفافية وسيادة القانون والتحديث السياسي، بالإضافة إلى وجود حياة سياسية حقيقية عبر أحزاب فعالة ومؤثرة مع وجود تنافس وصراع بين قيادات المجتمع السياسي[3]:

---

[1] حياة، قزادري،التنمية السياسية: المفهوم والمشكلات والمقومات والآليات.
https://www.nousharek.com.pdf

[2] عثمان، محمد عادل،تأصيل مفهوم المشاركة السياسية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجة والسياسية
والاقتصاد.http://democraticac.de/?p=36026

[3] م.ن.

ب. التعددية السياسية: يشير مفهوم التعددية السياسية إلى وجود أكثر من تصور واتجاه بشأن واقع المجتمع والأهداف المطلوبة، وغالباً ما يتم التعبير عن هذه الظاهرة عبر وجود عدد من الأحزاب السياسيّة.[1]

ج. الثقافة السياسية: وتعني السلوكيات والمعتقدات والعادات والتقاليد التي يستمدها الأفراد من المصادر المختلفة وتشكل توجهاتهم تجاه النظام السياسي الحاكم[2].

ومن خلال التعريف يتضح أن هذا المفهوم يشمل جميع الأنظمة الموجودة، حيث يشكل كل نظام الثقافة السياسية الخاصة به. ولكن هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها التعرف على وجود ثقافة سياسية مساهمة في التنمية والتحديث السياسي وهذه المؤشرات تتمثل في: الشعور والاقتدار السياسي، والاستعداد للمشاركة السياسية، وتوفر تسامح فكري متبادل، بالإضافة إلى الاعتقاد بمؤسسية الدولة وليس شخصانيتها، ووجود ثقة سياسية متبادلة بين النظام الحاكم والمواطنين. [3].

بعد دراسة المفهوم من جوانبه، وبالعودة إلى واقع الحراك الشعبي في السودان والجزائر، يتضح للباحث أن هنالك تأثير سلبي على التنمية السياسية، على عكس الافتراض الأول حيث تراجعت الحريات في تلك الدول، وانتعشت الأنظمة، وساد الإنقسام وانتعشت الجماعات المتشددة.وبات الحديث عن التنمية السياسية وتعزيز الحريات والمشاركة السياسية من الأمور الثانوية، حتى في ذهن الشعوب التي خرجت للحصول على حرياتها ففقدت أمنها الشخصي والاقتصادي.ورغم ذلك لا يمكن إنكار حالة الوعي

---

[1] الأزعر، محمد خالد .التعددية السياسية الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية. مجلد 5,1994 http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9.pdf

[2] صقر، وسام الثقافة السياسية. وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب في قطاع غزة. اطروحة دكتوراه، غزة. جامعة الأزهر. 2010، ص 23

[3] م.ن.

التي تولدت نتيجة الحراك العربي، والتي أعطت درسا مهما في أهمية الحريات والتداول السلمي للسلطة.

الخاتمة والتوصيات

إن الحراك الشعبي في السودان والجزائر أثار غبار التساؤلات حوله، كما و نفض غبار السنين عن الأنظمة التي حكمتهما والتي كان أهلها يحسبون أنها خالدة إلى الأبد. وقد اختلفت القراءات وتعددت في تفسير الأحداث التي تبدو في الظاهر منفصلة لا يربط بينها رابط، ولكن وعند بلتدقيق في ثناياها وما تنطوي عليه من مضامين تتكشف خيوط ترابط بين الأحداث التي حصلت وتزامنت في البلدين.

فلقد ذهب البعض ليقول أنها مؤامرة خارجية استطاعت بين عشيّة وضحاها تحريك الشارعين وشد عزيمتها للإنتفاضة في وجه الحاكمين، ومنها من قال أن الكيل طفح بالشعوب وانكسر ظهر صبرها بقشّة فلطالما انتظرتها، ومنهم من قال هذا وذاك معًا، ولكن يبقى الرهان هنا على مدى قدرة هذا الحراك على تأسيس تاريخ مختلف، أو سيكون مجرد صفحة سوف تطويها الشعوب سريعًا وتعود إلى سابق شأنها.

إن الأجوبة التي أثارتها التساؤلات في هذا البحث تعدّدت بتعدد المنطلقات والخلفيات الفكرية والثقافية التي تنطلق منها الإجابات. ولكن على أي حال، لقد قاد جيل من شباب الاحتجاجات وهو جيلٌ مشبع بالمكتسبات المعرفية والمعلوماتية وعلى دراية بكل المستجدات والتطورات الحاصلة على المستوى الدولي والاقليمي، كما أنه مطلع على قدرات الدولة التي يقطن فيها، فغياب السياسات والمشاريع التنموية واصدار القرارات الارتجالية فيما يتعلق بتسيير الشؤون الاقتصادية والسياسية أدت إلى تضخيم الأزمة، وجعلت من هذا الجيل يهب لمعارضة ومواجهة هذا النظام العاجز عن تسيير شؤون الدولة.

في ظل هذا المشهد، توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1- إن الثورة أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي, تحدث بشكل فجائي تسعى لإحداث تغييرات جذرية في الدولة والمجتمع عن طريق قلب النظام الاجتماعي والسياسي خارج الأطر القانونية والدستورية بما يحقق أهداف مجتمع الثورة.

2- الحراك في السودان والجزائر لم يرتق إلى مرتبة الثورة، بل هو عبارة عن مجموعة من التفاعلات السياسية والاجتماعية والأمنية التي حدثت وأدت الى حدوث تغييرات في الحياة السياسة والاجتماعية في الكثير من المجالات، وما زالت أحداثها وتداعياتها مستمرة.

3- هنالك عدة دوافع أدت لانطلاق الحراك الشعبي في السودان والجزائر منها: الدوافع السياسية، والدوافع الاقتصادية، والدوافع المتعلقة بالشعور بالهوية والحرية خصوصًا في ظل انتشار التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة.

4- أثر الحراك الشعبي على كافة مناحي الحياة في البلدين، وما زالت آثاره مستمرة.

5- غياب التنظيم للحراك الشعبي في البلدين، بسبب عدم وجود قيادةتساهم في العمل على رسم مسار للحراك ونهايته،و كما سادت الفوضى والرغبة الشديدة في التخلص من الحكام.

6- تحول مسار الحراك الشعبي إلى العنف لعدة عوامل أهمها طبيعة رد النظام، وكذلك بسبب وجود مشاكل كامنة في المجتمعين، خصوصًا في السودان كالعلاقة بين الطوائف والإثنيات المختلفة، بالإضافة إلى التدخل الخارجي أو الاجنبي.

7- التأثير السلبي على الوعي السياسي في الوطنين، بسب تواضع ما تحقق من مطالب، وبسبب مفاهيم التنمية السياسية السائدة من التعددية والحريات السياسية والمشاركة السياسية.

8- انقسام النخب في البلدين في كيفية التعاطي مع الحراك الشعبي، فمنهم من رحب وشارك ودعم، ومنهم من واجه و تعامل من منطلق نظرية المؤامرة التي تجرم وتتعامل معها على أساس انها نتاج استعماري يريد الهيمنة و التقسيم والإطلاق على نظرية الثورة الخلاقة.

ثانيا: التوصيات

1- تمكين الشعب والنشطاء والقوى المجتمعية، وعدم تحرّكها مستقبلًا قبل التخطيط الواعي وترتيب أمورها بحيث تعرف نفسها من أين وإلى أين تذهب .

2- دراسة الحراك الشعبي وما حصل بشكل معمق وأخذ العبرة والدروس مستقبلا.

3- اعتماد الشعب على نفسه في تحقيق ما يريد الوصول إليه، ودراسة علاقاته بالخارج جيدًا بما يتوافق مع مصلحته.

4- التفكير مسبقًا فيما يتعلق باستخدام المصطلحات السياسية، والتأكد من المفاهيم السياسية وما يطلق على الحراك سواء ثورة أو انتفاضة أو غيرها المصطلحات.

5- العمل على ربط الحراك بالمطلب الأساس وهو تحقيق التنمية السياسية من تداول للسلطة ومشاركة شعبية في القرارات المصيرية للدولة، وغيرها من الأمور التي تعزز المواطنة والهوية عند الشعب.

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب العربية

1. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الأرقم، السعودية، 2004.
2. أبو قرون، يوسف، قبائل السودان الكبرى، د.م، د.ت.
3. الأسود، شعبان الطاهر، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.
4. الامام، حزيقة الصديق، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان(1821–1989)، مركز جامعة ام درمان للدراسات السودانية، السودان، 2001.
5. باردشال، جون، موسوعة علم الاجتماعي، ترجمة محمد الجواهري وآخرون، مصر، المجلس الاعلى للثقافة، ج1، ط2، 2000.
6. برينتين، كرين، تشريح الثورة، ترجمة سمير الجلبي، بيروت، كلمة وفارابي، 2009.
7. بشارة، عزمي ، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيروتها من خلال يومياتها، قطر، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، 2012.
8. بشارة، عزمي، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آب، 2011.
9. بشير، محمد عمر، تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900–1969)، دار الجيل، بيروت 1987.
10. جمعة، سعد إبراهيم، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع (1984).
11. جودة، حسنين جودة، وهارون، علي احمد، جغرافية الدول الإسلاميّة، ط 1، دار المعارف للنشر، القاهرة 1984.

12. الحسن، احسان محمد : موسوعة علم الاجتماع ، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط 1، 1999.
13. حنة ارندت، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
14. الخميس، السيد سلامه، التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ 1952، دراسة نظرية وميدانية عن التربية السياسية لشباب الجامعات، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2005.
15. ذكي، محمد عادل، الاقتصاد السياسي للتخلف مع الإشارة خاصة إلى السودان وفنزويلا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت 2012.
16. الزيات، السيد عبد الحليم، التنمية السياسية دراسة حالة في علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.
17. سلمان العودة، أسئلة الثورة، دار وجوه للنشر والتوزيع، السعودية، 2012.
18. سيسيل بيشو، أوليفيه فيليول، ليليان ماتيو، قاموس الحركات الإجتماعية، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، تر: عمر الشافعي، مصر، 2017.
19. شارب، جين، من الديكتاتورية إلى الديمقراطي اطار تصوري للتحرر،ترجمة:خالد دار عمر، ط 2.دت.دن.
20. شاكر، محمود، السودان، ص 60، ط 2، المكتب الإعلامي، بيروت 1981.
21. شفيق، منير، تجارب ست ثورات عالمية، ط1، مكتبة بيسان، بيروت، 2014.
22. طارق عثمان، ثورة وثورة مضادة: قراءة في التحولات العربية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014.
23. عبد الرازق عيد، محمد عبد الجبار، الديموقراطية بين العلمانية والإسلام، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999.
24. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج1 بيروت: المؤسسة العربية للنشر.

25. عبدالرحمن، عبدالرحمن، علم الاجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة، بيروت: دار النهضة العربية (2001).
26. عبيد، منى، التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان واثرها في الاندماج الوطني، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 25، اذار 2014.
27. عجيل، امل، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات بين الامس واليوم، جزء(19–20)، بيروت 1999.
28. العرادات، خالي عليوي، الربيع العربي ثورات لم تكتمل، ورقة بحثية مقدمة لندوة "تداعيات الديكتاتورية في دول الربيع العربي" آذار 2019.
29. علي، سعيد إسماعيل، الأصول السياسية للتربية، القاهرة: عالم الكتب (1997).
30. عمارة، محمد، مسلمون ثوار، دار الشروق، ط3، بيروت، 1988.
31. العودة، سلمان، أسئلة الثورة، مركز نماء للدراسات والبحوث، ط1، بيروت، 2012.
32. قادري، سمية و المهدي،محمد مرجع سابق
33. كاظم، محمد علي، تقدير موقف المركز العربي احتجاجات السودان.. أسبابها، سياقاتها، دار النهضة العربية للنشر، مصر، 2019.
34. كيسنجر، هنري، النظام العالمي–تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015.
35. لطفي، وفاء، الثورة والربيع العربي اطلالة نظرية، مرجع سابق.
36. اللقاني، أحمد حسين والجمل، معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، القاهرة: عالم الكتب، 1996.
37. لوبون، غوستاف،روح الثورات والثورة الفرنسية، ترجمة عادل زعيتر، مصر، كلمات للترجمة والنشر، 2013.
38. لويزة آيت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض إلى الانتقال التعاقدي، مركز الجزيرة الدراسات، تقارير، قطر، 19 مارس 2019.

39. محمدي، منوشهر: الثورة الاسلامية في ايران مقارنة بالثورتين الفرنسية والروسية، تعريب : حيدر نجف، دار المعارف الحكمية، ط1، 1431 هـ _ 2010 م.
40. المديني، توفيق، تاريخ الصراعات السياسيّة في السودان والصومال، دمشق 2012.
41. مكاوي، بهاء، كتاب تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجا، مركز الراصد للدراسات، 2006.
42. موسى، عبده مختار، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في الشمال، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، اب 2009.
43. مولود زايد الطيب،علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007.
44. نور الدين، بكيس، الحراك الشعبي الجزائري النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، النشر الجامعي الجديد، تلمسان.
45. هلال، فتحي، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، وزارة التربية في الكويت: مركز البحوث التربوية، 2000.

ثانيًا:الدوريات والمجلات والصحف

46. أحلام صارة مقدم، مصطفي بن حوى، 22 فبراير... الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، العدد 06، أكتوبر 2019.
47. حرمل، جبران صالح علي، الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء فروض الثورات، الحوار المتمدن، العدد 4088، بتاريخ 2022/04/20.
48. حلام صارة مقدم، مصطفي بن حوى، 22 فبراير... الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، العدد 06، أكتوبر 2019.

49. حنفي، خالد، بلا رأس، لماذا فشلت ثورات الربيع العربي في افراز قيادة، مجلة السياسة الدولة، الملحق النظري طي الرابطة، 2014.
50. خيري عمر، الجدل السياسي وتحدي الانتقال السلمي في السودان، ملخص سياسي(تركها: مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة سكاريا، العدد 82، يناير 2019.

ثالثًا: الرسائل والأطاريح الجامعيّة والندوات

51. أحمد، صفاء محمد علي، الأنشطة الطلابية ودورها في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة، رسالة ماجستير في أصول التربية، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية (2005).
52. إسلام نزيه سعيد أبو عون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثرها على التنمية السياسية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017.
53. بشير، ميسون كساب لافي، أثر الإعلام في الأراضي المحتلة في تكوين الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية: نموذج مقترح لبناء المواطنة الصالحة، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن (2007).
54. بن قدورة، ايمان، الوجه الآخر للعولمة " الربيع العربي نموذجا، بحث مقدم لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ومنشور على الشبكة العنكبوتية.
55. الحربي، سعود هلال، دراسة مقارنة بين القيم السياسية التي ينشرها المعلمون لطلابهم والقيم المتضمنة في كتب الاجتماعيات في المرحلة الثانوية بدولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن (2000).
56. حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي و آفاقها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008.
57. خالد العليوي الكرادي، ثورات لم تكتمل، ورقة بحثية مقدمة لندوة تداعيات ما بعد الديكتاتورية في دول الربيع العربي، آذار 2019.

58. الدويله، عبير عيد، درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة، أطروحة دكتوراه غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن (2007).
59. سامر المؤيد، متغيرات ما بعد الربيع العربي والطريق إلى الحكم الرشيد، ندوة تداعيات ما بعد الديكتاتورية في دول الربيع العربي، جامعة كربلاء، أذار 2013.
60. سايح فاطيمة، دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، مجلد 07، العدد 03، تشرين الثاني 2019.
61. الشرعة فراس خليف ناصر، المشاركة السياسية في الريف الأردني دراسة ميدانية في قرى بنيعيد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 1999.
62. صقر، وسام الثقافة السياسية، وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب في قطاع غزة، اطروحة دكتوراه، غزة، جامعة الأزهر، 2010.
63. معوّض، عائشة إسماعيل عبداللطيف، الوعي السياسي للطفل المصري في الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2001.

رابعًا: مواقع الإنترنت

1.المواقع باللغة الاجنبية :

64. http://middle-east-online.com/?id=146507
65. http://nador.nadorcity.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9
66. http://www.alarabiya.net/views/2011/08/05/160884.html
67. http://wwwsryassa ongrg/NewsContent/3/134/36659D8%A7.aspx
68. Verba, Sedney. Small group and Political behavior. A Study of leadership Princeton, Princeton university press (1991).

2.المواقع باللغة العربية :

69. إزالة صورة بوتفليقة وتمزيقها خلال مظاهرات في جنشلة، منشور بتاريخ 19 شباط 2019. https://www.youtube.com/watch?v=R0byCw1YdiI

70. الأزرق، طلال، ثورات الربيع العربى، مكاسب وسلبيات، صحيفة عدن الغد 16 أبريل 2019 على الرابط http://adenalgd.net/news/101065/#.VttsWH1942w

71. الأزعر، محمد خالد،التعددية السياسية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد http://www.palestine-studies..pdf

72. أمعضشو، فريد، "الربيع العربي "قراءة في المفهوم والاصطلاح"، على الرابط : http://nador.nadorcity.com/%

73. بادية، محمد، ماهي الثورة المضادة ؟http://www.jadaliyya.com

74. البشري، طارق، ما هو الانقلاب العسكري؟ العربية نت https://goo.gl/zcGu1B.

75. بلحاج صالح، التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات، 2016، http://www.univ-chlef. dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf

76. بلقزيز، عبد الإله، هل كان الربيع العربي ثورة؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،2015\11\18 على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives 15105/

77. جابر، حبيب جابر، المواجهة بين العلمانيين والإسلاميين، الصراع الأيدلوجي القادم، صحيفة الشرق الأوسط ، 2019\10\23 ، الموقع الإلكتروني: http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12017&article=646296

78. الجاسر، تركي، الربيع العربي، نهضة حضارية أم انتفاضة فاشلة، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014\12\24 على الرابط: http://www.umayya.org/articles/5359/

79. حرمل، جبران صالح، ثورات الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء نظرية الثورات الواقع وسيناريوهات المستقبل)، مجلة الحوار المتمدن على الرابط: 355286= http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid 2

80. الحريش، جاسر منظرة في سلبيات وايجابيات الربيع العربي، جريدة إيلاف، 31 ديسمبر 2020 على الرابط http://elaph.com/Web/NewsPapers/2014/12/970176.html

81. حياة، قزادري، التنمية السياسية: المفهوم والمشكلات والمقومات والآليات، https://www.nousharek.com/upload/files/2016/05/TOXEcaEbFpRxs SPoJcYY_26_8be940d6a2e f948bf26db48af9920683_file.pdf

82. خليل، صبري محمد، مفهوم الثورة بين الفلسفة والعلم والدين http://www.sudaneseonline.com/arabic/permalink/3373.html

83. زيادة، رضوان، فشل الربيع العربين صحيفة الحياة، .http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/8152963

84. سعد ، محيو، لعبة الثورات والثورة المضادة http://www.swissinfo.ch/ara

85. السكران، جابر، الثورة تعريفها مفهومها نظرياتها ، جريدة الجريدة، http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage& sid=13274

86. سمية، القادري ومحمد المهدي، سوسيولجا الثورة-http://maktabat-ach3b . alkarim.blogspot.com/2011/10/blog-post_20.html.

87. سنوسي، اصالح، الربيع العربي بين الثورة والانتفاضة، الجزيرة نت، بتاريخ 4\1\2013. على الرابط http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

88. الشيوخ، محمد، أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي، ميدل ايست لاين،3\1\2013، على الرابط: http://middle-east-online.com/?id=146507.

89. الصفتي، عادل ، الربيع العربي ماذا يعني؟، موقع العربية نت على الرابط : http://www.alarabiya.net/views/2011/08/05/160884.html

90. عبد الحميد عوض، احتجاجات السودان تدخل شهرها الثالث: صعوبة تفكيك الدولة العميقة، العربي الجديد، 22شباط 2019: https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/2/21.

91. عبد الحميد عوض، احتجاجات السودان تدخل شهرها الثالث: صعوبة تفكيك الدولة العميقة، العربي الجديد، 22 شباط 2019، https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/2/21/.

92. عبد الحميد عوض، احتجاجات السودان كل شهرها الثالث: صعوبة في الدولة العميقة و العربي الجديد، 22 فبراير 2019. https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/2/21

93. عبد الفتاح ماضي، كيف تنقل نظم الحكم إلي الديمقراطية، مجلة الديمقراطية القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام") 121 = http://democracy.ahram.org.eg/UV(FrontIrnerPrint.aspx?NewsID

94. عبد الوهاب الأفندي، ما بعد انقلاب البشير الخامس.. طرق الرحل، 2 أذار 2019، العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2019/3/1.

95. عبدالفتاح ماضي، كيف تشتعل نظم الحكم إلي الديمقراطية، مجلة الديمقراطية القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=12 .1

96. عبيدلي، العبيدلي، الربيع العربي ما له وما عليه، صحيفة الوطن العدد 249. الموقع الإلكتروني: http://www.alwatannews.net/ArticleViewer.aspx?ID=1456

97. عثمان، محمد عادل، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجة والسياسية والاقتصاد.http://democraticac.de/?p=36026

98. عرابي. ساري، إنها ليست كرة قدم، عربي 621 \12\2016 على الرابط: 965363/ https://arabi21.com/story

99. العفيف الأخضر، مفهوم الثورة فلسفيا وتاريخيا، http://www.elaph.com/Web/ElaphWriter/2009/3/418178.htm

100. قادري، سمية، بحث: سوسيولوجيا الثورة، مكتبة الشعب الكريم، (http://maktabat-ach3b-alkarim.blogspot.com/2011/10/blog-post_20.html

101. قاسم، عبد الستار، الحرك العربي والاطاحة بالديمقراطية الجزيرة نت

102. قناوي، حمزة، في سؤال الثورة... تعريفات ومفاهيم، الجمعة 31-07-2020، صحيفة المصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2005115.

103. كعسيس خليدة، الربيع العربي بين الثورة والفوضى. /https://caus.org.lb/ar/%

104. محمد بامية، ماهي الثورة المضادة؟. http://www.jadaliyya.com/

105. محمد قولال، نجح في تنظيم مسيرات مليونية وأربك المشهد السياسي، الفيسبوك، الحزب الأقوى، موقع الجمهورية بتاريخ: 16مارس/آذار 2019، تاريخ الدخول: 17 مارس آذار 2019: https://www.eldjoumhouria.dz/art.php?Art=5980

106. مختار،عبد الرحمن احمد، ابجديات في فلسفة الثورة مف: هوم الثورة. مأرب برس (http://marebpress.net/articles.php?id=9692

107. مصطفى الصوفي،" الجماعات المحلية والتنمية السياسية"، ينظر الرابط www.safipness.com /imdexphp?suit et ort 96

108. ناتاشا قاسم، مفهوم الثورة الصناعية، الموقع الالكتروني: http://mawdoo3.com

109. هبة رؤوف عزت، خيار الانتفاضة من خيار الثورة إلى نموذج التمكين المدنيhttp://www.heba.

110. وفاء علي دواد، الثورة دراسة تأصيلية للمفهوم والمفاهيم المرتبطة به، الموقع الالكترونيhttp://democracy.ahram.org.eg .

الفهرس

الإهداء .....

الشكر .....

الفهرس .....

مقدمة 1

1- مشكلة الدراسة 3

2- أسئلة الدراسة 4

3-فرضيات الدراسة 5

4- أهداف الدراسة 5

5- حدود الدراسة الحدود الزمانية 6

6- منهج الدراسة 6

7- أهمية الدراسة 6

الفصل الأوّل: الإطار المفاهيمي للثورة والوعي السياسي 7

مقدمة 7

1- تعريف الثورة (لغةً واصطلاحًا) 7

2- مفاهيم مرتبطة بالثورة 11

2-1- الثورة والانقلاب 12

2-2- الثورة والإصلاح 14

2-3- الثورة والانتفاضة الشعبية 17

2-4- الثورة والثورة المضادة 18
3- حول المشترك بين الثورات 20
4- أسباب الثورة 22
5- خصائص مفهوم الثورة 24
6- أنواع الثورات 24
6-1-الثورة العلمية 25
6-2-الثورة الصناعية 25
6-3- الثورة السياسية 26
6-4- الثورة الاجتماعية 27
7- مراحل الثورة 27
8- مفهوم الحراك العربي 29
9- الوعي السياسي 29
10- مكونات الوعي السياسي 31
الخلاصة 35
الفصل الثاني: الحراك الشعبي في السودان والجزائر 36
مقدمة 36
1- مفهوم الحراك العربي 37
1-1- الحراك العربي - التسميات 39
1-2- أسباب الحراك العربي 39
2- الحراك الشعبي في السودان 42
2-1- التركيبة السكانية للسودان 42

2-2- أسباب الحراك الشعبيّ في السودان 44
2-3- حيثيات ومراحل الحراك الشعبي في السودان 48
2-4- نتائج وتداعيات الحراك على السودان 50
خلاصة 53
3- الحراك الشعبي في الجزائر 54
3-1- أسباب الحراك الشعبي في الجزائر 55
3-2- مميزات الحراك الشعبي في الجزائر 59
3-3- تداعيات الحراك الشعبي في الجزائر 60
الخلاصة 63
الفصل الثالث: الحراك الشعبي وعلاقته بالتنمية السياسية 65
أولًا: واقع الأزمة وتقييم الحراك الشعبي في السودان والجزائر 65
1- أزمة النظام السياسي 65
2- واقع الحراك الشعبي 67
3- انتكاسة جديدة للحراك الشعبي العربي 69
4- الحراك العربي بين الإيجابيات والسلبيات 72
ثانيًا: الحراك الشعبي ومفهوم الثورة 74
1- انتفاضة عربية 74
2- مؤامرة على الدول العربية 76
3- الحراك العربي هو ثورة 77
4- حركة تاريخية كبرى 78
الخلاصة 80

ثالثًا: أثر الحراك العربي على الوعي السياسي 81
1- مفهوم التنمية السياسية 81
2- عناصر التنمية السياسية 82
الخاتمة والتوصيات 85
المصادر والمراجع 88
أولًا: الكتب العربية..... 88
ثانيًا:الدوريات والمجلات والصحف 91
ثالثًا: الرسائل والأطاريح الجامعيّة والندوات 92
رابعًا: مواقع الإنترنت 93